

جامعة حياوان  
كلية التجارة وإدارة الأعمال  
قسم التجارة الخارجية

قياس كفاءة  
استخدام القروض الخارجية

بالتطبيق على  
بعض قطاعات الاقتصاد المصري

AN ESTIMATION TO THE EFFICIENCY OF FOREIGN  
LOANS APPLICATIONS  
"With Applying On Some Sectors Of The Egyptian Economy"

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في  
التجارة الخارجية

إعداد

الباحث/ محاور محمد محمد الهدي

مدرس مساعد بقسم التجارة الخارجية

إشراف

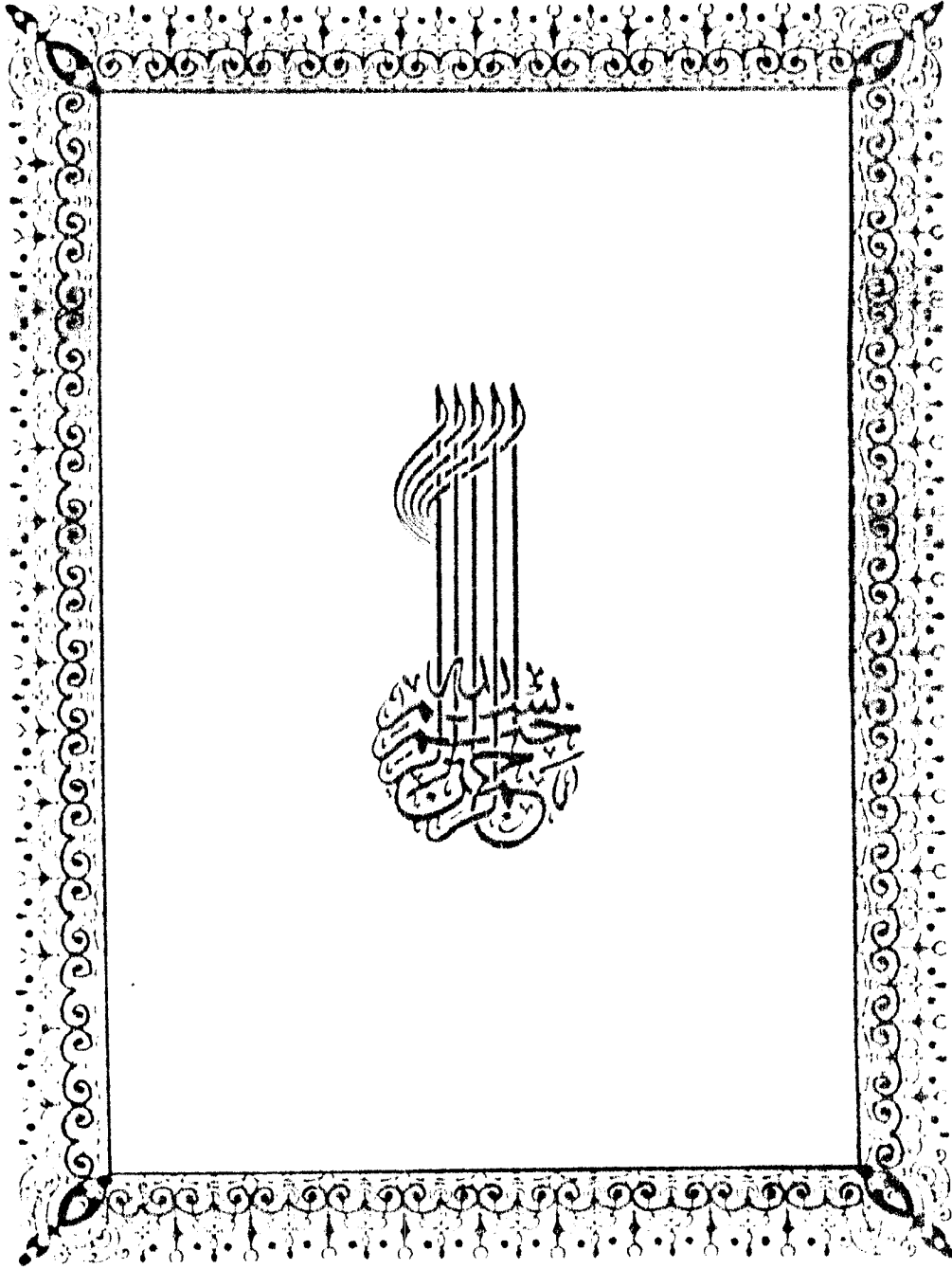
د. د. أبو بكر الصديق محمد مستوي

رئيس قسم الاقتصاد بالكلية (مشرفاً)

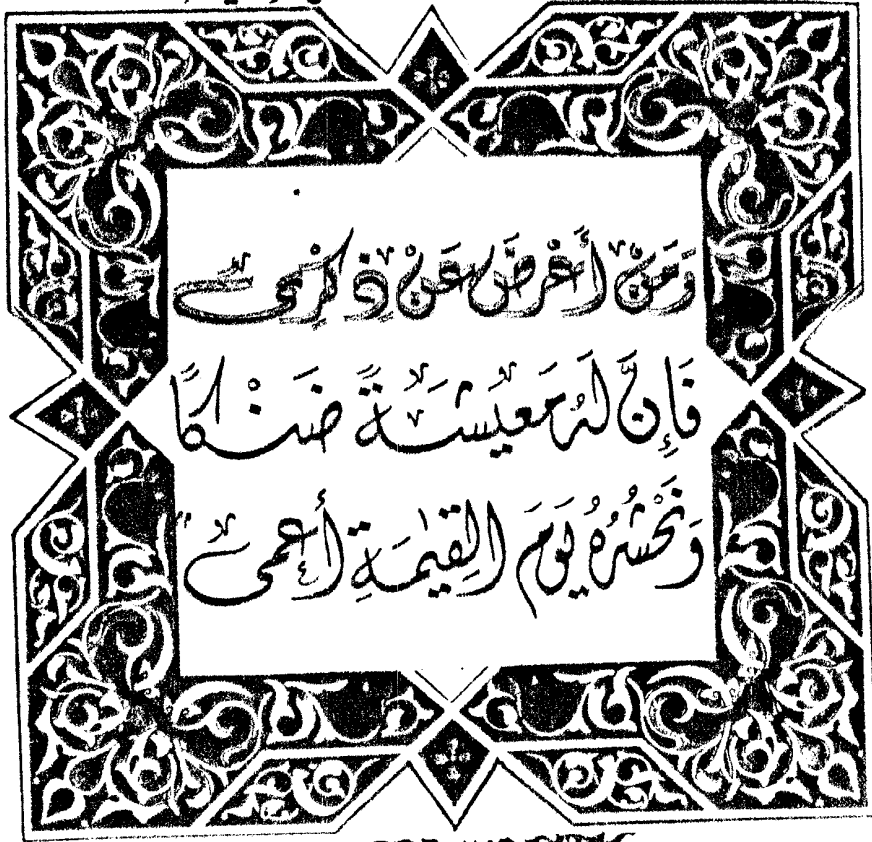
د. ساري العفيفي في حياوان

رئيس قسم التجارة الخارجية بالكلية (مشرفاً)

م ١٩٨٩



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من سورة طه ، الآية ١٤٤



## شكر وتقدير

XXXXXXXXXXXX

بسم الله الرحمن الرحيم : والحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على  
أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي العربي الامين .

وبعد

فانني أسجد لله شاكرا على توفيقه ورعايته لي في انجاز هذه الرسالة على مدى  
أربع سنوات هي فترة أعداد الرسالة .

وعظيم شكري وتقديري أقدمه لاستاذي الكبير والذي على يديه تعلمت وفي محراب  
علمه تتلمذت ، الى استاذي الدكتور / أبو بكر الصديق عمر متولى . فقد تعلمت منسه  
أبجدية البحث العلمي في أولى سنواتي الدراسية في المراحل التمهيدية للماجستير ،  
ثم أخذت منه أصول البحث في دراسات الدكتوراه . وكان لاشرافه المتميز ورجاحة عقله  
وسعة أفقه الفاضل الاول في اخراج هذه الرسالة بتلك الصورة .

ولا يفوتني أن أوجه خالص شكري وتقديري لاستاذتي الفاضلة الدكتور /  
هنا خبير الدين والتي كان لمتابعتها البناء وملاحظاتها الذكية كبير الاثر في أعداد هذه  
الرسالة . وتكرار شكري لسيادتها على تفضلها بالموافقة على الاشتراك في مناقشة  
الرسالة والحكم عليها .

ويطيب لي أن أتقدم بخالص شكري للاستاذ الدكتور / مصطفى عز العرب الذي  
كان لملاحظاته القيمة في الاجزاء التطبيقية للرسالة اثر كبير في اخراجها بهذه الصورة ،  
وذلك خلال فترة اشرافه على الرسالة كمشرف مساعد قبل سفره للخارج .

وشكر خاص أقدمه للاستاذ الدكتور / فؤاد هاشم عوض لتفضله بالموافقة على  
الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، وذلك رغم مشاغله العديدة .

ولن أنسى في هذا المقام استاذتي الفاضلة الدكتور / حمدية زهران والتي  
ساعدتني كثيرا في الحصول على جانب كبير من البيانات التي استخدمت في معظم أجزاء  
الدراسة ، فلها مني خالص شكري وعظيم امتناني وتقديري .

الى الاستاذ الفاضل الدكتور / سامي عفيقى حاتم أوجه شكري على قبول سيادته  
متابعته لاشراف على الرسالة في مراحلها الاخيرة وعلى موافقته الانضمام الى لجنة المناقشة والحكم .



## الفهرس

الصفحة	الموضوع
هـ	فهرس المحتويات
و	قائمة الجود اول
ز	المقدمة :
ز	١ - مقدمة
ح	٢ - الهدف من الدراسة
ح	٣ - أهمية الدراسة
ط	٤ - منهاج وأسلوب الدراسة
ط	٥ - محتويات الدراسة
٦ = ١	الفصل الاول : ملخص نتائج الدراسة :
١	١/١ - ملخص الدراسة
٣	٢/١ - نتائج الدراسة
٦٧ = ٧	الفصل الثاني : الاطار النظرى والتطبيقى لمشكلة ديون مصر الخارجية :
٧	١/٢ - مقدمة
٧	٢/٢ - الاطار النظرى لمشكلة الديون الخارجية
٨	١/٢/٢ - التحركات الدولية لروءوس الاموال
١١	٢/٢/٢ - نظرية دورة الدين الخارجى
١٨	٣/٢/٢ - الاساليب البديلة لتقدير أعباء الديون الخارجية
١٩	١/٣/٢/٢ - اسلوب المؤشرات السطحية
٢١	٢/٣/٢/٢ - اسلوب النمو من خلال الاستدانة
٢٤	٣/٣/٢/٢ - الاسلوب المركب لقياس أعباء الدين
٢٥	١/٣/٣/٢/٢ - أسلوب تحليل التمييز
٢٦	٢/٣/٣/٢/٢ - اسلوب التحليل اللوغارىتمى
٢٧	٣/٣/٣/٢/٢ - اسلوب الاستيعاب الكلى
٣٠	٢/٢ - الاطار التطبيقى لمشكلة ديون مصر الخارجية
٣٠	١/٣/٢ - لمحة تاريخية عن ديون مصر فى القرن التاسع عشر
٣٧	٢/٣/٢ - تطور هيكل ديون مصر الخارجية فى الفترة الراهنة
٤١	٣/٣/٢ - أسباب تراكم ديون مصر الخارجية

الصفحة	الموضوع
٤١	١/٣/٣/٢ - المعجز المتراكم في الميزان الجارى
٤٣	٢/٣/٣/٢ - تزايد حجم الاقتراض الخارجى لمواجهة العجز القومى .....
٤٤	٣/٣/٣/٢ - الاتساع المستمر للفجوة بين الادخار والاستثمار
٤٥	١/٣/٣/٣/٢ - الفجوة ونظرية الدورة فى مصر
٤٨	٤/٣/٢ - قياس اعباء ديون مصر الخارجية .....
٤٨	١/٤/٣/٢ - تحليل أهم المؤشرات السطحية .....
٥١	٢/٤/٣/٢ - قياس الابعاء باستخدام اسلوب الاستيعاب الكلى .....
٦٧ - ٥٦	ملحق الفصل الثانى .....
١٧١ - ٦٨	الفصل الثالث : الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية :
٦٨	١/٣ - مقدمة .....
٦٨	٢/٣ - مفهوم الكفاءة الاقتصادية .....
٧٤	٣/٣ - كيفية قياس الكفاءة الاقتصادية .....
٧٥	١/٣/٤ - كيفية قياس الكفاءة على المستوى القومى .....
٧٥	١/١/٣/٢ - حساب الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج المستخدمة
٧٦	٢/١/٣/٣ - حساب التكلفة الحدية لعوامل الانتاج المستخدمة
٧٧	٣/١/٣/٣ - الكفاءة الاقتصادية لاستخدام عوامل الانتاج .....
٧٨	٢/٣/٣ - كيفية قياس الكفاءة على المستوى القطاعى .....
٧٩	٤/٣ - نموذج قياس الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية .....
٨٣	٥/٣ - نتائج تقدير الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية .....
٨٣	١/٥/٣ - أساليب التقدير وطرق اعداد البيانات .....
٨٤	٢/٥/٣ - تحليل تكاليف استخدام القروض الخارجية .....
٨٥	١/٢/٥/٣ - التكاليف المباشرة لاستخدام القروض الخارجية .....
٨٧	٢/٢/٥/٣ - التكاليف غير المباشرة لاستخدام القروض الخارجية .....
٨٩	١/٢/٢/٥/٣ - قروض مجموعة البنك الدولى والصناديق العربية .....
٩٣	٢/٢/٢/٥/٣ - قروض رمعونات الولايات المتحدة والامريكية
١٠٠	٣/٢/٢/٥/٣ - القروض الحكومية الثنائية .....
١٠٠	٤/٢/٢/٥/٣ - القروض الممرقية وتسهيلات المورد .....



(ج)

الصفحة	الموضوع
١٠٣	٣/٥/٣ - حساب الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض على المستوى القومى
١٠٣	١/٣/٥/٣ - حساب الانتاجية الحدية لرأس المال الاجنبى
١٠٤	٢/٣/٥/٣ - حساب التكلفة الحدية لرأس المال الاجنبى
١٠٤	٣/٣/٥/٣ - معامل كفاءة استخدام القروض على المستوى الكلى
١٠٦	٤/٣/٥/٣ - حساب معدل النمو الراجع للقروض الخارجيه
١٠٦	٤/٥/٣ - حساب الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض على المستوى القطاعى
١٠٧	١/٤/٥/٣ - قطاع الزراعة
١٠٧	١/١/٤/٥/٣ - السمات الرئيسية للنشاط الزراعى فى مصر
١١٠	٢/١/٤/٥/٣ - حجم واتجاه الاستثمارات فى القطاع الزراعى
١١١	٣/١/٤/٥/٣ - القروض الخارجيه واستخداماتها فى القطاع الزراعى
١١٤	٤/١/٤/٥/٣ - معامل كفاءة استخدام القروض فى القطاع الزراعى
١١٩	٢/٤/٥/٣ - القطاع الصناعى
١١٩	١/٢/٤/٥/٣ - سمات ومشاكل القطاع الصناعى فى مصر
١٢٢	٢/٢/٤/٥/٣ - تطور الاهمية النسبية لقطاع الصناعة فى مصر
١٢٥	٣/٢/٤/٥/٣ - القروض الخارجيه واستخداماتها فى القطاع الصناعى
١٢٩	٤/٢/٤/٥/٣ - معامل كفاءة استخدام القروض فى القطاع الصناعى
١٣٢	٣/٤/٥/٣ - قطاع الخدمات الانتاجية
١٣٥	٤/٤/٥/٣ - قطاع الخدمات الاجتماعية
١٣٦	١/٤/٤/٥/٣ - معدلات النمو والاهمية النسبية للاستثمار فى قطاع الخدمات الاجتماعيه
١٣٧	٢/٤/٤/٥/٣ - استخدامات القروض الخارجيه فى قطاع الخدمات الاجتماعية
١٤٤	٣/٤/٤/٥/٣ - الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض فى قطاع الخدمات الاجتماعية
١٤٢	٥/٥/٣ - كفاءة تخصيص القروض الخارجيه بين القطاعات
١٤٤	٦/٥/٣ - ملخص نتائج الدراسة ومقارنتها بنتائج بعض الدراسات الاخرى

الصفحة	الموضوع
١٤٤	١/٦/٥/٣ - ملخص نتائج الدراسة : .....
١٤٥	٢/٦/٥/٣ - ملخص نتائج بعض الدراسات الاخرى
١٤٥	١/٢/٦/٥/٣ - دراسة تليفني عن الاقتصاد المصري
١٤٧	٢/٢/٦/٥/٣ - دراسة ديساي عن الاتحاد السوفييتي .....
١٤٨	٣/٢/٦/٥/٣ - دراسة تشنري وألمان عن اليونان .....
١٥١	٤/٢/٦/٥/٣ - دراسة ماشيتا عن سبيع دول نامية ٣/٦/٥/٣ - مقارنة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات الاخرى .....
١٥٢	.....
١٥٤	ملحق الفصل الثالث : .....
١٦٩	الفصل الرابع : قياس الاثار الاقتصادية الكلية للقروض الخارجية .....
١٦٩	١/٤ - مقدمة .....
١٦٩	٢/٤ - توصيف وصياغة النموذج .....
١٧٠	١/٢/٤ - اختبارات السببية بين بعض المتغيرات .....
١٧٤	٢/٢/٤ - اختبار تحديد الفجوة المسيطرة في الاقتصاد المصري ..
١٧٩	٣/٢/٤ - معادلات النموذج الاحصائي .....
١٨١	٣/٢/٤ - معادلة الاستهلاك الخاص .....
١٨٢	٢/٣/٢/٤ - معادلة الاستهلاك العام .....
١٨٢	٣/٣/٢/٤ - معادلة الاستثمار الكلي .....
١٨٣	٤/٣/٢/٤ - معادلة الواردات .....
١٨٤	٤/٢/٤ - أسلوب تقدير النموذج .....
١٨٥	٥/٢/٤ - نتائج تقدير النموذج .....
١٨٥	٦/٢/٤ - تقويم نتائج تقدير النموذج .....
١٨٨	٧/٢/٤ - اشتقاق أثر القروض الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية ..
١٨٨	١/٧/٢/٤ - الاثر على الناتج القومي الاجمالي .....
١٩٠	٢/٧/٢/٤ - أثر القروض الخارجية على الاستهلاك الكلي
١٩٠	٣/٧/٢/٤ - أثر القروض الخارجية على الاستثمار الكلي
١٩١	٤/٧/٢/٤ - أثر القروض الخارجية على الواردات .....
١٩٢	٥/٧/٢/٤ - أثر القروض الخارجية على الادخار الكلي
١٩٤	ملحق الفصل الرابع : .....

الصفحة	الموضوع
٢٦٠٠	الفصل الخامس : سياسة الاقتراض وإدارة الدين الخارجي .....
٢٠٠	١ / ٥ - مقدمة .....
٢٠٣	٢ / ٥ - سياسة الاقتراض الخارجي .....
٢٠٣	١ / ٢ / ٥ - محاور وأبعاد سياسة الاقتراض الخارجي .....
٢٠٣	١ / ١ / ٢ / ٥ - الإدارة السليمة للدين الخارجي .....
٢٠٤	١ / ١ / ١ / ٢ / ٥ - التحدد يد الدقيق لموقف الديون المتراكمة .....
٢٠٦	٢ / ١ / ١ / ٢ / ٥ - تسعديد الشكل الزمني للالتزامات الخارجية .....
٢٠٦	٣ / ١ / ١ / ٢ / ٥ - تحديد الحجم الامثل للاحتياجات الخارجية .....
٢٠٧	٢ / ١ / ٢ / ٥ - الحجم الامثل للاقتراض الخارجي .....
٢٠٨	١ / ٢ / ١ / ٢ / ٥ - معيار الطاقة على الاستيعاب وتحديد الاحتياجات .....
٢١٠	٢ / ٢ / ١ / ٢ / ٥ - معيار الاستخدام الكفء للقروض الخارجية .....
٢١١	٣ / ٢ / ١ / ٢ / ٥ - معيار القدرة على تحمل أعباء الدين الخارجي .....
٢١٣	٣ / ١ / ٢ / ٥ - امكانيات وشروط الاعتماد على الذات .....
٢١٧	قائمة المراجع .....
٢١٧	أولا - المراجع باللغة العربية .....
٢١٧	أ - الكتب .....
٢١٩	ب - المقالات والابحاث والدوريات .....
٢٢٣	ج - تقارير ونشرات ورسائل .....
٢٢٥	ثانيا - المراجع باللغة الانجليزية .....
٢٢٥	أ - الكتب .....
٢٢٦	ب - الدوريات .....

( و )  
قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	مسلسل
٤٨	تطور ديون مصر الخارجية عن بعض السنوات خلال الفترة ٦٠/٦١ - ١٩٨٦	١/٢
٤٢	تطور رصيد ميزان المعاملات الجارية والتحويلات عن بعض السنوات	٢/٢
٤٣	تطور أرقام العجز القومي وكيفية مواجهته في بعض السنوات	٣/٢
٤٤	تطور متوسط معدلات الاستثمار والادخار خلال الفترة ٥٩/٦٠ - ١٩٨٧/٨٦	٤/٢
٤٩	تطور بعض مؤشرات ديون مصر الخارجية وأعبائها خلال الفترة ٧٠/٧١ - ٨٦/٨٥	٥/٢
٨٥	تطور متوسط شروط الاقتراض الخارجي لمصر خلال الفترة ٧٣/٧٤ - ١٩٨٦	١/٣
٩٢	بيان تراكمي بقروض البنك الدولي وهيئة التنمية لمصر حسب القطاع خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٦	٢/٣
١١٠	تطور استثمارات القطاع الزراعي وأهميتها النسبية خلال الفترة ٦٠/٦١ - ١٩٨٧/٨٦	٣/٣
١١١	بيان تراكمي بقروض القطاع الزراعي حسب المصدر خلال الفترة ٧٤/٧٥ - ١٩٨٥	٤/٣
١٢٣	تطور بعض مؤشرات الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في مصر	٥/٣
١٢٦	بيان تراكمي بالقروض المستخدمة في قطاع الصناعة خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٥	٦/٣
١٣٣	بيان تراكمي بالقروض الخارجية الموجهة لقطاع الخدمات الانتاجية خلال الفترة ٧٤/٧٥ - ١٩٨٥	٧/٣
١٣٧	بيان تراكمي بالقروض الخارجية لقطاع الخدمات الاجتماعية حسب المصدر خلال الفترة ٧٤ - ٨٥	٨/٣
١٤٥	ملخص نتائج قياس الانتاجية ومعاملات الكفاءة ومعدلات النمو في مصر	٩/٣
١٥٣	مقارنة الانتاجية الحديدية والمرونة للمساعدات الخارجية في بعض الدول	١٠/٣
١٧٧	الحدود الممكنة للمعاملات	١/٤

# المقدمة

تواجه معظم الدول النامية ومنها مصر مشكلة تراكم الديون الخارجية وتزايد أعباء هذه الديون بشكل يصعب معه مواجهة هذه الأعباء بدون تأثر مسار النمو في هذه البلدان . وترجع ظاهرة تراكم الديون الخارجية في القرن الحالي إلى نهاية الستينات ، فقد نهاية الحرب العالمية الثانية تركت غالبية البلدان في بحث قسرية تمويل التنمية وإعادة البناء ، وعقدت العديد من المؤتمرات والندوات في نطاق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية بغرض بحث تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية لسد ما يعرف بفجوة الموارد المالية . وقبل أن ينتهي عقد الستينات بدأت تظل مشكلة التعثر في السداد والتوقف عن الدفع وطلب إعادة الجدولة . ( ١ )

وقد اعتمدت مصر على القروض الخارجية لتمويل خطة التنمية منذ نهاية الخمسينات من هذا القرن . غير أنها لم تتوقف عن سداد الالتزامات الناجمة على هذه القروض ، ولم تطلب إعادة جدولة ديونها الخارجية حتى منتصف عام ١٩٨٧ . والحقيقة أن هذا أمر متوقع نظرا لأن مصر لم تلجأ إلى الاعتماد المكثف على القروض والمعونات الخارجية إلا بعد انتهاء حرب ١٩٧٣ . وبدأت الديون الخارجية في التراكم بشكل ملفت للنظر خلال السبعينات ، غير أن أعباء هذه الديون لم تكن لتظهر إلا مع بداية النصف الثاني من الثمانينات . ويرجع ذلك إلى أن الفترة من عام ١٩٧٨ حتى ٨٢/٨١ قد شهدت نموا كبيرا في حصيللة الدولة من النقد الأجنبي من كافة المصادر ( تحويلات العاملين في الخارج وإيرادات السياحة وقناة السويس والبتروول فضلا عن تدفقات القروض والمعونات الخارجية من جميع المصادر بشكل لم يسبق له مثيل ) .

ولذلك استرعت ظاهرة تراكم الديون والتوقف عن السداد انتباه العديد من الباحثين لدراسة الأسباب الكامنة وراء حدوث هذه الظاهرة في مصر . وقد

( ١ ) كانت هناك سبعة عشرة حالة إعادة جدولة خلال الفترة ( ١٩٥٦ - ١٩٧٠ ) ، وقد شملت هذه الجدولة سبعة بلدان فقط هي ( الأرجنتين واندونيسيا والبرازيل وبيرو وتركيا وشيلي وغانا ) .

( ح )

تعمدت هذه الدراسة للبحث عن الاسباب الحقيقية لتراكم الديون ، وتزايد الالتزامات الخارجية ، وتوقف مصر عن سداد هذه الالتزامات ، وطلب إعادة جدولة ديونها .

## ٢ - الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى اختيار الفرضية الاساسية للبحث وهي أن تراكم الديون الخارجية وصعوبة مواجهة الالتزامات الناجمة عنها يعود الي :

- ١ - ضعف الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية .
- ٢ - الآثار السلبية للقروض الخارجية على بعض المتغيرات الكلية .

و يتم اختبار هذه الفرضية من خلال بحث :

- أ - انتاجية القروض الخارجية على المستوى القومي .
- ب - انتاجية القروض الخارجية على المستوى القطاعي .
- ج - نمط تخصيص القروض الخارجية بين القطاعات .
- د - التكاليف المباشرة وغير المباشرة للقروض الخارجية .
- هـ - أثر القروض على الادخار الكلي .
- و - أثر القروض على الاستهلاك الكلي .
- ز - أثر القروض على الاستثمار الاجمالي .
- ح - أثر القروض على الواردات .

## ٣ - أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من واقع التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري فى الفترة القادمة ، حيث أصبحت مصر اليوم تواجه مشكلة حرجة ، تزداد صعوبة مرور الوقت ، وهى مشكلة الاقتراض الخارجى وتراكم الديون ، وترتبط هذه المشكلة بالمستقبل اكثر من ارتباطها بالحاضر نظرا لما هو معروف من أن معظم اتفاقات عقد القروض تنص على وجود فترة سماح تتراوح بين ثلاث الى عشر سنوات ،

فإذا علمنا أن مصر قد لجأت الى عقد القروض الخارجية بصورة مكثفة منذ بدايات النصف الثاني من السبعينات وحتى الان ، فهذا يعطينا مؤشرا ذات دلالة خطيرة وهي أن معظم القروض التي تم عقدها في السنوات العشر الاخيرة سوف تصبح مستحقة الدفع خلال الفترة الباقية من هذا القرن ، مما يشير الى احتمال تزايد أعباء خدمة الدين بشكل قد تعجز عن مواجهته حصيلة الدولة من الصرف الاجنبي .

ومن هذه النقطة تنبع أهمية الدراسة ، حيث يتم التركيز على بحث الاسباب الحقيقية لازمة الدين الخارجى ، والاثار الاقتصادية للقروض الخارجية على المتغيرات الاقتصادية الكلية . ومن ثم صياغة سياسة مناسبة لاستخدام القروض وتحقيق الاعتماد على الذات .

#### ٤ - منهاج وأسلوب الدراسة :

يرتكز أسلوب الدراسة على استخدام بعض النماذج الرياضية وأساليب التحليل الاحصائى بغرض اختبار الفرضية الاساسية للدراسة وقد تم أيضا الاعتماد على المنهج الوصفى والتحليلى وبالذات فى الفصل الثانى والثالث من الدراسة ، حيث أمكن تحليل ووصف ظاهرة الاقتراض الخارجى وتراكم الديون الخارجية فى الفصل الثانى ، ثم تم استخدام نفس المنهج عند وصف الخصائص الاساسية التى تحكم حركة النشاط الاقتصادى فى القطاعات الرئيسية التى يتكون منها الاقتصاد القومى . وقد ساد المنهج القياسى معظم أجزاء الدراسة .

#### ( ٥ ) محتويات الدراسة :

تتضمن الدراسة أربعة فصول أساسية غير الاول الذى يعرض لخلاصة الدراسة ونتائجها ، أما الفصل الثانى فيتناول دراسة الاطار النظرى والتطبيقى لمشكلة الديون الخارجية ، ويتناول الفصل الثالث قياس الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية ، ويحتوى الفصل الرابع على قياس الاثار الاقتصادية



( ى )

للقروض على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وأخيرا فان الفصل الخامس يتناول  
اقتراح السياسات الملائمة لادارة الدين الخارجى وشروط تحقيق الاعتماد على  
الذات فى التمويل .

=====

# الفصل الأول

ملخص ونتائج الدراسة

## الفصل الاول

### ملخص ونتائج الدراسة

١ / ١ - ملخص الدراسة :

تحتوى هذه الدراسة على أربعة فصول أساسية غير الفصل الاول الذى يعرض لمُلخَصَة الدراسة والنتائج التى توصلت اليها . وقد تناول الفصل الثانى من الدراسة بحث وتحليل الاطار النظرى والتطبيقي لمشكلة الديون الخارجية . وتم تقسيم هذا الفصل الى جزئين أساسيين ، بحيث تناول الجزء الاول دراسة نظريّة لمشكلة الديون الخارجية . وفى الجزء الثانى تم تحليل مشكلة الديون الخارجية فى اطارها التطبيقي بالنسبة للاقتصاد المصرى .

ونظرا لان مشكلة تراكم الديون الخارجية تعتبر نتيجة طبيعية للتحركات الدولية لرؤوس الاموال . فقد تم بحث أهداف ودوافع هذه التحركات فى اطار ما يُعرف بنظرية دورة الدين الخارجى . واستكمالا لدراسة الاطار النظرى لهذه القضية فقد تم بحث عدد من الاساليب المستخدمة فى قياس أعباء الديون الخارجية ، وتستهدف هذه الاساليب محاولة التعرف على المركز المالى للدولة او ما يعرف بمستوى الجدارة الائتمانية .

وعند تحليل الاطار التطبيقي لمشكلة الديون الخارجية بالنسبة لمصر فقد تم دراسة تجربة مصر مع الديون الخارجية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بهدف التعرف على المناخ العام الذى نشأت فى ظل هذه الازمة والكيفية التى انتهت بها تجربة تلك الفترة . ثم بعد ذلك تحليل هيكل ديون مصر الخارجية فى الفترة الراهنة والأسباب التى أدت الى تراكم هذه الديون . وقد تم اختيار بعض الاساليب القياسية لتقدير الاعباء الحقيقية للديون الخارجية بالنسبة للاقتصاد المصرى .

أما الفصل الثالث من الدراسة وعنوانه الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية ، فقد بدأ بتحليل نظري لمفهوم الكفاءة الاقتصادية . ثم تناول الكيفية

التي يتم بها قياس الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية . وقد اعتمد التحليل والقياس على مستويين هما المستوى الكلي Macro ، والمستوى القطاعي Sector . بحيث تم تقسيم الاقتصاد القومي الى أربعة قطاعات رئيسية هي ( الزراعة والصناعة ، والخدمات الانتاجية ، والخدمات الاجتماعية ) . ولكن يمكن حساب معالم الكفاءة الاقتصادية على المستوى القومي والقطاعي فقد تم عرض نموذج التقدير المستخدم ، والذي يعتمد أساسا على دالة كوب - دوجلاس للانتاج . وقد أمكن استخدام نتائج تقدير هذه الدالة على المستوى القومي والقطاعي لحساب الانتاجية الحدية للقروض الخارجية واشتقاق معدل النمو الراجع للقروض الخارجية ( أو رأس المال الاجنبي ) .

وفي نهاية الفصل الثالث من الدراسة أمكن تلخيص نتائج بعض الدراسات الاخرى بهدف مقارنتها بنتائج هذه الدراسة .

أما الفصل الرابع من الدراسة فقد تم تخصيصه لقياس الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية . وقد أمكن صياغة نموذج كلي Macro Model لقياس هذه الآثار على كل من الناتج القومي والاستهلاك الكلي ( عام وخاص ) والاستثمار والواردات .

وفي الفصل الخامس والآخر من الدراسة تم اقتراح وتحليل سياسة ملائمة لعملية الاقتراض الخارجي . وقد اشتملت هذه السياسة على ثلاثة محاور أساسية . يدور المحور الاول حول الاسلوب المناسب لادارة الديون الخارجية من حيث أهمية التحديد الدقيق لموقف الديون الخارجية وامكانية انشاء قاعدة مناسبة لبيانات الديون والمتغيرات المرتبطة بها . ومن حيث تحديد الشكل الزمني للالتزامات الخارجية ، وتحديد الحجم الامثل للاحتياطيات الخارجية . أما المحور الثاني لسياسة الاقتراض الخارجي فقد تركز في تحليل وقياس الحجم الامثل للاقتراض الخارجي ، اعتمادا على معايير الطاقة الاستيعابية والاستخدام الكفء والقدرة على تحمل أعباء الدين الخارجي ، أما المحور الاخير فقد تركز في محاولة لصياغة الشروط الضرورية لتخلص الدولة من الديون الخارجية ووصولها الى مرحلة الاعتماد على الذات في تمويل الاستثمارات .

## ٢/١- نتائج الدراسة :

عادة ما يتم استخدام النتائج للتأكد من مدى صحة الفرضية الأساسية للدراسة. وقد افترضت الدراسة أن تراكم الديون الخارجية وصعوبة مواجهة الالتزامات الخارجية الناجمة عنها تعود الى ضعف كفاءة استخدام القروض من ناحية ، والى الآثار السلبية للقروض على المتغيرات الاقتصادية الكلية من ناحية أخرى .

ومقارنة هذه الفرضية بالنتائج التي توصلت اليها الدراسة اتضح صحة الفرض الأول من الدراسة وعدم صحة الفرض الثاني . هذا ويمكن توضيح نتائج الدراسة على النحو التالي :

١ - تبين من الدراسة فى الفصل الثانى أن جميع المؤشرات المستخدمة لقياس أعباء الدين الخارجى قد اكدت تزايد هذه الاعباء بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة غير أن هذا التزايد لم يكن من الشدة بحيث يتطلب الامر اعلان التوقف عن الدفع وطلب إعادة الجدولة ، وعلى الرغم من ذلك فقد لجأت مصر الى طلب إعادة الجدولة فى مايو ١٩٨٧ . ويمكن ارجاع ذلك الى رغبة القائمين على شؤون الاقتصاد المصرى فى توفير المبالغ المخصصة لخدمة الديون الخارجية بغرض استخدامها فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية . ويلاحظ أن قيمة المؤشر (  $B_t$  ) المستخدم لقياس أعباء الديون الخارجية بلغت حوالى (٢١) عام ١٩٨٧/٨٦ وهو العام الذى طلبت فيه مصر إعادة الجدولة . ويشير هذا المؤشر الى أن مصر لم تنزل لديها القدرة على مواجهة أعباء الديون الخارجية حتى بدون إعادة الجدولة

٢ - اتضح من نتائج قياس الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية أن معامل قياس هذه الكفاءة على المستوى الكلى قد ارتفع عن الواحد الصحيح فى حالة الاعتماد على التكاليف المباشرة فقط فى حساب هذا المعامل ، أما اذا أخذنا فى الاعتبار مجمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة فان معامل الكفاءة يصل الى حوالى (٧٠) وهو ما يعنى أن القروض الخارجية لم تستخدم على نحو كفى فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة

(١٩٧٣ - ١٩٨٧/٨٦) وبالاعتماد على هذا المعامل يمكن القول أن هناك إفراط في الاقتراض الخارجى على المستوى الكلى . غير أن هذا الإفراط قد نتج من سوء التخصيص الذى مُنيت به هذه القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة . وقد تبين من الدراسة أن قطاع الزراعة قد حصل على حوالى ٦٤٪ من اجمالى القروض ، اما قطاع الصناعة فقد حصل على حوالى ٢٤٪ . وحصل قطاع الخدمات الانتاجية على ما يقرب من ٣٢٪ من اجمالى القروض . اما قطاع الخدمات الاجتماعية فقد حصل على اكير نسبة من هذه القروض وهى (٣٧٪) . ولا شك أن سوء التخصيص القطاعى لهذه القروض قد انعكس على مستوى الانتاجية على المستوى القومى والسدى بلغ حوالى ٢١٦ فقط لكل جنيه مقترض من الخارج .

٣ - يلاحظ أن معامل قياس الكفاءة الاقتصادية فى قطاع الزراعة قد بلغ حوالى (٤١٤) وهو اكير بكثير من الواحد الصحيح . ويؤكد ذلك حقيقة تعطش هذا القطاع بشكل كبير لمزيد من القروض الخارجية حيث ترتفع الانتاجية الحدية للقروض الخارجية عن التكلفة الحدية للحصول على هذه القروض « الامر الذى يعنى أن هذا القطاع لم يصل بعد الى مستوى الحجم الامثل للاقتراض الذى يتحقق بتعادل التكلفة الحدية بالانتاجية الحدية للقروض الخارجية . وتتأكد الحقيقة السابقة بالنظر الى ما حصل عليه قطاع الزراعة من القروض الخارجية والذى يمثل كما سبق القول حوالى ٦٤٪ فقط من اجمالى القروض .

٤ - وبالنظر الى معدل النمو فى القطاع الزراعى والذى يرجع الى تدفق القروض الخارجية فى هذا القطاع فانه يلاحظ أن هذا المعدل والذى بلغ حوالى ٥٪ يقل عن معدل الفائدة على هذه القروض خلال الفترة ، وهو حوالى ٦٤٪ .

٥ - يلاحظ أن معامل قياس الكفاءة الاقتصادية فى قطاع الصناعة قد بلغ حوالى (٢٦) وهو يفوق الواحد الصحيح اشارة الى أن هذا القطاع لم يزل



ب- بلغ أثر القروض الخارجية على الاستهلاك الكلى حوالى ١١١ ار ، وهو ما يعنى أن كل جنيه مقترض يؤدي الى زيادة الاستهلاك الكلى بحوالى (١١١ ار) وترجع هذه الزيادة فى الاستهلاك الكلى الى الزيادة فى الاستهلاك العام نتيجة لزيادة القروض الخارجية ، حيث أن نتائج التقدير لم تظهر أى آثار للقروض على الاستهلاك الخاص.

ح- يلاحظ أن تأثير القروض الخارجية على الاستثمار قد بلغ حوالى (٧٠٦ ر) وتشير هذه النتيجة الى أن كل جنيه مقترض يؤدي الى زيادة الاستثمار الكلى بمقدار ٧١ قرش فقط . وهذه نتيجة ايجابية الى حد كبير .

د- بقياس أثر القروض الخارجية على الواردات اتضح أنها بلغت حوالى (٩٩ ر) وهذا أمر متوقع نظراً لأن القروض الخارجية تعتبر واردات وبالتالي فان كل جنيه مقترض يعتبر فى الحقيقة زيادة فى اجمالى الواردات بمقدار جنيه واحد .

هـ- اتضح من نتيجة القياس أنه لا يوجد أية آثار سلبية للقروض الخارجية على المدخرات المحلية ، ويرجع ذلك الى أن العلاقة بين القروض والمدخرات تعتبر علاقة غير سببية ، ومن هنا فان القروض الخارجية تعتبر مكملة للمدخرات المحلية وليست بديلاً عنها فى تمويل الاستثمار .



## الفصل الثاني

الإطار النظري والتطبيقي لمشكلة ديون مصر الخارجية

## الفصل الثانى

### الاطار النظرى والتطبيقى لمشكلة ديون مصر الخارجية

XX

١ / ٢ - مقدمة :

يرتكز البحث فى هذا الفصل على تحليل الجوانب النظرية والتطبيقية لمشكلة الديون الخارجية . وحيث أن تراكم الديون الخارجية هى نتيجة طبيعية للتحركات الدولية لرؤوس الاموال ، فان دراسة هذه التحركات فى اطار نظرية دورة الدين تصبح على جانب كبير من الاهمية . وترجع هذه الاهمية الى ما يتطلبه الاطار التطبيقى من فهم دقيق للجوانب النظرية لمشكلة الديون الخارجية .

وسوف يحتوى الاطار التطبيقى لدراسة ديون مصر الخارجية على لمحة تاريخية عن تجربة الاقتراض الخارجى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ولاشك أن دراسة هذه التجربة ، وبحث أسبابها ونتائجها سوف يفيد كثيرا فى دراسة جوانب التجربة الراهنة . وسوف يتركز البحث فى التجربة الراهنة للاقتراض الخارجى فى دراسة أسبابها وقياس أعباء الاستدانة ، وذلك بعد عرض لتطور هيكل الديون الخارجية .

٢ / ٢ - الاطار النظرى لمشكلة الديون الخارجية :

لا شك أن التحليل النظرى لمشكلة الديون الخارجية يرتبط الى حد كبير بطبيعة التحركات الدولية لرؤوس الاموال . وتختلف أهداف ودوافع هذه التحركات باختلاف نوعية رأس المال واتجاهاته الاساسية ، وآجال استحقاقه . وسوف يتضمن هذا الجزء من الدراسة بحث أهداف ودوافع التحركات الدولية لرؤوس الاموال ، ثم يلى ذلك ربط هذه التحركات بدورة المديونية الخارجية باعتبارها تمثل أساس الاطار النظرى لمشكلة تراكم الديون . ونظرا لارتباط مشكلة الديون بتراكم الاعباء ، فلا بد من البحث عن أساليب بديلة لتقدير هذه الاعباء ، وهو ما سوف تتناوله الدراسة النظرية تمهيدا لاختيار أنسب هذه الاساليب لتقدير أعباء ديون مصر الخارجية .

## ١ / ٢ / ٢ - التحركات الدولية لرؤوس الاموال :

تنقسم التحركات الدولية لرؤوس الاموال الى تحركات خاصة (١) ، وتحركات رسمية (٢) . واجمالا يمكن الاشارة الى أن رؤوس الاموال الخاصة تتحرك بهدف تحقيق اكبر عائد ممكن على هذه الاموال . وقد ينطوي هذا الهدف على الرغبة في زيادة الصادرات كما في حالة تسهيلات الموردين ، أو على الرغبة في زيادة الارباح كما في حالة القروض المصرفية ، والسندات الدولية ، والاستثمار المباشر .

وترى النظرية التقليدية لتحركات رؤوس الاموال أن التحركات الخاصة تعد شديدة الحساسية للفرق في أسعار الفائدة بين الدول ، مع افتراض سيادة المنافسة الكاملة ، وثبات أسعار الصرف ، فضلا عن غياب أية قيود تعوق عملية انتقال رؤوس

( ١ ) يقصد بالتحركات الخاصة لرأس المال " القروض الممنوحة من جهات خاصة

( أفراد ومؤسسات خاصة ) الى حكومات الدول الاجنبية أو المؤسسات

العامة او الخاصة بها " ويأخذ هذا النوع من التحركات أحد الاشكال التالية :

أ - تسهيلات موردين Suppliers Credit

ب - تسهيلات مصرفية Bank Credit

ج - اصدار سندات في أسواق المال الدولية International Bond Issues

د - الاستثمار المباشر وأسهم رأس المال . Direct & Portfolio Investment

( ٢ ) يقصد بالتحركات الرسمية لرؤوس الاموال ، تلك القروض التي تعقد بين

حكومات الدول المانحة ، وحكومات الدول المتلقية للقروض أو احدى هيئاتها

العامة ، كما يدخل في نطاق التحركات الرسمية ، تلك القروض التي تعقد

بين الحكومات المقترضة والمنظمات الدولية والاقليمية متعددة الاطراف وعلى

ذلك فان التحركات الرسمية تأخذ أحد الاشكال التالية :

أ - قروض حكومية ثنائية Bilateral

ب - قروض متعددة الاطراف Multilateral

الاموال بين الدول (١) . ومع اسقاط الفروض السابقة تدخل عوامل أخرى السبب جانب سعر الفائدة في التأثير على اتجاه وحجم تحركات رؤوس الاموال الخاصة . وتدرج العوامل الاخرى هذه تحت درجة الخطر التي يمكن أن تواجه هذه التحركات. (٢)

أما عن دوافع التحركات الرسمية لرؤوس الاموال فانها ترتبط الى حد كبير بالعوامل السياسية ، حيث ترى الدولة المانحة ضرورة تحقيق أهداف سياسية معينة في المناطق التي توجد قروضها اليها ، " فالولايات المتحدة في مرحلة من مراحل مساعداتها الخارجية كانت تساعد الدول الفقيرة بهدف حمايتها من الشيوعية ، أى حتى لا تدخل تحت التأثير السياسي للاتحاد السوفيتي أو تدور في فلكه ، أو للمحافظة على منطقة نفوذها " . (٣)

كما يلاحظ أيضا أن المصالح والارتباطات السياسية جعلت الولايات المتحدة تقدم ما نسبته ٣٩% من مساعداتها الرسمية الى مصر واسرائيل فقط خلال الفترة (١٩٨٢-٨١) . وكذلك الامر بالنسبة لمساعدات فرنسا ، حيث قدمت حوالي ٣٨% من مساعداتها الرسمية لأربعة مقاطعات وأقاليم فيما وراء البحار فى

(١) حول عرض وتحليل هذه النظرية النظر :

Michael Melvin: "International Money and Finance"  
(Harper & Row Publishers, New York) 1985, P. 65.

George H. Bort: "A theory of Long-Run International Capital Movement" (Journal of Political Economy) Vol. (72), August, 1964, P. (352).

(٢) حول ادخار أثر الاخطار السياسية وأخطار تقلب أسعار الصرف في التأثير على

تحركات رؤوس الاموال انظر :

Mohsin S. Khan & Robert Zahler: "The Macroeconomic Effects of changes in Barriers to Trade and Capital Flow" (I.M.F. Staff Papers), vol. (30), No. (2) June 1983; P. 243.

(٣) د . أبو بكر متولى : " الاقتصاد الخارجى ، نظرة تحليلية " ( مكتبة عين

شمس ) القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤٧ .

نفس الفترة . ( ١ )

ويؤكد كلا من اينوز وجريفن Enos & Griffin على دور العوامل السياسية في تحديد الدولة المستقبلة من ناحية ، وحجم التدفقات الرأسمالية من ناحية أخرى ، حيث يقولان : ( ٢ ) " أن المساعدات الاقتصادية تعتبر أداة من أدوات القسوة السياسية ، فحجم المساعدات من دولة الى أخرى لا يتحدد في ضوء احتياجاتها المحتملة ، أو مستوى الاداء الاقتصادي ، ولكن في ضوء المكاسب السياسية التي يمكن أن تحصل عليها الدولة المانحة . وما معيار الكفاءة الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية لمنح المساعدات الا معايير ثانوية بالنسبة للمصالح والارتباطات السياسية "

ويضاف الى ما سبق أن المساعدات الخارجية قد تقدم بهدف التخلص من الفوائض السلعية ( منتجات زراعية وغذائية ) ، أو تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي باعتبارها تولى محاربة الفقر الدولي أهمية خاصة . ( ٣ )

وبصرف النظر عن أهداف ودوافع التحركات الدولية لرؤوس الاموال ، فان قضية الديون الخارجية المتراكمة تعد نتاجا طبيعيا لهذه التحركات . وتفترض نظرية دورة الدين الخارجي أن هذه التحركات تأخذ اتجاهات متباينة اعتمادا على

( ١ ) هذه الاقاليم هي : ( Reunion, Martinique, New Caledonia, French

Polynesia

انظر

OECD: "Development Co-operation, 1984" Statistical Annex

( ٢ )

(2) K.B. Griffin and J.L. Enos: "Foreign Assistance: Objective and Consequences" (Economic Development and Cultural Changes) vol. (18);, April, 1970, P.P. (315 - 316).

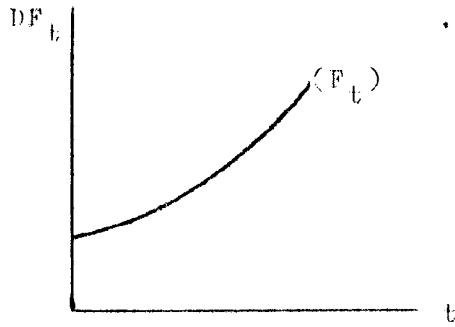
( ٣ ) د . محمد عبد الوهاب الساكت : " عنصر القسر في المعونات الخارجية "

( مجلة مصر المعاصرة ) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء

والتشريع ، عدد ( ٣٩٧ ) ، يوليو ١٩٨٤ ، ص : ( ٤١٥ ) .



وعلى هذا الاساس فان القيد المؤثر على عملية النمو هو قيد ( الاستثمار - الادخار ) ، ويمكن اعتبار فجوة التجارة الخارجية بمثابة انعكاس طبيعي لفجوة الموارد المحلية . وطبقا لهذا الفرض ستتولد عدة تغيرات تلحق بكل من الدخل ، ومعدل الادخار الحدى ، ومعدل الادخار المتوسط ، وحجم التدفقات للداخل ، وكذلك موقف الدين الخارجى فى غضون عملية التنمية الاقتصادية . وتمر هذه التغيرات بعدة مراحل (١) ، تبدأ المرحلة الاولى عندما تستعين الدولة برأس مال اجنبي لتمويل الفجوة بين الاستثمار والادخار . ويلاحظ فى هذه المرحلة أن معدل الادخار المتوسط يقل عن معدل الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف . وحيث أن مستوى الدخل فى هذه المرحلة يكون منخفضا ، فان الميل الحدى للاستهلاك يكون مرتفعا ، وهو ما يعنى ان الميل الحدى للادخار يتسم بالانخفاض فى هذه المرحلة . وبذلك نلاحظ أن الاتجاه للاستدانة من الخارج يستمر ، وبمعدلات متزايدة عبر الزمن .



شكل رقم (١ / ٢)

ويوضح الشكل التالى رقم (١ / ٢) هذه

الحالة حيث يكون :-

$$S' - Kg < 0$$

وتشير  $S'$  الى معدل الادخار الحدى

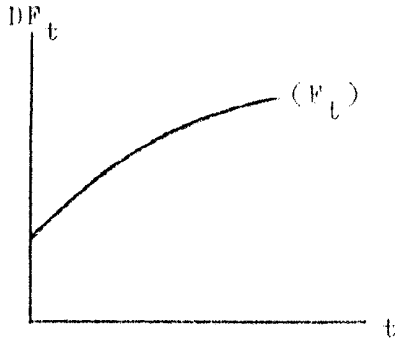
$K$  معامل رأس المال / الناتج

$g$  = معدل النمو المستهدف .

وبافتراض أن رأس المال المتدفق الى الداخل يستخدم لزيادة وتحسين مستوى الناتج من خلال تحقق معدل النمو المستهدف ، فان الزيادة فى الدخل سيترتب عليها زيادة فى المعدل الحدى للادخار ، بحيث نجد أن المعدل المتوسط للادخار يأخذ اتجاهه نحو الزيادة حتى يقترب من معدل الاستثمار (  $Kg$  ) . وبذلك تدخل الدولة فى المرحلة الثانية ، حيث تصبح

(1) Gershon Feder: "Economic Development, Foreign Loans and Debt Servicing Capacity of Developing Countries" (World Bank, Staff Working Paper) No. (274), 1978, P. 12

المدخرات المحلية كافية لتمويل الاستثمار المطلوب. غير أن التمويل الخارجى يستمر فى هذه المرحلة أيضا لدفع أقساط الدين القائم وفوائده. وبذلك نجد أن حجم الدين القائم يأخذ فى التزايد أيضا ولكن بمعدلات متناقصة حيث يكون :



شكل رقم (٢/٢)

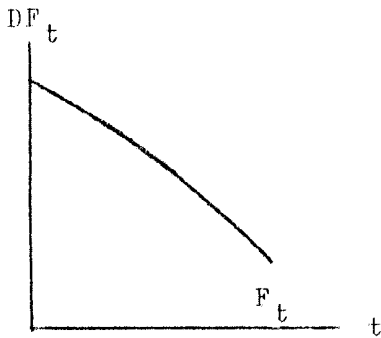
$$S' - K_B > 0$$

$$S_a - K_B \leq 0$$
 حيث  $S_a$  تمثل معدل الادخار المتوسط. ويوضح الشكل التالى رقم (٢/٢) مسار الدين الخارجى عبر الزمن فى المرحلة الثانية.

وهكذا تستمر زيادة الدين المتراكم حتى يصل الى أقصاه فى نهاية هذه المرحلة ومع استمرار تزايد معدل الادخار الحدى ومعدل الادخار المتوسط بحيث تصبح المدخرات المحلية كافية لتمويل الاستثمار المطلوب بعد دفع أقساط الديون وفوائدها، فان الدين المتراكم يأخذ فى التناقص، وتدخل الدولة المرحلة الثالثة، حيث تصبح :

$$S' - K_g > 0$$

$$S_a - K_g > 0$$
 ويوضح الشكل رقم (٣/٢) اتجاه تراكم الدين الخارجى عبر الزمن.



شكل رقم (٣/٢)

وبانتهاء هذه المرحلة تكون الدولة قد تخلصت من ديونها الخارجية تماما، بل ان الامر قد يتطور الى اكثر من هذا، حيث تصبح هذه الدولة مصدرة لرأس المال بسبب انخفاض معدل العائد على الاستثمار بها.



والذى يهمننا الان هو تلك الفترة الزمنية التى تنقضى بين بداية الاستعانة بالتمويل الخارجى ، وحتى تخلص الدولة نهائيا من ديونها الخارجية . فمن خلال عدة افتراضات بشأن الناتج المحلى الاجمالى ، ومعدل نموه ، ومعدل الادخار الحدى والمتوسط ، والمعامل الحدى لرأس المال / الناتج ، وسعر الفائدة على القروض الخارجية ، قدرت احدى الدراسات (١) هذه الفترة الزمنية بحوالى ست وثلاثين سنة ، حيث تستغرق المرحلة الاولى خمس عشرة سنة ، والثانية تسع سنوات ، والثالثة اثني عشرة سنة .

هذا وقد أمكن التوصل الى هذه الفترة الزمنية اعتمادا على مجموعة من المعادلات (٢) التى تحدد المسار الزمنى لكل من الدخل والاستثمار والادخار واجمالى التدفق للداخل . فبافتراض أن حجم التدفق السنوى للداخل داللة فى فجوة الموارد المحيية ( الاستثمار - الادخار ) فان : (٣)

$$P_t = Y_0 \left( (k\varepsilon - s') (1 + \varepsilon)^t - (s_a - s') \right) \dots\dots\dots (2/1)$$

ومن المعادلة رقم ( 2/1 ) يمكن حساب الفترة الزمنية التى تنعدم فيها الحاجة الى التمويل الخارجى ، بحيث يصبح حجم التدفق للداخل مساويا

(١) افترضت هذه الدراسة أن الميل الحدى للادخار يساوى ٢٠% ، والمتوسط ١٠% ، ومعامل رأس المال / الناتج يساوى ٣ ، ومعدل نمو الناتج المستهدف ٥% ، ومتوسط سعر الفائدة على القروض الخارجية ٦% . ويرى رودان أن الافتراض الخاص بجعل الميل الحدى للادخار يبلغ ضعفا لمتوسط ضرورى حتى يتساوى الميل المتوسط مع معدل الاستثمار بعد مرور ١٥ سنة .

انظر فى ذلك : Dragoslave Avramovic .. et al., "Economic Growth and External Debt" (The Johns Hopkins press, U.S.A.) 1964, P.P. (57-84).

(٢) انظر فى هذه المعادلات وحلها ، والملحق الخاص بالفصل الثانى ، جدول رقم (١) .

(٣) انظر ملحق الفصل الثانى .

للصفر . ويتم ذلك بوضع  $r = 0$  واستخدام اللوغاريتمات يمكن الحصول على  $t$  كما يلي :

$$t = \log \left( (S_a - S) / (Kg - S) / \log (1+r) \right) \dots \dots (2/2)$$

وتمثل  $t$  المحسوبة من المعادلة (2/2) عدد السنوات التي تنقضي حتى تصبح قيمة التدفق السنوي مساوية للصفر ، وتبدأ الدولة في الاعتماد على مواردها الذاتية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية . وعند هذا الحد يبدأ رحيل الدين المتراكم في التلاشي ( الانخفاض التدريجي Tapering off ) وتدخل الدولة في المرحلة الثالثة من مراحل دورة الدين .

ويعتمد طول المرحلة الثالثة على حجم الدين المتراكم في بدايتها ، وطبيعة العلاقة بين المعدل الحدى والمتوسط للادخار ، والمعامل الحدى لرأس المال / الناتج المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف .

هذا ويمكن متابعة التغيرات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية (كالناتج والادخار ، والاستثمار ، والدين الخارجى ، وحجم التدفق السنوى) من الشكل البياني رقم (٤/٢) .

لرأس المال وزيادة مستوى الاستثمار يبدأ الدخل في التزايد بالمعدل المركب (  $R$  ) ما يترتب عليه زيادة في الادخار تعتمد على الميل الحدى للادخار . وفي ظل افتراض ثبات المعامل الحدى لرأس المال / الناتج ، تبدأ الفجوة بين الاستثمار والادخار في التناقص وهو ما يعكس تزايد التدفق (  $F$  ) للداخل بمعدلات متناقصة . ويستمر الامر على هذا المنوال حتى تتساوى المدخرات المحليه مع الاستثمارات المطلوبة في النقطة (  $R$  ) . ويعكس ذلك بداية اتجاه التدفق للداخل السى الانخفاض . ومع نهاية المرحلة الثانية من مراحل الدورة ، ينعدم حجم التدفق للداخل . غير أن الديون المتراكمة تكون عند حدها الاقصى في نهاية هذه المرحلة وتأخذ في التناقص مع بداية المرحلة الثالثة .

ويرجع ذلك الى كفاية المدخرات المحليه لتمويل الاستثمارات المطلوبة بعـدد دفع أقساط وفوائد الديون المتراكمة . وبانتهاء المرحلة الثالثة يكون الدين المتراكم قد تلاشى تماما ، وتصبح الدولة دائنة للعالم الخارجى بمقدار الفرق بين الاستثمار والادخار ، وهو ما يمكن قياسه على الرسم بالمسافة (  $-F$  ) وهى تمثل حجم التدفق للخارج .

ومن الملاحظ أن هذه الدورة تفترض أن حجم الديون المتراكمه في نهاية المرحلة الاولى تساوى صفر ، ومن هنا فان حجم التدفق للداخل في نهاية السنة الاولى يتساوى مع الدين القائم . غير أنه يمكن اضافة فرضا آخر الى هذه الدورة لكي تقترب من الواقع ، وهو وجود ديون متراكمة من فترات سابقة . ولذلك نلاحظ وجود تغير طفيف في اتجاه المنحنيات ، حيث تصبح الديون المتراكمة مع بداية الفترة اكبر من حجم التدفق للداخل ، وهو ما يعكس ايضا تزايد الحاجة لتمويل خارجى لمواجهة أعباء خدمة الدين في بداية الفترة .

تلك هى الكيفية التى تنتقل بها الدولة من مرحلة الى أخرى فى اطار نظرية دورة الدين . غير أن هذه الآلية فى الانتقال من مرحلة الى أخرى تفترض مثالية التنفيذ لخطط التنمية الاقتصادية ، دون وجود اية عقبات تحول دون الاستخدام

القفء لرأس المال الاجنبى . وبذلك فان دورة الدين السابقة تفترض عدم حدوث أية مؤثرات داخلية أو خارجية تؤثر على مسار النمو فى هذه الدولة .

ويقصد هنا بالمؤثرات الداخلية ، الحروب الداخلية ، والاضطرابات السياسية ، والموجات التضخمية ، والمشكلة السكانية ، والطاقة الاستيعابية ومدى توافر العمالة الماهرة ، بالإضافة الى المؤثرات الادارية والتنظيمية الاخرى .

أما المؤثرات الخارجية ، فانها تتمثل فى الحروب ، ومدى استمرارية تدفق رؤوس الاموال للداخل ، والصدمات الخارجية التى تحدث نتيجة التضخم العالمى أو أية آثار أخرى .

وبعد هذا العرض النظرى لدورة الدين الخارجى ، يحدونا التساؤل التالى :  
بافتراض أن البلدان المدينة قد بدأت فى الاعتماد على التمويل الخارجى مع بداية النصف الثانى من خمسينات هذا القرن ، وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاما ، فهل بدأ جبل الديون المتراكمة فى الانهيار وفقا لما تقرره نظرية الدورة !! وهل توقف اعتماد البلدان المدينة على التمويل الخارجى بعد أن تجاوزت غالبية هذه البلدان المرحلتين الاولى والثانية من الناحية الزمنية !! .

الواقع أن الاجابة على هذه التساؤلات تتطلب ضرورة اختبار النظرية وتطبيقها على واقع الديون الخارجية لاحدى الدول المدينة ، وهو ما سوف تتناوله الدراسة فى الجزء التطبيقى لديون مصر الخارجية .

واستكمالا لدراسة الاطار النظرى لقضية الديون الخارجية فلا بد من البحث عن اساليب مناسبة لقياس العبء الحقيقى الذى تمثله مدفوعات خدمة الدين الخارجى . وهو ما سوف تتناوله الدراسة فى الصفحات التالية ، تمهيدا لتطبيق أنسب هذه الاساليب على الاقتصاد المصرى .

٣ / ٢ / ٢ - الاساليب البديلة لتقدير أعباء الديون الخارجية :

تشير معظم الدراسات التى اهتمت بتحليل مستوى الجدارة الائتمانية

Creditworthiness الى وجود ثلاثة أساليب لتقدير أعباء الديون الخارجية وقد تطورت هذه الأساليب من مجرد مؤشرات سطحية Naive الى معايير مركبة Composite لقياس هذه الأعباء .

ويشير مصطلح " الجدارة الائتمانية " الى مقدرة الدولة على الاستمرار فى خدمة ديونها الخارجية ، والوفاء بالا لتزامات المترتبة على هذه الديون فى مواعيدها ، وبدون الحاجة الى طلب إعادة الجدولة Rescheduling أو الفشل فى السداد (١) Default .

Naive Indicators : أساليب المؤشرات السطحية : ١/٣/٢/٢

هناك مجموعة من المؤشرات السطحية ، تم استخدامها فى كثير من الدراسات بهدف معرفة مستوى الجدارة الائتمانية للدولة المقترضة . وترتبط هذه المؤشرات الى حد كبير بمشكلة الصرف الأجنبي ، وتستخدم للدلالة على مدى ضخامة الديون الخارجية وثقل أعبائها ، ومن ثم فإنه يمكن اعتبارها بمثابة مؤشرات عن احتمال فشل الدولة فى سداد أعباء ديونها الخارجية ، واللجوء الى طلب إعادة الجدولة للديون المستحقة .

وقد اعتمدت إحدى الدراسات (٢) فى تحليل مستوى الجدارة الائتمانية على منهج التوازن Equilibrium فى أسواق الائتمان ، بحيث يؤدي عدم التوازن بين الطلب والعرض من رؤوس الأموال الى اللجوء لعملية

(1) Homi Kharas: "The Long-Run Creditworthiness of Developing Countries" (Quarterly Journal of Economics), August, 1984, P.P. (415 -439).

(2) William R. Cline: "International Debt: Systemic Risk and Policy Response" (Institute For International Economics). Washington, DC 1984, P.P. (205 - 239).

الجدولة • وقد تطلب الدولة إعادة الجسولة اذا ما انخفضت قدرتها على السداد ، وانخفض مستوى الاحتياطيات الخارجية لديها ، وضعفت قدرتها في الحصول على قروض جديدة • وقد لا تحدث مثل هذه الصعوبات في دولة ما ومع ذلك تلجأ الى طلب إعادة الجسولة ، وعادة ما يحدث ذلك اذا دخلت الدولة في اتفاق تثبيت مع صندوق النقد الدولي ، الامر الذي يتطلب إعادة ترتيب الالتزامات الخارجية على أساس زمني ملائم .

ومن أهم المؤشرات السطحية التي تستخدم للحكم على مستوى الجدارة الائتمانية للدولة ما يلي : (١)

- أ - نسبة الدين القائم الى الناتج المحلي الاجمالي .
- ب - نسبة الديون الخاصة الى اجمالي الديون .
- ج - نسبة مدفوعات خدمة الدين الى الناتج .
- د - نسبة مدفوعات خدمة الدين الى الصادرات .
- هـ - نسبة مدفوعات خدمة الدين الى الاحتياطيات الخارجية .
- و - نسبة مدفوعات خدمة الدين الى اجمالي التدفق للداخل .
- ز - نسبة مدفوعات خدمة الدين الى اجمالي الاستثمار .

(١) عن هذه المؤشرات انظر :

أ - د • رمزي زكي : " بحوث في ديون مصر الخارجية " ( مكتبة مدبولي ، القاهرة ) ١٩٨٣ .

ب - د • عبد المعطي السيد البهواشي : " تطور ديون مصر الخارجية ومؤشراتها من ١٩٧٠ - ١٩٨٤ " ( مجلة مصر المعاصرة ) القاهرة ، عدد ( ٤٠٦ ) ، ١٩٨٦ ، ص ٠ ص ( ٤٨٣ - ٥٢٦ ) .

ج - د • محمد البنا : " محددات الثقة في المديونية الخارجية للاقتصاد المصري " المؤتمر السنوي الحادي عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ .

د - أمينة عز الدين : " دراسة مقارنة لازمة الديون الخارجية في سبع دول مختارة " ( مجلة مصر المعاصرة ) القاهرة ، عدد ( ٤٠٦ ) ، ١٩٨٦ ، ص ٠ ص ( ٥٢٧ - ٥٧٣ ) .

- ح - نسبة الاحتياطيات الخارجية الى الواردات .  
 ط - نسبة الواردات القابلة للضغط الى اجمالي الواردات .  
 ي - نسبة العجز الجارى الى الصادرات من السلع والخدمات .  
 ك - معدل نمو الصادرات من السلع والخدمات .  
 ل - معدل الادخار المتوسط .  
 م - متوسط دخل الفرد ومعدل نموه .

وعلى الرغم من محدودية هذه المؤشرات للحكم على الموقف الائتماني للدولة ، فلازالت تعتمد عليها دراسات عديدة للوصول الى هذا الهدف . وسوف نستخدم جانباً من هذه المؤشرات بالنسبة للاقتصاد المصرى عند تحليل الاطار التطبيقي

٢/٣/٢/٢ - أسلوب النمو من خلال الاستدانة Growth-cum-External Debt

ويهتم هذا الاسلوب بطاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الاجلين ، القصير والطويل على السواء . ويبدأ بتحديد العوامل المختلفة التي يُعول عليها في تحديد هذه الطاقة ، ويركز على المسار الزمني لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاطار الشامل لعملية التنمية الاقتصادية . (١)

وفي هذا الصدد يضع هذا الاسلوب عدة شروط لازمة لنجاح الدولة في خدمة ديونها الخارجية دون مشاكل التوقف عن السداد أو اعاققة النمو . ويمكن تلخيص هذه الشروط على النحو التالي :

(١) حول هذا الاسلوب انظر :

Hollis B. Chenery & Alan M. Strout: "Foreign Assistance and Economic Development" (The American Economic Review) vol. (56), No. (4), Part(1), 1966, P.P. (679-733).

Dragoslave Avramovic et al., "Economic Growth....." Op. cit.,,P.P. (57-85).

أولاً - بالنسبة لتخصيق فجوة الموارد فيشترط ما يلي :

$$\begin{aligned} S' - K_E &> 0 \dots\dots\dots a \\ S'_a - K_E &> 0 \dots\dots\dots b \\ E - r &> 0 \dots\dots\dots c \\ dB/dY &< 0 \dots\dots\dots d \end{aligned}$$

حيث :

(MPS)	تشير الى الميل الحدى للاادخار	$S'$
(APS)	تشير الى الميل المتوسط للاادخار	$S'_a$
	تشير الى معدل الاستثمار	$K_E$
	تشير الى معدل نمو الناتج	$E$
	تشير الى معدل الفائدة على القروض الخارجية .	$r$
	تشير الى معدل التغير في رصيد الديون الخارجية عبر الزمن .	$dB$
	تشير الى معدل التغير في الناتج عبر الزمن	$dY$

ويشير كل من الشرط a و b الى ضرورة أن يكون الميل الحدى والميل المتوسط للاادخار اكبر من معدل الاستثمار (١) . كما يشير الشرط c الى ضرورة أن يكون معدل نمو الناتج اكبر من معدل الفائدة على القروض الخارجية (٢) . ويقصد بالشرط d ضرورة تناقص نسبة القروض الخارجية الى الدخل عبر

(1) Gershou Feder: "Economic Growth..." Op..Cit., P.(12).

(2) El-Emam M.M.: "Foreign Loan and Economic Development" (I.N.P.) Memo No.(779), Part (3), 1968, P. (22).



الزمن (١) . ويتحقق الشرط الاخير تلقائيا طالما كان الميل الحدى للادخار اكبر من معدل الاستثمار .

ثانياً - بالنسبة لتضييق فجوة الصرف الاجنبي فيشترط ما يلي : (٢)

$$\begin{array}{ll} dX/dY > dM/dY & \dots\dots\dots a \\ dX/dY > X/Y & \dots\dots\dots b \\ dX/X > dY/Y > dM/M & \dots\dots\dots c \\ dM/dY < M/Y & \dots\dots\dots d \end{array}$$

(1) John C.H. Fei and Douglas S. Paauw: "Foreign Assistance and Self -help" (Review of Economic and Statistics) Vol. (47), 1965, P.P. (251-267).

وقد أدخل هذان الباحثان في التحليل ما يسمى بمعدل الادخار الحدى للفرد (PMSR) واشترطا لنجاح التنمية المعتمدة على القروض الخارجية أن يكون معدل الادخار الحدى للفرد اكبر من (معدل نمو دخل الفرد + معدل نمو السكان) مضروباً في معامل رأس المال / الناتج ، ويتعبير آخر يشترط أن يكون

$$K (h + r) < u$$

انظر في ذلك ايضا :

Goda Abdel-Khalek: "Economic Development and External Resources" (L'Egypte Contemporaine) Cairo, No. (371), 1978, P. (35).

(٢) د . السيد عبد العزيز حية : " امكانيات وشروط تحقيق التنمية الذاتية في الدول النامية " ، مع اشارة خاصة للوضع في ج . م . ع " (معهد التخطيط القومى) مذكرة خارجية رقم (١٢٦٩) ، يوليو ١٩٨٠ ، ص

(١٣) .

حيث :

- تشير  $X$  الى الصادرات من السلع والخدمات.
- تشير  $M$  الى الواردات من السلع والخدمات.
- تشير  $Y$  الى الناتج المحلي الاجمالي .

ويرمى الشرط الاول الى ضرورة أن تزيد الصادرات بمعدل اكبر من معدل تزايد الواردات عبر الزمن ، ويؤدي هذا الامر الى تناقص فجوة الصرف الاجنبي وتلاشيها عبر الزمن . ويشير الشرط الثاني الى ارتفاع معدل التعمير الحدى عن معدل التصدير المتوسط ، وحيث تسود ظاهرة تزايد المعامل الحدى عن المتوسط فإن قيم المعاملات تأخذ في التزايد المستمر ، وهو ما يعنى استمرار تزايد الصادرات ، وانخفاض فجوة الصرف الاجنبي . ويعد الشرط الثالث انعكاساً طبيعياً للشرط ( a ) . ويشير الشرط الرابع ( d ) الى ضرورة أن يكون الميل الحدى للاستيراد اقل من الميل المتوسط . وباعمال هذا الشرط فان الواردات تتجه الى التناقص النسبي عبر الزمن محققة بذلك تضيق في فجوة الصرف الاجنبي .

وبصرف النظر عن صعوبة تحقيق هذه الشروط النظرية في الدول النامية من عدمه ، فان أصحاب هذا المنهج يرون ضرورة توافر هذه الشروط كحد أدنى لنجاح الدولة في تحقيق معدلات نمو معقولة ، مع زيادة مقدرتها على خدمة ديونها الخارجية في نفس الوقت . ومن هنا فان مسألة قياس أعباء الديون الخارجية لا تمثل في نظرهم أهمية كبيرة طالما أن الشروط سالفة الذكر تتحقق في غمار عملية التنمية الاقتصادية .

Composite ٣/٣/٢/٢ - الاسلوب المركب لقياس أعباء الدين :

لقد أخذ هذا الاسلوب اتجاهاً معقداً لقياس درجة الجدارة الائتمانية

للدولة ، وقدرتها على الوفاء بالالتزامات الخارجية من عدمه . ومن أبرز

المؤشرات المستخدمة هي مؤشر تحليل التمييز Discriminant Analysis

ومؤشر التحليل اللوغاريتمي Logit Analysis ، ومؤشر الاستيعاب

الكلى Macro Absorbtion • وسوف تتم الاشارة الى كل من المؤشر الاول والثانى بايجاز شديد ، ثم تحليل المؤشر الثالث بالتفصيل تمهيدا لتطبيقه على أعباء ديون مصر الخارجية فى الجزء التطبيقى من هذا الفصل .

Discriminant Analysis أسلوب تحليل التمييز ١/٣/٣/٢/٢

تعتبر دراسة فرانك وكلاين Frank & Cline من أولى الدراسات التى استخدمت هذا الاسلوب فى قياس أعباء الدين الخارجى وقد أمكن للباحثين بالاعتماد على دالة التمييز الخطية تحديد ثلاثة عوامل ذات تأثير معنوى على قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية ، وهذه العوامل هى ، نسبة مدفوعات خدمة الدين الى الصادرات ، ونسبة الاقساط الى اجمالى الديون القائمة ، ونسبة الواردات الى الاحتياطيات الخارجية. وبوضع احتمالات مسبقـة عن الموقف الائتمانى للدولة أمكن ايجاد قيمة حرجة للمؤشر (  $Z^*$  ) ، بحيث اذا كانت  $Z = F(X) \geq Z^*$  فان الدولة تصبح فى موقف حرج بالنسبة لاعباء ديونها الخارجية ، واذا كانت  $Z = F(X) < Z^*$  فانه يمكن القول أن الدولة لم تفشل فى سداد ديونها الخارجية وأن وضعها الائتمانى غير حرج . (١)

(١) لمزيد من التفصيل عن هذا الاسلوب انظر

Charles R. Frank and William R. Cline: "Measurement of Debt Servicing Capacity, An Application of Discriminant Analysis" (Journal of International Economics) No. (1), 1971, P.P. (327-344).

يلاحظ أن  $X$  تشير الى متجه العوامل المؤثرة على الموقف الائتمانى للدولة ، وتأخذ  $Z$  القيمة (١) أو القيمة ( صفر ) كدليل على طلب الدولة اعادة الجدولة من عدمها .

استخدم كل من فيدر ، جست Feder & Just أسلوب التحليل اللوغاريتمي Logit لتحليل وقياس طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية ، ويستخدم هذا الأسلوب بصفة خاصة في حالة التعامل مع القيم الثنائية التي يأخذها المتغير التابع . وفي دراسة Feder & Just تم افتراض أن احتمال فشل الدولة في السداد ( P ) مرتبط بعلاقة دالية يعدد من المتغيرات المؤثرة على طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية ، ولذلك فإن احتمال الفشل من عدمه يأخذ الصورة التالية (١)

$$P(X) = e^{BX} / 1 + e^{BX} \dots \dots \dots (2/3)$$

حيث

- B' تمثل متجه المعاملات الثابتة .
- X تمثل متجه المتغيرات التفسيرية .
- e أساس اللوغاريتم الطبيعي .

وقد تم تطبيق هذا الأسلوب على عينة من ٢٣٨ مشاهدة عن ٤١ دولة . وانتهت نتيجة التقدير الى وجود ستة متغيرات تؤثر على احتمال فشل الدولة في السداد من عدمه ، وهذه المتغيرات هي ، نسبة خدمة الدين الى الصادرات ، ومتوسط دخل الفرد ، ونسبة الواردات الى الاحتياطيات ، ومعدل تدفق رأس المال للداخل ، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج ، وأخيرا معدل نمو الصادرات

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الأسلوب انظر :

Gershon Feder , Richard E. Just: "A study of Debt Servicing Capacity, Applying Logit Analysis" (Journal of Development Economics) , No. (4), 1977, P.P. (25-38).

والواقع أن أسلوب Logit يصعب تطبيقه على دوله منفرده لمعرفة درجة الجدارة الائتمانية لهذه الدولة . وترجع هذه الصعوبة كما يرى خراز Kharas الى ضعف الاساس النظرى لهذا الاسلوب (١) من ناحية ، والى ضرورة تجميع بيانات مقطعية لجعل عدد المشاهدات اكبر ما يمكن من ناحية أخرى . كما أن هذا الاسلوب قاصر عن امدادنا بتطور طاقة الدولة على السداد وضعف جدارتها الائتمانية فى سنة معينة من عدمه . فهو أسلوب احتمالى ، وتطبيقه على دولة منفردة قد يظهر خطأ يتراوح بين صفر ، ١٠٠٪ بمعنى أن الدولة تفشل فى سداد ديونها أو لا تفشل ، ويرى كلاين Cline نفسه فى احدى دراساته الاخيرة أن عملية تقييم الجدارة الائتمانية باستخدام أساليب التحليل السابقة لزالتم عمالية غير دقيقة ، وتشوبها الكثير من النواقص . (٢)

٣/٣/٣/٢/٢ - أسلوب الاستيعاب الكلى (٣) A Macro Absorption

يستخدم هذا الاسلوب لتقدير أعباء الدين الخارجى ، ومعرفة طاقة الدولة على السداد فى كل سنة . ويقوم هذا الاسلوب على أساس أن الدولة سوف تفشل فى السداد أو تطلب إعادة جدولة ديونها عندما لا يتوافر لديها إيرادات كافية لسداد أعباء الدين دون أن يتطلب ذلك تخفيضاً فى مستوى الاستهلاك أو الاستثمار .

(1) Home Kharas: "The Long-run Creditworthiness....."  
Op. Cit., P. (17).

(2) William R. Cline: "International Debt.." Op. Cit,  
P. (205).

(3) Oded Liviatan : "A Macro-Absorption Approach for  
Estimating the Foreign Debt Burden" (Economic  
Development and Cultural change), vol. (32) No.(4),  
1984, P.P. (803 -816).

\*

ويتحدد عبء الدين في الجزء الاسفل من الرسم ، بينما يتحدد كلا من  $DS_t$  ،  $Z_t$  في الجزء الاعلى من الرسم . وتأخذ  $DS_t$  ،  $Z_t$  خطوطا مستقيمة للتبسيط ، أما  $\hat{B}_t$  ،  $\hat{Z}_t$  فهي تمثل الاتجاهات الحقيقية للمنحنيات بعد الاخذ في الاعتبار المتغيرات النقدية التي يمكن أن تؤثر على مسار هذه المنحنيات ، وتمثل هذه المتغيرات في الاسعار العالمية ، وسعر الصرف ، وامكانيات تجديد الدين Rollover

ويتضح من الرسم أن أقصى عبء للدين يمكن للدولة تحمله يتحدد عند النقطة A حيث تتساوى كل من  $Z_t$  ،  $DS_t$  ، وتصبح قيمة المؤشر الخاص بتقدير عبء الدين ( $B_t$ ) مساوية للواحد الصحيح . واستمرارية تزايد  $DS$  عبر الزمن يُدخل الدولة في مرحلة الفشل في سداد ديونها الخارجية ، حيث تصبح  $DS_t > Z_t$  ، بمعنى أن أعباء الدين أصبحت تتعدى طاقة الدولة على خدمة الدين .

وتتمثل طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في اجمالي الموارد المتاحة والمخصصة لخدمة الدين من ناحية ، والرغبة من جانب الدولة في تجنب موارد لاعادة السداد من ناحية أخرى . وباستخدام بعض المعالجات الرياضية أمكن التوصل الى المعادلة رقم (2/5) (١)

$$Z_t = (\Delta C - \Delta NC'_t) + (\Delta K - \Delta NK'_t) + (R_t - 0.20M_t) + DS_t \dots (2/5)$$

حيث :

- تشير  $Z_t$  الى طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية
- تشير  $C$  الى الاستهلاك الخاص
- تشير  $K$  الى رصيد رأس المال الاجمالي
- تشير  $N$  الى عدد السكان
- تشير  $R$  الى الاحتياطيات الخارجية للدولة
- تشير  $M$  الى الواردات من السلع والخدمات
- تشير  $DS$  الى أعباء خدمة الديون الخارجية

(١) انظر في هذه المعالجات الرياضية ، الملحق الخاص بالفصل الثاني ، جدول رقم (٢) .

والشرطه فوق المتغير تشير الى أنه يمثل متوسط نصيب الفرد .

فإذا تعدت (  $DS_{i_t}$  ) قيمة (  $Z_{i_t}$  ) فيعمد هذا دليلا على فشل الدولة في السداد ، وكما اقتربت منها كلما دل هذا على قرب دخول الدولة في مرحلة الخطر بالنسبة لآعباء ديونها الخارجية .

وسوف يتم استخدام هذا المؤشر لحساب طاقة مصر على خدمة ديونها الخارجية والتعرف على الموقف الائتماني لمصر خلال الفترة ٦٥/٦٦ – ٨٦/١٩٨٧ .

### ٣/٢ – الاطار التطبيقي لمشكلة ديون مصر الخارجية :

سوف يتضمن الاطار التطبيقي لمشكلة ديون مصر الخارجية لمحة تاريخية عن تجربة مصر مع الاقتراض الخارجي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وذلك تمهيدا لتحليل الجوانب المختلفة لمشكلة الديون الخارجية في الفترة الراهنة . وترجع أهمية الدراسة التاريخية الى ضرورة التعرف على الكيفية التي تم بها معالجة هذه المشكلة في الماضي ، لعلنا نجد طريقة لحل هذه القضية في الفترة الراهنة وسوف يلي التحليل التاريخي دراسة هيكل الديون الخارجية وأسباب تراكم هذه الديون في الوقت الحالي ، ومن ثم قياس العبء الحقيقي لهذه الديون المتركمة بفرض التعرف على الموقف الائتماني الخارجي للاقتصاد المصري .

### ١/٣/٢ – لمحة تاريخية عن ديون مصر في القرن التاسع عشر :

لم تعرف مصر طريقا للاقتراض الخارجي قبل بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ويرجع ذلك الى نظام الاحتكار ( التأميم ) الذي طبقه محمد علي ابان فترة حكمه ، حيث كان نظام الحكم يعمد الى سيطرة الدولة على جميع عمليات التجارة الخارجية ، والنشاط الزراعي والصناعي ، " وأصبح محمد علي هو البائع الوحيد للمصادرات المصرية ، ولم يكن باستطاعة التجار الاجانب الوصول الى

المزارعين المصريين لشراء منتجاتهم بأبخس الاسعار" . (١) وبالتالى تحقق قدر وفير من الايرادات التى أغنت حكام مصر فى تلك الفترة عن الاقتراض الخارجى . وبعد انتهاء حكم محمد على مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، عرف حكام مصر الطريق الى الاقتراض الخارجى . وبدأ الاقتصاد المصرى منذ عام ١٨٦٢ يواجه مشاكل وأزمات مالية مرتبطة بالدين الخارجى .

وكانت البداية الحقيقية للاقتراب من أسواق المال الدولية هى ضخامة النفقات الخاصة بإنشاء قناة السويس . (٢) واضطر سعيد باشا الى اصدار أول قرض خارجى عام ١٨٦٢ ، (٣) بمبلغ ٣ر٢٣ مليون جنيها استرلينيا ، وبمعدل فائدة

(١) د . جلال أمين : " قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على الى اليوم " ( دار على مختار للدراسات والنشر ) القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٧ ص (١٢) .

(٢) صدر فرمان انشاء القناة عام ١٨٥٦ ، غير أن التنفيذ الفعلى للانشاء كان عام ١٨٦٠ ، وقدرت نفقات الانشاء بحوالى ٣٥٣ مليون فرنك فرنسى ، وهـو ما يعادل ١٨ مليون جنيه مصرى فى ذلك الوقت . انظر محمد رشدى : " التطور الاقتصادى فى مصر " ، الجزء الاول ( دار المعارف بمصر ) القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٩١ .

(٣) الواقع أن سعيد باشا أصدر قرضا خارجيا عام ١٨٦٠ ، وكان باسمه لا باسم الحكومة المصرية ، وتم تخصيص حصيلة جمارك ميناء الاسكندرية لسداده . وبلغت قيمة هذا القرض ١ر٢ مليون جنيه استرلينى ، تسلم منه سعيد اقل من ثلاثة أرباعه . ولا عجب فى ذلك ان لم تكن تعرف ميزانية مصر فى ذلك الوقت الانفصال عن ذمة الخديوى . انظر فى ذلك :

د . جلال امين : " قصة ديون مصر . . . " سبق ذكره ، ص (١٩) .



اسمى ٧٪ ، على أن يستهلك القرض على ثلاثين عاما . وكانت الحصيلة الفعلية لهذا الاصدار حوالي ٢٥ مليون جنيه . واذا قمنا بحساب معدل الفائدة الفعلي على هذا القرض بعد خصم مصاريف الاصدار ، والعمولات ، لا تضح لنا أن هذا المعدل يبلغ حوالي ٢٤٪ (١)

هذا وقد توالت عملية اصدار القروض الخارجية في عهد الخديوي اسماعيل ، وبمفس الشروط . وارتبكت الاحوال المالية الى الحد الذي دفع الخديوي الى اصدار فرمان أعلن من خلاله افلاس الخزانة المصرية ، والتوقف عن سداد الديون عام ١٨٧٦ . وتم انشاء صندوق الدين تحت ادارة مندوبين من الدول الدائنة ، على أن تتكون ايرادات الصندوق من ايرادات بعض الاقاليم ( الغربية ، المنوفية ، البحرية ، أسوط ) ، وكذلك من حصيلة الضرائب الجمركية ، وبعض الضرائب والايرادات الاخرى ، وتخصص هذه الايرادات لمقابلة أقساط وفوائد الديون . (٢)

ويرجع الفشل في سداد الديون المتراكمة في تلك الفترة الى الكيفية التي كانت تستخدم بها القروض الخارجية ، وهو ما يمكن ايجازه على النحو التالي : (٣)

(١) د . جورج قرم : " التبعية الاقتصادية ، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي " ( دار الطليعة ، بيروت ) الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ ، ص (٤٧) .

(٢) د . اسماعيل محمد هاشم : " مذكرات في التطور الاقتصادي " ( دار الجامعات المصرية ) الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص ، (٢٢٢) .

(3) Gershon Feder & Richard E. Just: "Debt Crisis in an Increasingly pessimistic International Market, The case of Egyptian Credit, 1862-1876", The Economic Journal) vol. 94. June 1984, P.P. 340-356.

- أ - تمويل انشاء قناة السويس ، والتي بيعت أسهمها لسداد اقساط الدين (١)
- ب - تمويل انشاء بعض الترع والمصارف التي تخدم ممتلكات الاسرة الحاكمة .
- ج - الاستثمارات فى السكك الحديدية ، وشبكة التلغراف ، والترام والموانى والكبارى ٠٠٠٠٠ الخ .
- د - تمويل النفقات العسكرية ومحاولة كسب ود السلطان العثماني قى تركيا .
- هـ - الانفاق البذخى على القصور والحفلات والرحلات من جانب الخديوى (٢)
- و ... سداد أعباء القروض قصيرة الاجل المستحقة ودفع كويوناتها .

وإذا أضفنا الى مصادر الانفاق السابقة الشروط التي عقدت القروض على أساسها ، كارتفاع معدلات الفائدة ، والعملات ، ومصاريف الاصدار ، وبالتالى انخفاض الحصيلة الفعلية للقرض ، علاوة على ارتفاع نسبة القروض قصيرة الاجل السي اجمالى القروض ، وتلاحق مواعيد السداد ، وانخفاض مستوى الجدارة الائتمانية للاقتصاد المصرى . اذا أضفنا كل ذلك لاتضح لنا على الفور سبب وصول الاقتصاد المصرى الى نقطة التوقف عن السداد وطلب اعادة الجدولة .

وخلاصة التحليل السابق أن تجربة الاقتراض فى القرن التاسع عشر قد انتهت بالفشل فى السداد ، وطلب اعادة الجدولة ، وسيطرة الاجانب على مالية مصر ، وأخيرا الاحتلال الانجليزى عام ١٨٨٢ .

ولعل السبب الرئيسى فى ذلك الفشل ، هو الاستخدامات غير الرشيدة لحصيلة القروض الخارجية ، حيث تم انفاقها فى قطاعات لا تؤدى الى زيادة مقدرة الدولة على السداد ، فضلا عن انخفاض حصيلة العملات الاجنبية

(١) من المعلوم أن الارتباك المالى الناجم عن تراكم الديون دفع الخديوى اسماعيل الى بيع اسهم قناة السويس لانجلترا ، وقدرت بحوالى ٤ مليون جنيه استرليني عام ١٨٢٥ .

(٢) لم يكن هناك انفصال بين مالية الدولة ، ومصرفات الخديوى .

بسبب الكساد الذي أصاب صادرات القطن عام ١٨٧٠ بسبب الحروب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية . (١)

ولكن كيف تم تصفية الديون الخارجية في تلك الفترة !! . الحقيقة أن الأمر قد انتهى بالاشراف الكامل من جانب الدائنين على مالية مصر ، وتم تخصيص ما قيمته ستة ملايين من الجنيهات لسداد أقساط وفوائد الديون ، في حين أن ميزانية مصر كلها في ذلك الحين لم تكن تتعد العشرة ملايين جنيها . (٢) وقبل بداية الحرب العالمية الأولى كانت مصر قد تخلصت نهائيا من ديونها الخارجية ، ولكن ذلك كان على حساب انخفاض مستويات المعيشة للغالبية العظمى من المواطنين .

هذه هي تجربة مصر مع الديون الخارجية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فما هي أوجه التشابه بين هذه التجربة ، والتجربة الراهنة ، والتي بدأت مع بداية النصف الثاني من القرن الحالي !! .

الواقع أننا إذا أردنا أن نفرق بين ديون القرن التاسع عشر وديون القرن العشرين ، فإن أول ما يقفز إلى الذهن هو اختلاف طبيعة التمويل الخارجي في الفترة الأولى عنه في الفترة الثانية من حيث : -

( أ ) طبيعة ومصدر التمويل :

فقد كانت القروض في القرن التاسع عشر عبارة عن إصدار اسهم وسندات في أسواق المال الدولية خاصة ( سوق لندن ) ، وبشروط تجارية بحته . أما مصادر التمويل في القرن الحالي ، فقد تميزت بتنوعها بين المنح والقروض ، سواء أكانت قروضا حكومية أو خاصة ، أو استثمارات مباشرة وإصدار سندات في أسواق المال الدولية ، علاوة على القروض متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والإقليمية .

(١) Gershon Feder & Richard E. Just "Debt crisis.. " (١)

Op... Cit, P. 343.

(٢) محمد رشدي : " التطور الاقتصادي " سبق ذكره ، ص ٩٨ .

وتتراوح شروط الاقراض في الفترة الراهنة بين السهولة والصعوبة وفقا لطبيعة ومصدر التمويل .

ب - أوجه استخدام التمويل :

وُجّهت غالبية قروض القرن التاسع عشر الى تمويل مشروعات البنية الاساسية وهى مشروعات لا تسهم فى زيادة وتوسيع الطاقات الانتاجية فى الاجل القصير . وجانب كبير من تلك القروض تم توجيهه لبعض مصارف الانفاق والتي لا تمت للانتاج أو الطاقة الانتاجية بصلة . أما قروض القرن الحالى فقد توزع ايضا جانب كبير منها لتمويل مشروعات البنية الاساسية ، حيث تبين من بعض الاحصاءات الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولى فى مصر أن نسبة القروض الموجهة الى قطاعات البنية الاساسية قد بلغت حوالى ٥٥,٧% من اجمالى القروض العامة من مختلف المصادر حتى عام ١٩٨٧/٨٦ ، فى حين ان نسبة القروض الموجهة الى قطاع الصناعة قد بلغت حوالى ١٤,٦% ، والزراعة حوالى ٢٩,٧% (١) .

٢ / ٣ / ٢ تطور هيكل ديون مصر الخارجية فى الفترة الراهنة :

قبل مناقشة تطور هيكل ديون مصر الخارجية فيجب تحديد ماهية هذه الديون ومكوناتها المختلفة . ويقصد بالديون الخارجية التى تتضمنها الدراسة تلك الديون المدنية القائمة والمستحقة لجهات ومصا در الاقراض المختلفة ، وعلى ذلك تستبعد من هذه الدراسة ما يلى :

أ - الديون العسكرية .

ب - ديون القطاع الخاص غير المضمونة من الحكومة .

ج - التزامات الدولة قبل صندوق النقد الدولى .

( ١ ) تم تجميع النسب وحسابها من الجدول رقم (٧) بالماحق الاحصائى للفصل الثالث .

د - الودائع بالعملات الاجنبية فى البنوك المحلية .  
هـ - ديون فائض الحاصلات الامريكية والواجبة السداد بالعملة المحلية

ويرجع السبب فى استبعاد الديون العسكرية الى عدم توافر أية بيانات دقيقة عنها او عن أعبائها (١) ، سواء من المصادر المحلية أو الدولية . أما بالنسبة لديون القطاع الخاص غير المضمونة من الحكومة فلا يتوافر عنها سلسلة كاملة ومفصلة من البيانات ، غير أن البنك الدولى قد بدأ منذ عام ١٩٨٦/٨٥ بنشر بيانات اجمالية عنها ، وقد قدر هذا النوع من الديون بحوالى ٥٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٤ ، ٩٤٧ مليون عام ١٩٨٦ مقابل ٧٥ مليون دولار عام ١٩٧٨ . (٢)

(١) يشير التقرير الصادر عن السفارة الامريكية بالقاهرة عن الاقتصاد المصرى الى أن اجمالى الديون الخارجية القائمة تصل الى حوالى ٤٤١ مليار دولار عام ١٩٨٧/٨٦ مقابل ٤٠١ مليار دولار عام ١٩٨٦/٨٥ . ويشير نفس التقرير الى أن حجم الديون العسكرية القائمة للولايات المتحدة الامريكية يصل الى حوالى ٤٥٥ مليار دولار حتى يوليو ١٩٨٧ (مع ملاحظة ان جميع مبيعات السلاح الامريكية اصيحت منح لا ترد ابتداءً من عام ١٩٨٥) انظر فى ذلك "Egypt, Economic Trends" American Empassy, Cairo: March, 1988.

(٢) بالنسبة لارقام عامى ٧٨ ، ١٩٨٤ فصدرها :

World Bank: "World Debt tabels, External Debt of Developing Countries", Washington, D.C. 1985-86, Edition, P. (370).

وبالنسبة لعام ١٩٨٦ فصدره :

البنك الدولى : "تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٨ " ص . (٢٨٤) .

وبالنسبة للالتزامات الدولة قبل صندوق النقد الدولي ، فهي ذات طبيعة خاصة ، ولا يجوز اعتبارها من قبيل الديون الخارجية ، وهي تعتمد في عقودها وطريقة سدادها على الاتفاق الذي يعقد بشأنها مع صندوق النقد الدولي .

وإذا نظرنا الى ديون فائض الحاصلات الزراعية الامريكية والواجبة السداد بالجنيه المصري ، فهي لا تعد ديون خارجية نظرا لاعادة سدادها بالعملية المحلية ، كما أن أقساط سدادها لا تدرج في أرقام مدفوعات خدمة الدين .

وأخيرا فان الودائع بالعملات الاجنبية في البنوك المحلية لا يمكن بأى حال اعتبارها من الديون الخارجية نظرا ، لانها لا تنطوي على عبء محدد يقع على عاتق الاقتصاد المصري ، كما أنها تعتبر أرصدة بالعملات الاجنبية قابلة للتوظيف والاقراض سواء في الداخل او في الخارج ، وذلك دون أدنى علاقة بموقف المديونية أو الدائنية .

وعلى هذا الاساس يمكن تقسيم الديون الخارجية المستحقة على الاقتصاد المصري والتي تشملها هذه الدراسة على النحو التالي :

- أ - الديون الرسمية وتنقسم الى :
  - ١ - ديون حكومية ثنائية .
  - ٢ - ديون متعددة الاطراف .
- ب - الديون من مصادر خاصة وتنقسم الى :
  - ١ - تسهيلات موردين
  - ٢ - قروض مصرفية واصدار سندات .

ويوضح الجدول رقم ( ١ / ٢ ) تطور هيكل الديون الخارجية وفقا للتقسيم السابق عن عدة سنوات منتقاه خلال الفترة ( ١٩٨٦ - ٦١ / ٦٠ ) .

## جدول رقم (١/٢)

تطور ديون مصر الخارجية عن بعض السنوات خــــلال

الفترة ١٩٦٠/٦١ - ١٩٨٦

بالمليون دولار

١٩٨٦	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٧	١٩٦٢	بيان
٢٧٨٨	١٥٢٤٦,٤	٦٠٨٨	١٦٣٠,٧	١٥٣٩	١٣٨٢,٨	أولا - ديون رسمية
-	١٠٩٦٧,٢	٥٥٧٣,٢	١٥٨٢,٧	١٥٠١	١٣٠٨,٣	أ - ثنائية
-	٤٢٧٩,٢	٥١٤,٩	٤٨	٣٨	٧٤,٥	ب - متعددة الاطراف
٤٧٩٠	٢١٨٠	١١٧٩	٦٣١,٢	٣٢٩	-	ثانيا - ديون خاصة
-	١١٧٣,٢	٧٦٠,٩	٥٣١,٣	٢٤٠	-	أ - تسهيلات مورد بين
-	١٠٠٦,٨	٤١٨,١	٩٩,٩	٨٩	-	ب - أسواق ماليه
٧٥٧٨	١٧٤٢٦,٤	٧٢٦٧,١	٢٢٦١,٩	١٨٦٨	١٣٨٢,٨	الاجمالي (شاملا غير المستخدم)

المصدر : عام ١٩٦٢ أخذ من  
S. El Naggar: "Foreign Aid to U.A.R.  
(I.N.P.) , Cairo, Memo No., 382, 1963 P. 62.

السنوات ٦٧ - ١٩٨٠ من  
World Bank: "world Debt tabels", Various  
Issues  
عام ١٩٨٦ من : البنك الدولي : "تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨" سبق ذكره  
ص (٢٨٤) .

ويرجع اختيار السنوات المذكورة بالجدول الى ما شهدته هذه السنوات  
من تغيرات حادة في موقف الاقتراض الخارجى لمصر .

ومن المعروف ببدء أن مصر لم تلجأ الى عقد قروض خارجية حتى سبتمبر عام  
١٩٥٥ ، حينما لجأت مصر الى عقد اتفاق تعاون مع تشيكوسلوفاكيا لتمويل

صفقة السلاح التشيكية . وتم عقد اتفاق آخر في نفس الوقت لتمويل صفقة أسلحة أخرى مع الاتحاد السوفيتي . وكان من نتيجة عقد هذه الصفقة أن تراجعت الولايات المتحدة وبريطانيا ومعهما البنك الدولي في يوليو عام ١٩٥٦ عن تمويل بناء السد العالي . وعلى أثر ذلك كان قرار الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس في السادس والعشرين من يوليو عام ١٩٥٦ .

ونظرا للظروف والاضاع السياسية والاقتصادية التي حدثت في تلك الفترة فقد توقفت مصر عن اللجوء الى التمويل الخارجي حتى بداية عام ١٩٥٨ ، حيث أمكن للاقتصاد المصري عقد اول اتفاق قرض مع الاتحاد السوفيتي لتمويل مشروع السنوات الخمس للصناعة وتوالت بعد ذلك عمليات عقد اتفاقات للقروض الخارجية حتى بلغ اجمالي ديون مصر الخارجية حوالي ١٢٧٢٨ مليون دولار عام ١٩٦٢ . (١)

والملفت للنظر في تلك الفترة هو عدم لجوء مصر الى مصادر التمويل الخاصة ويرجع ذلك الى عدم اكتمال نمو أسواق المال الدولية من ناحية والى اعستاماد مصر في تمويل قسط كبير من وارداتها على السحب من أرصدها الاسترلينية المتراكمة على انجلترا من ناحية أخرى ، (٢) هذا فضلا عن محدودية ارقام

(١) S. El-Naggar: "Foreign Aid To U.A.R..."Op. Cit.P(62).

ويلاحظ أنه تم استبعاد مبلغ ٣٨٦٢ مليون دولار من الرقم الوارد في المرجع سالف الذكر . ويرجع ذلك الى أن هذا المبلغ يمثل ديون فائض الحاصلات الزراعيه الواجبة السداد بالعملة المحلية ( حسب الفقرة ( أ ) من القانون العام رقم ٤٨٠ ) .

(٢) د . عبد الرحمن يسرى احمد : " استعراض وتحليل تطورات التجارة الخارجية المصرية في ربع قرن ٥٠ - ١٩٧٥ " ( مجلة مصر المعاصرة ) القاهرة عدد ( ٣٧١ ) يناير ١٩٧٨ ص ( ١١٤ ) .



العجز الجارى فى ميزان المدفوعات ، حيث كانت تدور حول مستوى ٣٠ مليون جنيه خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ . (١)

من الواضح ان الديون الخارجية لم تتم تصديدها بصورة كافية خلال الفترة المذكورة بين عامي ١٩٦٢ ، ١٩٦٧ . حيث يمثل متوسط معدل النمو السنوى للديون خلال تلك الفترة حوالى ٧٪ بالمقارنة بمعدل نمو سنوى يبلغ ٤٤٫٣٪ خلال الفترة ( ٧٠ - ١٩٧٥ ) . (٢)

ويلاحظ أن عام ١٩٦٧ يمثل بداية اللجوء المكثف لمصر للاقتراض من مصادر التمويل الخاصة ، ولعل ذلك راجع بصفة أساسية الى توقف برامج المعونة الامريكية اذ تم تعليقها فى ١٩٦٤ . (٣)

ويمثل عام ١٩٧٥ بداية تدفق القروض الخارجية على نطاق واسع ومن مختلف المصادر . كما أن هذا العام يمثل بداية تدفق المعونات الامريكية وقروض الدول الغربية التي توقفت على أثر العدوان الاسرائيلى على الاراضى المصرية عام ١٩٦٧ . والملاحظ فى هذا العام أن ما نسبته ٦٧٫٧٪ من اجمالى الديون قد جاءت من مصادر الاقراض الثنائية ، فى حين بلغت نسبة الديون الخارجية حوالى ١٦٫٢٪ . ونظرا لخصر فترة استحقاق الديون الخاصة ( تسهيلات الموردين ، والقروض المصرفية ) ، وتلاحق مواعيد السداد ، وارتفاع اسعار الفائدة عليها ، فقد بدأت تحدث أزمة حادة فى موقف السيولة الخارجية للاقتصاد المصرى . وأسهمت تحويلات الدعم العربى فى تلك الفترة فى تخفيف حدة الازمة .

(١) د . محمد فخرى مكي : " التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى (٥٢

— ١٩٧٦ ) " ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمى السنوى الثالث

للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى

والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الملحق الاحصائى

(٢) محسوبة من الجدول رقم (١/٢) .

(٣) أهم هذه الموارد ( قناة السويس ، السياحة ، حقول البترول فى سيناء ) .

وتوضح أرقام الجدول رقم ( ١/٢ ) كيف أن مبالغ الديون استمرت في التزايد بمعدلات كبيرة حتى وصلت إلى ٢٧٦ مليار دولار عام ١٩٨٦ ، منها ٤٨٨ مليار من مصادر خاصة ( حوالي ١٧٤% ) ، ٢٢٨ مليار دولار من مصادر رسمية ( حوالي ٨٢٦% من الاجمالي ) .

وبصرف النظر عما تذهب إليه الأرقام السابقة فإن تطورها يعد انعكاساً أصيلاً لعدم كفاية الموارد المحلية لتمويل الاستثمار الاجمالي من ناحية ( فجوة الموارد المحلية ) ، وعدم كفاية حصيلة العملات الأجنبية لتمويل الواردات المتزايدة من الخارج من ناحية أخرى ( فجوة الصرف الاجمالي ) .

والتساؤل المطروح الآن ، يتلخص في تحديد الأسباب التي دفعت بالاقتصاد المصري إلى الاستمرار في الاعتماد على العالم الخارجي مما أدى إلى تراكم حاد في الديون الخارجية .

٣/٣/٢ - أسباب تراكم الديون الخارجية :

يمكن تفصيل هذه الأسباب على النحو التالي :

١/٣/٣ /٢ - العجز المتراكم في الميزان الجاري . :

يوضح الجدول رقم ( ٢/٢ ) تطور أرصدة العجز في ميزان المعاملات الجارية والتحويلات في بعض السنوات المختارة .

جدول رقم (٢/٢)

تطور رصيد ميزان المعاملات التجارية والتحويلات عن بعض السنوات

بالتاريخ (بالمليون جنيه)	الميزان	رصيد المعاملات التجارية	رصيد التحويلات	رصيد التحويلات	الميزان
٢٦ -	-	٢٦ -	٤٠	٦٦ -	١٩٦٠/٥٩
٧١,٣ -	٨٢,٦	١٥٤,٩ -	٢١,٥ -	١٣٣,٤ -	١٩٦٨/٦٧
١٢٧,٥ -	٤٠٥,١	٥٢٢,٧ -	٦٦,١	٥٩٨,٩ -	١٩٧٤
١٠٨٧,٧ -	٤٤٣	٢٢٣٢,١ -	٢٦٧٦,٧	٣٨٩٩,٨ -	١٩٨١/٨٠
١٤١١,٩ -	١٥٥	١٤٥٧ -	٤٧١١,١	٤٦٥٨,١ -	١٩٨٥/٨٤
٢٤١١,٥ -	٢٢١١,١	٢٤١٣,٩ -	٢٥١١,١ -	٦٣٣٥ -	١٩٨٦/٨٥
١٥٢٩,٣ -	٤١٢٥,٢	٥٦٦٤,٥ -	٢٩٣,٢ -	٥٩٥٧,٧ -	١٩٨٧/٨٦

المصدر : البنك المركزي المصري : " المجلة الاقتصادية " أعداد متفرقة .

ويوضح الجدول السابق أن رصيد الميزان التجاري قد حقق عجزاً صافياً بلغ حوالي ٦ مليارات جنيه مصري عام ١٩٨٧/٨٦ مقارنة بـ ٦٦ مليوناً في عام ١٩٦٠/٥٩. وقد ساهم العجز المتزايد في تخفيف حدة العجز التجاري ، بحيث أصبح رصيد العجز التجاري شاملاً بند التحويلات حوالي ٥ مليارات جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ مقابل ٢٦ مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ . ولا شك أن الاتجاه الذي أخذه العجز التجاري خلال الفترة قد أدى إلى تراكم أرصدة المديونية الخارجية بالنسبة لمصر .

(١) إذا نظرنا إلى رصيد العمليات غير المنظورة في الجدول رقم (٢/٢) لوجدنا أن هناك انخفاضاً شديداً في مقدار الفائض عامي ٨٦/٨٥ ، ١٩٨٧/٨٦ على التوالي ويرجع ذلك إلى نظام الحسابات المتبع بدءاً من عام ١٩٨٦/٨٥ ، حيث تم تخفيض رصيد العمليات غير المنظورة بمقدار تحويلات المصريين العاملين في الخارج ، وإضافتها إلى بند التحويلات من الخارج .

٢/٣/٢/٢ - تزايد حجم الاقتراض من الخارج لمواجهة العجز القومي :

يتمثل العجز القومي في عجز ميزان المدفوعات والالتزامات الخارجية المستحقة. وقد تزايدت أرقام العجز القومي خلال فترة التراكم الحاد للديون الخارجية (٧٠ - ١٩٨٧/٨٦).

ويوضح الجدول رقم (٣/٢) تطور أرقام العجز القومي وكيفية مواجهته عن بعض السنوات خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧/٨٦.

تطور أرقام العجز القومي ، وكيفية مواجهته في بعض السنوات  
( بالمليون جنيهاً مصرياً )

السنوات	العجز الجارى	الالتزامات الخارجية	اجمالي العجز القومي	كيفية مواجهة العجز القومي	
				اقتراض خارجي	تأجيل التزامات
١٩٧٠	١٦٠١٤	٤٤٠١١	٤٩١	١٤٠١٤	٣٧٧٠٣
١٩٧١	٥٦٤١٤	٦١٢٠	١١٤٣٠٤	١٤٠١٤	٣٤٢٠٣
١٩٨١/٨٠	١١٣٢٠١	٩٨٧٠٩	٢١٢٠	٤٤٠٣	٢٠٧٥٠٧
١٩٨٥/٨٤	١٤٥٧	١٦٤٦٠٥	٣١٠٣٠٥	١٥٥	٢٩٤٨٠٥
١٩٨٦/٨٥	٦٧٠٧٠٩	١٨٤٨	٨٥٥٥٠٩	٤٣٠٦٠١	٤٢٤٩٠٨
١٩٨٧/٨٦	٥٦٦٤٠٥	٢٥٤٠	٨٢٠٤٠٥	٤١٢٥٠٢	٤٠٧٩٠٣

المصدر : " السنوات ١٩٧٠ و ١٩٧٤ من : د . السيد عبد العزيز دحية ،

د . رمزي زكي " تزايد المديونية الخارجية لمصر وآثارها الاقتصادية ، مع

بعض مقترحات العلاج " ( معهد التخطيط القومي ) ، مذكره خارجية

رقم (١٣٥٧) ص (٥٠) .

بقية السنوات تم تركيبها وحسابها من جدول رقم (٢/٢) ، وجدول رقم

(٣) بالملحق الاحصائي .

ويلاحظ من الجدول أن الكيفية التي تم بها مواجهة إجمالي العجز القومي تُعد سببا رئيسيا في تراكم الدين الخارجي المصري في تلك الفترة ، حيث تسم الاعتماد بشكل رئيسي على مواجهة العجز القومي عن طريق زيادة حجم الاقتراض من الخارج ومحاولة تأجيل بعض الالتزامات ، وهذا أمر معروفة نتائجه مقدما ، حيث تزداد حدة تراكم الديون الخارجية ومن ثم زيادة الالتزامات المترتبة على هذا التراكم .

٣/٣/٣/٢ - الاتساع المستمر للفجوة بين الادخار والاستثمار :

فمن الجدول رقم (٤/٢) يتضح لنا كيف أن الفجوة بين الادخار والاستثمار أخذت تفسى التزايد المستمر خلال الفترة (٦٠/٥٩ - ١٩٧٩) ، حيث بلغ معدل التمويل الخارجي حوالي ١٠ر٤٪ في المتوسط خلال الفترة (٧٤ - ١٩٧٩) ، مقابل ٣ر٧٪ فقط خلال الفترة (٦٥/٦٤ - ٦٠/٥٩) ، وحوالي ٤ر٢٪ فسي في الفترة (٦٦/٦٥ - ١٩٧٣) ، ويوضح الجدول أن معدل التمويل الخارجي اختلف بين الادخار والاستثمار في المتوسط الذي حوالي ٥ر٤٪ في المتوسط خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧/٨٦) .

جدول رقم (٤/٢)

تطور متوسط معدلات الاستثمار والادخار خلال الفترة (٦٠/٥٩ - ٨٧/٨٦)

السنوات	متوسط معدل الادخار ٪ (١)	متوسط معدل الاستثمار ٪ (٢)	١-٢ ٪
٦٥/٦٤-٦٠/٥٩	١٢ر٨	١٦ر٥	٣ر٧
١٩٧٣ - ٦٦/٦٥	١٠	١٤ر٢	٤ر٢
١٩٧٩ - ١٩٧٤	١٤ر٥	٢٤ر٩	١٠ر٤
٨٧/٨٦-١٩٨٠	١٦ر٥	٢١ر٩	٥ر٤

المصدر : تم حسابها من أرقام الجدول رقم (٤) بالمحقق الاحصائي .

هذا ويمكن ارجاع الانخفاض الاخير في الاعتماد على التمويل الخارجى الى زيادة معدل الادخار من ناحية ، وضعف مقدرة الاقتصاد المصرى فى الحصول على مزيد من القروض الخارجيه من ناحية اخرى . ومرد ذلك الى ما أحدثه الاعتماد على التمويل الخارجى خلال السبعينيات من القرن الماضى .

هذا وقد سبق القول أن العلاقة بين الاستثمار والادخار تمر بعدة مراحل زمنية ، وهى مراحل نظرية دورة الدين الخارجى . وتتحكم هذه العلاقة وفقاً لفروض النظرية فى تحركات رؤوس الاموال من وإلى الخارج . (١) وفى الصفحات التالية سوف يتم تحليل العلاقة بين الاستثمار والادخار فى اطار نظرية دورة الدين فى الاقتصاد المصرى .

١ / ٢ / ٣ / ٤ / ٥ - الدورة ونظرية الدورة فى مصر :

تشير أرقام الدين الخارجى المصرى (٢) الى أن بداية الستينات من هذا القرن ، تعد البداية الحقيقية للاقتراض من الخارج . وهذا أمر يؤكد أيضاً تطور فجوة الموارد المخطئة ( الاستهلاك - الادخار ) (٢) ، وعلى ذلك فالبداية من المفروض وطبقاً لنظرية الدورة أن يكون الاقتصاد المصرى قد اجتاز المرحلة الثانية ، وبدأ فى التخلص من ديونه الخارجيه ، بحيث تصبح :

$$S' - Kg > 0$$

$$S_a - Kg > 0$$

أى أن الميل الحدى والمتوسط للادخار أصبح يفوق معدل الاستثمار المطلوب لتنفيذ معدل النمو المستهدف . وبذلك يبدأ الرصيد الاجمالى للديون فى التناقص عبر الزمن (  $dB/dT < 0$  ) ، وهذا يعنى أن هناك تدفقاً صافياً لرأس المال الى الخارج (  $dF/dT < 0$  ) . فهل بدأت هذه الآلية

(١) انظر فى تطور هذه العلاقة وفقاً لفروض النظرية ، ص (١١-١٧) الفصل الثانى .

(٢) انظر جدول رقم (١ / ٢) .

(٣) انظر جدول رقم (٤ / ٢) .

في الاقتصاد المصري في التحقق !! ان الامر يتطلب في ذلك اختبار النظرية وتطبيقها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٦٠/٦١-٨٦/٨٧) .

مقارنتها بأرقام التراكم المتوقعة من جانب نظرية دورة الدين الأمامية (١١) وتطبيقها على التراكم المتراكم للدين الخارجي خلال الفترة (١١)

ان الرصيد المتراكم للديون الخارجية يبلغ أقصاه في نهاية العام الثالث والعشرين من بداية الدورة ، أى بالقرب من نهاية المرحلة الثانية ، ثم يبدأ بعد ذلك في التناقص التدريجي حتى يتلاشى تماما وتصبح الدولة دائنة للعالم الخارجي مع بداية العام السادس والثلاثين وهو آخر سنة في الدورة .

أما في مصر فقد بدأ الاقتصاد الداخلي منذ بداية العام الرابع عشر ، ويصبح سالبا مع بداية العام الخامس عشر للدورة ، وهو ما يعنى أن المدخرات المحلية أصبحت كافية لتمويل الاستثمار الاجمالي مع وجود فائض من رؤوس الاموال يأخذ اتجاهه للخارج مسببا تناقص معدل الزيادة في الرصيد المتراكم للدين الخارجي .

ومقارنة ذلك الوضع النظري مع واقع الاقتصاد المصري تتضح لنا الحقائق —

التالية :-

أولاً - استثمارات بلادي بعيد الدين المتراكم خلال الفترة بتطبيقها ولم يصب بعد حد معين تصل اليه الديون الخارجية لتبدأ بعده في التناقص ، وذلك على الرغم من مرور ما يربو على خمس وعشرين عاما من تاريخ الاعتماد على التمويل الخارجي في سد فجوة الموارد المحلية .

ثانياً - بحساب صافي التدفق ( اجمالي التدفق - مدفوعات خدمة الدين ) اتضح أنه كان موجبا خلال الفترة (٧٤ - ١٩٧٩) ، ويرجع ذلك الى أن عام ١٩٧٤ قد شهد بداية تغير سياسة مصر الاقتصادية ، وتحسن

- (١) انظر جدول رقم (٣) بالملحق الاحصائي للفصل الثاني .
- (٢) انظر جدول رقم (١) بالملحق الاحصائي للفصل للثاني .





جـ - لم تتحقق كذلك بقية فروض النظرية في الاقتصاد المصري بنفس الكيفية التي افترضتها النظرية . ويرجع ذلك الى الظروف والعوامل التي افرزتها السياسة والاقتصادية التي حدثت في الاقتصاد المصري ، وأثرت على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية ( وهي ظروف افترضت النظرية ثباتها ) . واجمالا يمكن القول أن النظرية ما هي الا حالة مفترضة لسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية دون أدنى علاقة بواقائع تلك المتغيرات . وعلى هذا فإن النظرية تمثل إطاراً نظرياً عاماً لحماية النمو والاستدامة بفرض توافر شروط معينة . هذه الشروط لم تتحقق في الاقتصاد المصري ، الامر الذي يؤكد أن مصر لم تتعد المرحلة الاولى من مراحل الدورة ، ولا زالت الديون الخارجية تتراكم عاما بعد الآخر ، مع عدم استقرار معدل التدفق الاجمالي لرؤوس الاموال للداخل .

وبعد ذلك فهل يمكن القول أن الاقتصاد المصري قد وصل بالفعل الى مرحلة الفشل في سد ديونه الخارجية أم أن وفاءه على السداد لازال مرتفعا ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تدفعنا الى تحليل العبء الحقيقي للديون الخارجية على الاقتصاد المصري ، وهو موضوع البند التالي :

٤ / ٣ / ٢ - قياس أعباء ديون مصر الخارجية :

سبق القول أن هناك عدد من المؤشرات المستخدمة في قياس أعباء الديون الخارجية . وسوف يتم استخدام بعض هذه المؤشرات للتنبؤ بموقف الاقتصاد المصري ، حيال ديونه الخارجية .

١ / ٤ / ٣ / ٢ - تحليل أهم المؤشرات السطحية : Naive Indicators

على الرغم من محدودية المؤشرات السطحية في قياس أعباء الديون الخارجية ، وضعف قدرتها على التنبؤ بموقف الدولة حيال ديونها الخارجية فسوف يتم التعرض

لتطور أهم هذه المؤشرات بالنسبة للاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧١/٧٠) — (١٩٨٦/٨٥).

ويوضح الجدول رقم (٥/٢) تطور أهم هذه المؤشرات

الجدول رقم (٥/٢) تطور أهم المؤشرات للاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧١/٧٠ - ١٩٨٦/٨٥

صافي التدفق للدائخيل بالمليون جنيه	الديون الخاصة اجمالي الديون	الاحتياجات خدمه الدين	خدمة الدين		١٩٧١/٧٠ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨٦/٨٥
			الناتج	الصادرات	
١٥	٢٨	٤٨	٥	٢٤	١٩٧١/٧٠
٢٨٩	٢٢	١٢	٥	٢٢	١٩٧٩
٢٨٦	١٢٥	٨٢	٨	١٥	١٩٨٠
٨٠ —					
١٢٥٥ —	١٢٤	٥٢	٥	١٩	١٩٨٦/٨٥

المصدر : تم حساب هذه المؤشرات من جدول رقم (٢) بالملحق الاحصائي للفصل الثاني .

وبالنظر الى النسب الواردة في (الجدول رقم (٥/٢) نلاحظ ما يلي :

أولاً : على الرغم من محدودية مؤشر ( خدمة الدين الى الصادرات ) للحكم على درجة تدهور الموقف الائتماني للدولة فان غالبية الدراسات لازالت تعتمد عليه في قياس أعباء الدين الخارجى ومستوى الجدارة الائتمانية للدولة . وترجع محدودية هذا المؤشر الى أنه عرضة للتقلب الشديد من سنة الى أخرى نظراً لما قد يطرأ على الصادرات من تقلبات مستمرة . كما أنه لا يوجد اتفاق حتى الان على نسبة محددة يمكن اعتبارها حداً حرجياً لأعباء الديون ، بحيث يتطلب الامر بعد هذا الحد ضرورة إعادة الجدولة للديون المستحقة .

ومن الملاحظ أن هذا المؤشر في الاقتصاد المصري لم يتعد ٢٠٪ عام ١٩٨٥/٨٦ ،  
وعلى الرغم من ذلك فقد طلبت مصر إعادة جدولة ديونها الخارجية  
في ١٩٨٤/٨٥ ؛

ثانياً - توضح نسبة الدين إلى الناتج المحلي وقدر ما تستنزفه أعباء الدين  
الخارجي من الناتج ، والدلالة التي تعكسها هذه النسبة هي مدى  
تأثيرها على متوسط دخل الفرد في المجتمع ، فإذا كانت من الكبر بحيث  
تتعدى معدل نمو الناتج ، فدلالة ذلك ببساطة هو تناقص متوسط دخل  
الفرد ، نظراً لامتناس هذه الأعباء كل زيادة تطرأ على الدخل الكلي .  
ومقارنة هذه النسبة بمعدل نمو الناتج في الاقتصاد المصري (١)  
بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٤ ، وبين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، وبين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ؛

ثالثاً - يبين مؤشر خدمة الدين إلى الاحتياطيات قدرة الدولة على الاستمرار  
في خدمة دينها الخارجية إذا ما أصاب الصادرات انخفاض مفاجئ .  
ويلاحظ أن الاحتياطيات الخارجية في الاقتصاد المصري لم تكن تكفي لتغطية  
حوالي ٤٨٪ من أعباء الدين الخارجي عام ١٩٧١/٧٠ ، وأصبحت  
حوالي ٥٣٪ عام ١٩٨٦/٨٥ .

رابعاً - تعتبر نسبة الديون الخاصة إلى إجمالي الديون من المؤشرات الهامة  
لثقل أعباء الديون الخارجية . فمن أهم أسباب فشل الدول ذات المديونيات  
الكبيرة (٢) هو ارتفاع هذه النسبة . ويعود ذلك إلى أن هذا النوع

(١) انظر جدول رقم (٤) بالماحق الإحصائي للفصل الثاني .

(٢) مثل : " الأرجنتين ، البرازيل ، المكسيك ، شيلي ، الفلبين ، نيجيريا " وهي دول طلبت إعادة الجدولة لأكثر من مرة خلال الفترة (١٩٨٤-٧٥) وقد بلغت نسبة الديون الخاصة إلى إجمالي الديون بها عام ١٩٨٣ حوالي " ٩٤٫٣٪ ، ٨٧٫٤٪ ، ٩١٫٨٪ ، ٩٠٫١٪ ، ٦٤٫٧٪ ، ٨٥٪ " على التوالي . انظر البنك الدولي : " تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٥ " ، ص ١٧٩ .

من الديون يُعد من قبيل الديون ذات الشروط الصعبة ، حيث تعقد على أسس تجارية بحتة ، تتمثل في أسعار فائدة مرتفعة ، ومواعيد للسداد لا علاقة لها بتحقيق واقعة الايراد بالنسبة للدولة ، مما يترتب عليه حاول أجال الاستحقاق في مواعيد غير ملائمة للدفع ، فيحدث الفشل في السداد وتطلب الدولة إعادة جسد دولة ديونها الخارجية .

ويوضح الجدول رقم ( ٥ / ٢ ) أن نسبة الديون الخاصة الى اجمالي ديون مصر الخارجية قد انخفضت من ٢٨% عام ١٩٧١/٧٠ لتصل الى ١٢.٥% عام ١٩٨٠ وحوالي ١٧.٤% عام ١٩٨٦ . ومن الواضح أن هذه النسبة تعد منخفضة في الاقتصاد المصري بالمقارنة بمعظم الدول المدينه ، ورغم ذلك فقد طلبت مصر رسمياً إعادة جسد ديونها عام ١٩٨٧ ، فهل فشلت مصر فعلاً في سداد ديونها الخارجية أم أن هناك خيارات أخرى أراد صانعو السياسة في مصر تحقيقها بطلب إعادة الجسد ؟!! بيد أن الاجابة على هذه التساؤلات تتطلب تطبيق معياراً مناسباً لقياس اعباء الديون الخارجية . وهو الباحث أن أسلوب الاستيعاب الكلي من أفضل الأساليب المستخدمة لقياس الاعباء ، ولذلك سوف يتم الاعتماد عليه لقياس اعباء الديون الخارجية في الاقتصاد المصري .

٢ / ٤ / ٣ / ٢ - قياس الاعباء باستخدام أسلوب الاستيعاب الكلي في مصر :

قد سبق تحليل هذا الأسلوب عند دراسة الاطار النظري لفضية الديون الخارجية . وقد أظهرت نتيجة تطبيقه على ديون مصر الخارجية ما يلي :

بلغت قيمة المؤشر (  $B_t$  ) حوالي ١٩ في المتوسط خلال الفترة ( ٦٥ - ١٩٧٣ ) ارتفعت الى ٢١ في المتوسط خلال الفترة ( ١٩٧٤ - ١٩٨٧ / ٨٦ ) . ( ١ )

( ١ ) حول طريقة حساب قيمة المؤشر (  $B_t$  ) انظر جدول رقم ( ٢ ) بالملحق الاحصائي للفصل الثاني .

والدلالة التي تعكسها النسبة السابقة هي أن مصر رغم الظروف غير العادية التي واجهتها خلال الفترة ( ٦٥ - ١٩٧٣ ) فإنها لم تفشل في مواجهة أعباء ديونها الخارجية ، وكان أداءها نسبة حادتها ومؤشر خدمة الدين هي ٣٢٢ عام ١٩٧١/٧٠ . ولعل ذلك يرجع إلى أن هذه الفترة لم تشهد ارتفاعا كبيرا في أعباء خدمة الدين الخارجي ، فضلا عن تدفق مبالغ الدعم العربي خلال تلك الفترة ، والتي قدرت بمتوسط سنوي يبلغ ٢٨٦ مليون دولار . (١)

أما في الفترة ( ١٩٧٤ - ١٩٨٧ ) وهي الفترة التي بدأت فيها مصر في الاعتماد على العالم الخارجي بشكل مكثف لتمويل جانب كبير من الاستثمارات فلاحظ أن أعلى نسبة لمؤشر خدمة الدين كانت حوالي ٢٧ عام ١٩٨٢/٨١ .

وعلى ذلك فإن مصر لم تفشل أيضا في سداد أعباء ديونها الخارجية خلال الفترة ، كما أنها لم تطلب إعادة جدولة ديونها الخارجية حتى عام ١٩٨٧/٨٦ . وهذه النتيجة الأخيرة تتوافق مع ما توضحه قيم المؤشر (  $B_f$  ) وفقا لاسلوب الاستيعاب الكلي .

ويرجع عدم فشل مصر في خدمة ديونها الخارجية في الفترة ( ١٩٧٤ - ١٩٨٦ / ١٩٨٧ ) إلى تدفق قدر كبير من الموارد ، تمثلت في إيرادات قناة السويس ، والسياحة ، وتحويلات العاملين في الخارج ، فضلا عن ارتفاع حصيلة صادرات البترول نتيجة ارتفاع أسعاره بعد عام ١٩٧٣ أضف إلى هذا أن هذه الفترة قد شهدت تدفقات كبيرة من القروض والمعونات الخارجية من مختلف المصادر .

(١) معهد التخطيط القومي : " تطور التجارة الخارجية ، وميزان المدفوعات ، ومشكلة تقادم العجز الخارجي ، وسياسات مواجهته " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم (٧) ، ١٩٧٨ ص: (٩١) .

وإذا تأملنا تطور أرقام المؤشر (  $B_I$  ) منذ عام ١٩٨٢/٨١ لوجدنا أنه أخذ في الانخفاض حتى وصل إلى ١٩ عام ١٩٨٦/٨٥ وحوالي ٢٠ عام ١٩٨٧/٨٦ . مشيراً بذلك إلى أن الاقتصاد المصري لازالت قدرته على خدمة ديونه الخارجية مرتفعة ، وأنه ( وفقاً لنتائج النموذج ) لم يعد بعد إلى مرحلة الخطر بـمـسـد دـيـونـه الخارجية . فإذا كان الأمر كذلك فبماذا نفسر لجوء مصر إلى طلب إعادة الجدارة في منتصف عام ١٩٨٧ . ١١

ان تفسير ذلك لا يخرج عن كونه أحد أمرين :

أما الأمر الأول . . فهو رغبة القائمين على شؤون الاقتصاد المصري في توفير السبل المخصصة لخدمة الديون الخارجية ، بغرض استخدامها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية . والأمر الثاني . . . فهو فشل مصر فعلاً في خدمة ديونها الخارجية وبالتالي عدم قدرة النموذج السابق على التنبؤ بدرجة الجدارة الائتمانية للاقتصاد المصري .

والواقع أن الاقتصاد المصري كان من الممكن أن يستمر في خدمة ديونه الخارجية خلال السنوات القليلة القادمة ، غير أن الأمر على هذا النحو لم يكن ليتعدى بداية التسعينات من هذا القرن ، نظراً لحلول آجال العديد من القروض التي تم عقدها في النصف الثاني من السبعينات وبداية الثمانينات ، وهذا فضلاً عن تدهور معدلات النمو لتدفقات الموارد الخارجية المتأتية من القطاعات الرائدة في الاقتصاد المصري . ( ١ )

( ١ ) تتمثل هذه القطاعات في " قناة السويس ، السياحة ، البترول ، تحويلات المصريين العاملين في الخارج " انظر في تطور موارد المصرف الاجنبي من هذه القطاعات :-

البنك الاهلي المصري " النشرة الاقتصادية " مجلد ( ٤٠ ) العدد الاول والثاني ١٩٨٧ ص ٥٠ ، ١٥٣ .

ومن ناحية أخرى فإن النموذج السابق بشكاه الراهن لا يأخذ في اعتباره القيمة الحقيقية لسعر الصرف (١) ، ومعدل التضخم ودرجة تأثيره على مستوى المعيشة (والذي تم التمسك به بمتوسط الاستهلاك والاستثمار بالأسعار الجارية) (٢)

ويضاف الى ما سبق ذلك العبء الضخم الذي تتركه الديون العسكرية المستحقة للدوليات المتحدة الأمريكية ، (وهي أعباء لم يأخذها النموذج فى الاعتبار ، نظرا لصعوبة التأكد من أرقامها ، وعدم وجود بيانات كافية لتحليل آثارها) . وتشير بعض التقارير (٣) الى أن حجم هذه الأعباء من المتوقع أن يصل

(١) لقد تم تحويل جميع البيانات التي تم الحصول عليها بالدولار الى الجنيه المصري على أساس أسعار الصرف الرسمية المعلنة من البنك المركزي . فاذا أخذنا فى الاعتبار القيمة الحقيقية لسعر صرف الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى لوجدنا أن أعباء خدمة الدين تميل الى ارتفاع بشكل ملحوظ مؤكدة بذلك اقتراب المؤشر من المستوى الحرج لابعاء الديون الخارجية .

(٢) اذا أخذنا فى الاعتبار الأرقام الحقيقية للاستهلاك والاستثمار ( أى بعد استبعاد أثر التضخم من هذه الأرقام ) فان قيمة المؤشر  $B_t$  تأخذ فى الارتفاع ولكنها لاتصل الى المستوى الحرج لابعاء الديون الخارجية ، بمعنى أن الدولة يمكنها الاستمرار فى خدمة ديونها الخارجية دون تأثير على مستوى المعيشة ، ومستوى الانتاج . وعلى سبيل المثال فان قيمة المؤشر تصل الى حوالى ٧٩ عام ١٩٨٦/٨٥ بعد الاخذ فى الاعتبار معدل التضخم معبرا عنه بالرقم القياسى لأسعار الجملة فى هذا العام بالنسبة لعام ١٩٦٦/٦٥ .

(3) The Economist Intelligence Unit: "Country Report,  
Egypt No. (4), 1988. P. (27).

الى ما يزيد على ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠/٨٩ ، وقد يصل الى مليار دولار في السنوات المقبلة ، ويرجع ذلك الى أن الديون العسكرية الامريكية والتي تم عقدها في بداية النصف الثاني من السبعينات ، كانت بأسعار فائدة مرتفعة ولمدة سداد تصل الى ثلاثين عاما ، فضلا عن فترة سماح تبلغ ثمانى سنوات . ومن المعروف أن أعباء الفائدة فقط هي التي يتم سدادها خلال فترة السماح ، وبانتهاء هذه الفترة ومع حلول النصف الثاني من الثمانينات استحققت الاقساط بالانضافة الى الفائدة ، وبذلك يلاحظ أن أعباء الديون الخارجية العسكرية الامريكية ( الاقساط + الفوائد ) بدأت في التزايد منذ بداية النصف الثاني من الثمانينات ، وقد اضطر هذا الامر مصر الى اللجوء الى اعادة الجدولة (١) غير أن تنفيذ المطلب الخاص باعادة الجدولة يتوقف على الاتفاق الذي تعقده مصر مع صندوق النقد الدولي بهدف اصلاح وتعديل السياسات الاقتصادية المتبعة .

(١) الواقع أن اعباء الديون العسكرية لا تخضع لاعادة الجدولة وفقا لما يسمى "بتعديل بروك Brook amendment" وهو ينص على توقف كل القروض والمنح (عسكرية ومدنية) والتي تمنحها الولايات المتحدة الامريكية اذا ما تأخرت الدولة في سداد اعباء الديون العسكرية لمدة تزيد عن سنة . وفي هذه الحالة فإن القانون الامريكى يسمح بلجوء الدولة المقترضة الى اعادة تمويل هذه الاعباء من خلال الاقتراض من البنوك الخاصة وبأسعار فائدة تزيد على ١٠٪ . ويبدو أن مصر بعد شهر من التردد قد أخذت أول خطوة لاعادة تمويل اعباء الديون العسكرية ، وبذلك فإن مصر سوف تصبح رابع دولة ( بعد اسرائيل وتونس وتركيا ) قد لجأت الى هذا الاسلوب لاعادة تمويل اعباء الديون العسكرية الامريكية انظر في ذلك : المرجع السابق مباشرة ص (٢٨) .



## ملحق الفصل الثاني

## جدول رقم (١)

تأجير الممتلكات - الأمانة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة - الخارطة

النتائج	رصيد الديون	تدفق رأس المال	الاستثمار	الأدخار	السنوات	الزمن
١٣٣٨	٦٧	٦٧	٢٠١	١٣٤	١٩٦٠/٥٩	٠
١٤٠٥	١٣٥	٦٤	٢١١	١٤٧	١٩٦١/٦٠	١
١٤٧٥	٢٢٤	٦٠	٢٢١	١٦١	٦٢/٦١	٢
١٥٤٩	٢٧٧	٥٦	٢٣٢	١٧٧	٦٣/٦٢	٣
١٦٢٦	٢٣٩	٥٢	٢٤٤	١٩١	٦٤/٦٣	٤
١٧٠٨	٤١١	٤٨	٢٥٦	٢٠٧	٦٥/٦٤	٥
١٧٩٣	٤٧٥	٤٤	٢٦٩	٢٢٥	٦٦/٦٥	٦
١٨٨٣	٥٤٢	٤٠	٢٨٢	٢٤٢	٦٧/٦٦	٧
١٩٧٧	٦١٣	٣٥	٢٩٦	٢٦١	٦٨/٦٧	٨
٢٠٧٦	٦٨٠	٣٠	٣١١	٢٨١	٦٩/٦٨	٩
٢١٨٠	٧٤٥	٢٥	٣٢٧	٣٠٢	٧٠/٦٩	١٠
٢٢٨٩	٨١٢	١٩	٣٤٣	٣٢٤	٧١/٧٠	١١
٢٤٠٣	٨٧٤	١٤	٣٦١	٣٤٧	٧٢/٧١	١٢
٢٥٢٣	٩٣٧	٨	٣٧٩	٣٧١	١٩٧٢	١٣
٢٦٤٩	٩٨٧	٢	٣٩٧	٣٩٦	١٩٧٣	١٤
٢٧٨٢	١٠٤٣	٥ -	٤١٧	٤٢٣	١٩٧٤	١٥
٢٩٢١	١٠٩٢	١٢ -	٤٣٨	٤٥٠	١٩٧٥	١٦
٣٠٦٧	١١٤٤	١٩ -	٤٦٠	٤٧٩	١٩٧٦	١٧
٣٢٢٠	١١٨٠	٢٦ -	٤٨٤	٥١٠	١٩٧٧	١٨
٣٣٨١	١٢١٥	٣٥ -	٥٠٧	٥٤٢	١٩٧٨	١٩
٣٥٥٠	١٢٤٢	٤٣ -	٥٣٣	٥٧٧	١٩٧٩	٢٠
٣٧٢٨	١٢٦٤	٥٢ -	٥٥٩	٦١٢	٨١/٨٠	٢١
٣٩١٤	١٢٨٥	٦١ -	٥٨٧	٦٤٩	٨٢/٨١	٢٢
٤١١٠	١٢٨٧	٧١ -	٦١٧	٦٨٨	٨٣/٨٢	٢٣

## تابع جدول رقم (١)

الزمن	السنوات	الادخار	الاستثمار	تدفق رأس المال	رصيد الديون	الناتج
٢٤	٨٤/٨٣	٧٢٩	٦٤٧	٨٢—	١٢٨١	٤٣١٥
٢٥	٨٥/٨٤	٧٧٢	٦٨٠	٩٣—	١٢٧١	٤٥٣١
٢٦	٨٦/٨٥	٧١٨	٧١٤	١٠٤—	١٢٣٨	٤٧٥٨
٢٧	٨٧/٨٦	٨٦٦	٧٤٩	١١٧—	١١٩٥	٤٩٩٥
٢٨	٨٨/٨٧	٩١٥	٧٨٧	١٢٨—	١١٤١	٥٢٤٥
٢٩	٨٩/٨٨	٩٦٧	٨٢٦	١٤١—	١٠٧٠	٥٥٠٧
٣٠	٩٠/٨٩	١٠٢٢	٨٦٧	١٥٤—	٩٧٧	٥٧٨٢
٣١	٩١/٩٠	١٠٨١	٩١٩	١٦١—	٨٦٧	٦٠٧٢
٣٢	٩٢/٩١	١١٤١	٩٥٦	١٨٥—	٧٢٩	٦٣٧٥
٣٣	٩٣/٩٢	١٢٠٤	١٠٠٤	٢٠٠—	٥٧٣	٦٦٩٤
٣٤	٩٤/٩٣	١٢٧٢	١٠٥٤	٢١٨—	٣٩٢	٧٠٢٨
٣٥	٩٥/٩٤	١٣٤٢	١١٠٧	٢٣٥—	١٨٣	٧٣٨٠
٣٦	٩٦/٩٥	١٤١٦	١١٦٣	٢٥٣—	٦٤—	٧٧٥٠

المصدر : تم حساب هذه الأرقام وفقا للافتراضات النظرية التالية :

(١) الميل الحدى للادخار = ٢٠٪

(٢) الميل المتوسط للادخار = ١٠٪

(٣) معامل رأس المال/الناتج = ٣

(٤) معدل النمو المستهدف = ٥٪

(٥) معدل الفائدة على القروض الخارجية = ٦٪

وقد تم الاعتماد على نموذج المعادلات التالية :

أولا - معادلة الادخار  $S_t$  ويمكن اشتقاقها كما يلي :

$$S_t = S_a \cdot Y_0 + S'_g \cdot Y_0 (1+g) + \dots + S'_g \cdot Y_0 (1+g)^{t-1}$$

$$= Y_0 \left[ S_a + S'_g (1+g) + \dots + S'_g (1+g)^{t-1} \right]$$

$$= Y_0 \left[ S_a + S'_g \frac{(1+g)^t - 1}{(1+g) - 1} \right]$$

$$S_t = Y_0 \left( S_a + S'_g \left[ \frac{(1+g)^t - 1}{g} \right] \right) \quad (1)$$

تابع جدول رقم (١)

(١<sub>t</sub>) ثانياً - اشتقاق معادلة الاستثمار

$$\begin{aligned}
 I_t &= K (Y_0 (1+g)^{t+1} - Y_0 (1+g)^t) \\
 &= K Y_0 \left( (1+g)^{t+1} - (1+g)^t \right) \\
 &= K Y_0 (1+g)^t \cdot (1+g - 1) \\
 I_t &= K g Y_0 (1+g)^t \dots\dots\dots (2)
 \end{aligned}$$

(٢<sub>t</sub>) ثالثاً - اشتقاق معادلة التدفق الخارجى

$$\begin{aligned}
 F_t &= I_t - S_t \\
 F_t &= Y_0 \left( (K g - S) \cdot (1+g)^t - (S_a - S) \right) \dots\dots\dots (3)
 \end{aligned}$$

(٣<sub>t</sub>) رابعاً - اشتقاق معادلة رصيد الدين المتراكم

$$\begin{aligned}
 D_t &= (K g Y_0 (1+g)^0 - Y_0 (S_a + S' \left( (1+g)^0 - 1 \right)) \cdot (1+r)^t \dots\dots + \\
 &\quad (K g Y_0 (1+g)^t - Y_0 (S_a + S' \left( (1+g)^{t-1} - 1 \right)) \cdot (1+r)^0 \\
 D_t &= Y_0 \left( (K g - S) \frac{(1+r)^{t+1} - (1+g)^{t+1}}{r+g} - \right. \\
 &\quad \left. (S_a - S') \frac{(1+r)^{(t+1)} - 1}{r} \right) \dots\dots\dots (4)
 \end{aligned}$$

جدول رقم (٢)  
 تطور تكلفة مصرف مصر على خدمة ديونها الخارجية\*

التاريخ	$B_t$	$Z_t$	$\Delta NK_t$	$DS_t$	$R_t - 0.2M_t$	$\Delta NC_t$	$C_t$	$\Delta N$	$N$	$K'_t$	$\Delta K_t$	$K_t$	التاريخ
١٠/١٩	٦٠٠٤	١٦	١٩-	٦٠	٣٦٦	١٥٨٣	١	٨	٢٩٨	٢٠	٣٢٣	٩٠٤٥	١٢/٣٥
١٤/١٩	٤٨٣٣	٢١٣	٢٣-	٦٥	٣٤٤	١١٢٣	١	٧	٣٠٥	٣٠٤	٣٠٦	١٢١٠	١٢/٣٧
١٦/١٩	٤٣٢٣	٣١٨	١٥-	٧١	٤١٩	١٧٦٢	١	٨	٣١٣	٣٩٧	٢٤٨	١٤٥٨	١٢/٣٨
١٧/١٩	٣٩٣٣	٣٧٣	١٩-	٦٦	٤٣٤	١٨٠٧	١	٨	٣٢١	٤٦٦	٢٧٩	١٧٢٧	١٢/٣٩
٢١/١٩	٤٤٤٤	٤٣٣	٤١-	٩٢	٤٤٣	١٩٤٠	١	٨	٣٢٩	٥٤١	٢٧٥	٢٠١٢	١٢/٤٠
٢٢/١٩	٤٧٨٤	٥٥١	٥٤-	١٥٢	٥١٥	٢٠٦٦	١	٩	٣٣٧	٦١٢	٢٥٧	٢٢٦٨	١٢/٤١
١٩/٢٠	٤٣٧٤	٦٠٦	٥٣-	٨٥	٥٣	٢٢٠٨	١	٩	٣٤٦	٦٧٣	٢٤٩	٢٥١٧	١٢/٤٢
١٩/٢٠	٩٠٩٧	٥٨٢	٢٢-	١٧٦	٤٩١	٢٣٣٩	١	٨	٣٥٤	٧٢٨	٥٩٥	٣١١٢	١٢/٤٣
٢٠/٢٠	١٠٢٥٤	٨٧٩	١١-	٢٠٣	٦٣٧	٢٨٧١	١	١	٣٦٤	٨٧٩	٤٧٦	٣٥٨٨	١٢/٤٤
٢٠/٢٠	١٢٨٩٤	٧٨٩	٢١-	٢٥١	٥٥٧	٣٢٩٣	١	٨	٣٧٢	٩٨٦	١٠٤٢	٤١٣٠	١٢/٤٥
١٩/٢١	١٣٩٦٨	٨٧٢	٢٧-	٢٦١	٤٩	٣٨١٣	١	٧	٣٧٩	١٢٤٥	٩٧٦	٥٦٠٦	١٢/٤٦
١٩/٢١	٢٣٠٨٩	١٣٣١	٢٥٦-	٤٣٠	٨١	٤٩١٧	١	٩	٣٨٨	١٤٧٩	١٢٦٥	٦١٠١	١٢/٤٧
١٧/٢١	٢٧٨٨١	١٧٧٩	٧١٣-	٤٨٠	١٠٦	٦٢٧٩	١	٩	٣٩٨	١٧٧٩	١٩٤٣	٨٨٤٣	١٢/٤٨
١٨/٢١	٤١٧١٢	٢٦٦٦	٧٠٥-	٧٢٨	١٥٥٢	٨٦٢٣	١	١٢	٤١	٢٢٢٢	٢٢٢٦	١١٠٦٩	١٢/٤٩
١٧/٢١	٥٧٤٤٦	٣٥١	٥٦٠-	٩٨٨	٢١٥٤	١١١٥٥	١	١٣	٤٢٣	٢٧٠	٣٣٥١	١٤٤٢٠	١٢/٥٠
٢٧/٢١	٥٠٣٥٩	٤٠٩١	٦٩٧-	١٣٣٨	٢٥٢	١٢٨٢٢	١	١٢	٤٣٥	٣٤٠٩	٣٣٩١	١٧٨١١	١٢/٥١
٢٤/٢١	٥٦٢٨١	٤٩١٤	٨٤٠-	١٣٣٤	٣٠٨٥	١٦١٢٣	١	١٢	٤٤٧	٤٠٩٥	٢٢١٣	٢٠٤٣٤	١٢/٥٢
٢٥/٢١	٥٥٨١٦	٥٤٨٥	٩٠٠-	١٣٩٩	٣٦٨٩	١٩١٨٩	١	١٢	٤٥٩	٤٥٧١	٢٩٤٤	٢٣٣٧٨	١٢/٥٣
٢١/٢١	٧٧٣٧	٨١٤٩	١٠٣٦-	١٦٦٤	٥٧٤٤	٢٢٥٠٩	١	١٦	٤٧٥	٥٠٩٣	٥٢١٥	٢٨٥٩٣	١٢/٥٤
١٩/٢١	٩٦٦٣	٧٨٢٦	٩٨٤-	١٨٤٨	٥٤٤٤	٢٦٩٠٢	١	١٣	٤٨٨	٦٠٢	٥٧٣٣	٣٤٣١٦	١٢/٥٥
٢٠/٢١	١٢٧١٥	١١٩٥٨	٨٣٣-	٢٥٤٠	٨٢٠١	٣٤٢٦٠	١	١٧	٥٠٥	٨٠٣٤	٥٦٦٦	٣٦١٩٢	١٢/٥٦

المصدر : أنظر خلفه .

بيانات رصيد رأس المال : السنوات ( ١٩٧٣ - ١٩٨٧/٨٦ ) من جدول رقم (١) بالملحق الإحصائي للفصل الثالث من الدراسة .

بقية السنوات تم حسابها على أساس المعادلة التالية :

$$K_{t-1} = K_t - I_t + D_t$$

انظر لبيان طريقة الحساب التفصيلي في الملحق الإحصائي للفصل الثالث من الدراسة .  
 • جدير الإهتمام بالعلوم جنبة فيما عدا  $K_t$  و  $P_t$  فهو بالتحديد بالمؤشر  $R_t$  يمثل نسبة خدمة الدين التي تلقت الدولة على سداد أعباء الدين ، ولذا يمكن حسابها من المؤشر باستخدام نموذج المعادلات التالي شرحه .

بافتراض أن إجمالي الموارد المتاحة (  $T$  ) عبارة عن مجموع التدفقات السنوية للدخل القومي (  $Y$  ) ، وإجمالي تدفق رأس المال للدخل (  $P$  ) ، ورصيد الاحتياطيات الأجنبية في بداية الفترة (  $R_{t-1}$  ) فان :

$$T_t = Y_t + P_t + R_{t-1} \dots \dots \dots (1)$$

وهذا يعادل :  $T_t = Y_t + P_t + R_{t-1}$  وهو يعبر عن إجمالي التدفق القومي في السنة  $t$  وهو يساوي مجموع الدخل القومي  $Y_t$  ، وإجمالي تدفق رأس المال  $P_t$  ، ورصيد الاحتياطيات الأجنبية في بداية الفترة  $R_{t-1}$  .

$$P_t = (M - X)_t + A_t + \Delta R \dots \dots \dots (2)$$

$(M - X)_t$  تمثل فائض الإيرادات ( بما فيها مدفوعات القاعدة )

$A_t$  تمثل أقساط الدين الخارجي .

$\Delta R$  تمثل التغير في مستوى الاحتياطيات الدولية

وباحلال المعادلة (٢) في المعادلة (١) نستحصل على :

$$T_t = Y_t + (M - X)_t + A_t + \Delta R + R_{t-1} \dots \dots \dots (3)$$

تخفيض مستوى المعيشة بأقل من الحد الأدنى المقبول اجتماعيا . ( ١ )  
 -٢ عدم رغبة الدولة في تخصيص جزء من مواردها لسداد أعباء الدين على حساب  
 تخفيض مستوى السيولة الدولية بأقل من القدر المتعارف عليه . ( ٢ )  
 -٣ أن الهامش الشخصي لسداد الديون يتوقف على قدرة المصنعة الأجنبية ومنتجاتها  
 لذلك على مكونات الناتج القابلة للتجارة دوليا .

ومن المعادلة رقم ( ٥ ) يمكن تحديد القيم الحرجة لكل من الاستهلاك  $C_t$   
 والاستثمار  $I_t$  ، وكذلك الاحتياطي  $R_t$  . أما بالنسبة للانفاق  
 العام  $G_t$  فإنه يحد فبالكامل من المعادلة نظرا لأن استهلاك القطاع  
 الحكومي يتكون بصفة رئيسية من سلع غير قابلة للتجارة دوليا ( كنفقات التعليم ،  
 والدفاع ، والأمن ، والخدمات الاجتماعية ... الخ ) .  
 استهلاك الفرد في السنوات الثلاث السابقة حيث يصبح :-

$$C'_t = \frac{\bar{C}_t}{\bar{N}_t} = \frac{C_{t-3} + C_{t-2} + C_{t-1}}{N_{t-3} + N_{t-2} + N_{t-1}} \quad \dots \dots \dots (6)$$

والإجمالي  $K_t$  يمثل إجمالي الثروة الوطنية في السنة  $t$  ، وهو مجموع الثروة  
 المادية والخدمية والاعتمادية .  
 فإن مستوى رفاهية رأس المال بالنسبة للفرد في العام السابق ، وهذا ما يصبح :-

$$K'_t = \frac{K_{t-1}}{N_{t-1}} \quad \dots \dots \dots (7)$$

- ( ١ ) سيتم تحديد هذا الحد الأدنى او المستوى الحرج في الصفحات التالية .  
 ( ٢ ) يمثل الحد الأدنى من السيولة الدولية حسب رأى ترiffin حوالى ٢٠٪ من الواردات .

وحيث أن  $(M - X)_t = Y_t - (C_t + I_t + G_t + P_t)$  تمثل إجمالي استخدامات الموارد وفقا

$$Y_t - (M - X)_t = C_t + I_t + G_t + P_t \dots \dots \dots (4)$$

حيث :

- 0 تمثل الاستهلاك الخاص
- 1 تشير الى الاستثمار الاجمالي
- 2 تشير الى الانفاق الحكومي
- 3 تشير الى مدفوعات الفائدة على الديون الخارجية (1)

وحيث أن الاحتياطيات الدولية في نهاية الفترة عبارة عن الاحتياطيات في بدايتها مضافا اليها التغير الذي حدث خلال الفترة فان  $(\Delta R + R_{t-1})$  تصبح  $R_t$  ، وبذلك يمكن اعادة كتابة معادلة رقم (3) كما يلي :

$$P_t = C_t + I_t + G_t + DS_t + R_t \dots \dots \dots (5)$$

حيث

$$P_t + A_t = DS_t$$

ويلاحظ من المعادلة رقم (5) أن مدفوعات خدمة الدين تمثل إجمالي مدفوعات التدفق السنوي للدخل القومي .

ويفترض لمواجهة هذه الاعباء ( DS ) ما يلي :

1 - عدم رغبة الدولة في تخصيص جزء من مواردها لسداد أعباء الدين على حساب

(1) يلاحظ أن مدفوعات الفائدة  $r$  غير مدرجة في الانفاق العام او الخاص ، وقد ظهرت منفردة في الجانب الايمن من معادلة تخصيص الموارد نظرا لانها تندمج بطبيعتها في اجمالي الواردات من السلع والخدمات في الجانب الايمن في ( M ) باعتبارها مدفوعات غير منظورة .



حيث  $K'_t$  تمثل المستوى الحرج لرصيد رأس المال

وبذلك نجد أن المستوى الحرج للاحتياطيات يصبح  $(0.20 M_t)$

ويطرح القيم الحرجة لكل من الاستهلاك الخاص، والاستثمار، والاحتياطيات من المعادلة رقم (5) بعد حذف  $G_t$  نحصل على:

$$Z_t = (C_t - C'_t) + (I_t - D_t) + (M_t - 0.20 M_t) + 0.05 M_t \dots \dots \dots (8)$$

وبالتخذ في الاعتبار حاجة المجتمع الإضافية من الاستهلاك  $(\Delta NC'_t)$  وحاجته من الاستثمار  $(\Delta NK'_t)$  خلال السنة  $t$ ، وباعتبار أن:

$$(C_t - \bar{C}_t) = \Delta C, \quad (I_t - D_t) = \Delta K, \quad \text{فإن:}$$

$$Z_t = (\Delta C - \Delta NC'_t) + (\Delta K - \Delta NK'_t) + (R_t - 0.20 M_t) + 0.05 M_t \dots \dots \dots (9)$$

وبناء على ما سبق فان:  $Z_t$  هي طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية، بمعنى أنها تمثل الفائض الناتج عن المبيعات الخارجية في السنة  $t$  على مستوى المعيشة الحالي والمتنظر.

وبناء على ما سبق فان:

$$B_t = DS_t / Z_t \dots \dots \dots (10)$$

واقتراب هذا المؤشر من الواحد الصحيح يشير الى ضعف امكانيات الدولة في الوفاء بالتزاماتها الخارجية، ومن ثم تفشل في سداد ديونها وتلجأ الى طلب اعادة الجدولة.

جدول رقم (٣)

تطور بعض مؤشرات ديون مصر الخارجية بالمليون جنيه

المصادر	التاسع المحلي (٦)	الاحتياطي الدولية (٥)	الديون الخاصة (٤)	خدمة الدين (٣)	التدفق للدخل (٢)	الدين القائم (١)	السنوات
٤٢١,٨	٤٢٧١	١٤	١٤١	٢٢	١٥	٥١٧	١٩٦٩
٤٤٨,٩	٤١٤٨	٧٤	٧٧٥	١٥٢	١٦٧	٩٨٤	١٩٧٠
٤٤٨,٩	٤٢٣٩	٤١	٤٢٩	٤٥	١	٩٥٤	١٩٧١
٥٦٢,٧	٤٢١٧	١٣٥	٤٠٨	١٧٦	٦٧	١٠٥٢	١٩٧٢
٩٣١,٥	٣٧٥١	١٢٤	٤١٧	٢٠٣	٦٨٥	١٧٣٧	١٩٧٣
١٠٢٥,٣	٤٧٧٩	١١٠	٤٦٢	٢٥١	١١١٠	٢٨٤٧	١٩٧٤
١٤٠٣,١	٥٧٨٧	١٢٥	٥٢٥	٢٦١	٥٩٥	٣٤٤٢	١٩٧٥
١٧٧٨,١	٦٤٨٣	١٩٨	٦٣٥	٤٣٠	١٥٠٠	٤٩٤٢	١٩٧٦
٣٨٠٠,٥	٧٦٨٨	٢٢٩	٦٧٩	٤٨٠	٦٤٣	٥٥٨٥	١٩٧٧
٤٦١٤,٤	٩٨٤٦	٤٤٣	١٦٠٨	٧٢٨	٥٧٠٥	١١٢٩٠	١٩٧٨
٧٢٢٧,٧	١١٤٤٧	٤٤٣	١٨٢٧	٩٤٨	٧٢٨	١٢١٤٨	١٩٧٩
٧٢٢٧,٧	١١٤٤٧	٤٤٣	١٨٢٧	٩٤٨	٧٢٨	١٢١٤٨	١٩٧٩
٧٢٢٧,٧	١١٤٤٧	٤٤٣	١٨٢٧	٩٤٨	٧٢٨	١٢١٤٨	١٩٧٩
٨٧٣٢,٩	٢٤٩٩٧	١٠٧٠	٢٥٣٣	١٣٩٩	٤٠٧	١٣٨٥٦	١٩٨٠
٨٤٣٣,١	٣٠٧٢٥	٩٩١	٢٦٣٧	١٦٤٦	٩٢	١٣٩٤٨	١٩٨١
٦٣٤٧,٣	٣٥٤٣٢	٩٥٩	٣٠٧٥	١٨٤٨	٥٩٣	١٤٥٤٠	١٩٨٢
٦١٩٠,٣	٣٩٨١١	١٠١٦	٣٣٥٣	٢٥٤٠	٤١١٠	١٩٣٠٥	١٩٨٣

المصدر

أعداد (٤٥٣ و ٢٥١) السنوات ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٥/٨٤ و ١٩٨٧/٨٦ من :  
World Bank "World Debt Tables" and Annual Report, various issues.

عام ١٩٨٦/٨٥ من : البنك المركزي المصري : "تقرير مقدم الى مجلس الشعب عن الاوضاع النقدية والائتمانية خلال السنة المالية ١٩٨٦/٨٥".  
أعمدة (٥ و ٧) من البنك الاهلي المصري : "النشرة الاقتصادية" ، أعداد متفرقة عمود (٦) من الجدول رقم (٤) بالمحلق الاحصائي للفصل الثاني .  
وتم تحويل البيانات بالجنية المصري على اساس أسعار الصرف المعلنه من البنك المركزي على النحو التالي :

من ١٩٦٩ - ١٩٧٣ الجنيه : ٢,٣ دولار امريكي  
من ١٩٧٣ - ١٩٧٨ الجنيه : ٢,٥٥ رر  
من ١٩٧٩ - — الجنيه : ١,٤٣ رر

## تابع جدول رقم (٣)

يلاحظ ان حصيله الصادرات قد انخفضت عامى ٨٦/٨٥ ، ١٩٨٧/٨٦ ويرجع ذلك الى نظام الحسابات المتبع فى هاتين السنتين ، حيث تم طرح تحويلات المصريين العاملين فى الخارج من حصيله الصادرات غير المنظوره .

وتبلغ التحويلات فى هاتين السنتين ٣٣٦٩٢ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ، وحوالى ٣٠٥٠٦ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ .  
وباضافه هذه التحويلات الى حصيله الصادرات نجد الاتى :

السنه	حصيله الصادرات + التحويلات
٨٦/٨٥	٩٧١٦,٥
٨٧/٨٦	٩٢٤٠,٩

(٦٦)

جدول رقم (٤)  
الناتج المحلي والادخار والاستثمار ومعدلات النمو خلال الفترة  
(٦٠/٥٩ - ١٩٨٧/٨٦)

(بالمليون جنيه والاسعار الجارية)

	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
الاستثمار	الناتج	الادخار	الادخار	الادخار	الاستثمار	الادخار	الناتج
الناتج %	الناتج %	الناتج %	الناتج %	الناتج %	الاجمالي	المحلي	الاجمالي
١٢,٨	-	-	١٣,٢	١٧١,٤	١٧٥,٩	١٣٣٨	٦٠/٥٩
١٥,٤	٩,٣	٢٧,٦	١٤	٢٢٥,٦	٢١٠,١	١٤٦٢	٦١/٦٠
١٦,٦	٣,٥	٨٨,٧-	١٠	٢٥١,١	١٦٤,٧	١٥١٣	٦٢/٦١
١٧,٨	١١,٣	١٨,١	١١	٢٩٩,٦	١٩٥,٦	١٦٨٤	٦٣/٦٢
١٩,٨	١١,٩	٢٠,٥	١٢	٣٧٢,٤	٢٣٦,٨	١٨٨٦	٦٤/٦٣
١٦,٣	١٦,٤	٢٢,٧	١٤	٣٥٨,٤	٣٠٧,٢	٢١٩٥	٦٥/٦٤
(١٦,٥)	(١٠,٥)	(٢٢,٢)	(١٢,٨)	-	-	-	المتوسط
١٨,١	١٢,١	٩	١٢,٦	٣٧٧,٤	٣٠٩,٦	٢٤٦٠	٦٦/٦٥
١٥,٢	٣,٥	٣٥,٨	١٣,٤	٣٥٨,٨	٣٤٠	٢٥٤٥	٦٧/٦٦
١٣,٤	٦	٣,٧-	١١,٣	٢٩٢,٢	٢٨٨,٢	٢٥٥٩	٦٨/٦٧
١١,٩	٤,٨	٤٢,٩	١٢,٧	٣٣٣,٢	٣٤١	٢٦٨٢	٦٩/٦٨
١٤	١٠,٨	٢١,٢-	٩,٤	٣٥٠,٨	٢٧٩,٧	٢٩٧١	٧٠/٦٩
١٣,٨	٥,٦	٦٩,٦-	٥,٢	٣٥٥,٥	١٦٣,٤	٣١٣٨	٧١/٧٠
١٢,٦	٦,٣	٣-	٤,٩	٣٦٥	١٦٢,٨	٣٣٣٦	٧٢/٧١
١٤,٥	٣,٦-	١,٥-	١٠,٧	٤٦٥,٢	٣٤٣,٨	٣٢١٧	١٩٧٣
(١٤,٢)	(٥)	(٢,١-)	(١٠)	-	-	-	المتوسط
١٧,٢	١٦,٦	١٧,٨	١١,٧	٦٤٥,٦	٤٣٩	٣٧٥١	١٩٧٤
٢٦	٢٧,٤	١٨,٤	١٣,١	١٢٤٤,٧	٦٢٨	٤٧٧٩	١٩٧٥
٢١,٦	٢١,١	١,٩-	١٠,٥	١٢٥١,١	٦٠٩	٥٧٨٧	١٩٧٦
٢٥,٢	١٢	١٩,٣-	٧	١٦٣٦,٣	٤٧٥	٦٤٨٣	١٩٧٧
٣٠,٨	١٨,٦	١١٧,٨	٢٤,٦	٢٣٧٠,١	١٨٩٤	٧٦٨٨	١٩٧٨
٢٨,٣	٢٨,١	٢,٤	١٩,٨	٢٧٨٥,٩	١٩٤٦	٩٨٤٦	١٩٧٩
(٢٤,٩)	(٢٠,٦)	(٢٢,٥)	(١٤,٥)	-	-	-	المتوسط

## تابع جدول رقم (٤)

الاستثمار	$\Delta$ الناتج	$\Delta$ الادخار	الادخار	الاستثمار	الادخار	الناتج	السنوات
الناتج	الناتج	$\Delta$ الناتج	الناتج	الاجمالي	المحلى	المحلى الاجمالي	
٣٤,٢	٢٠,٧	٤٥,٥	٢٤,٢	٤٠٦٢,١	٢٨٧٣	١١٨٨٢	١٩٨٠
٢٢	٦٥,٣	٤,٧	١٦,٥	٤٣١٦,٢	٣٢٣٤,٤	١٩٦٣٩	٨٢/٨١
١٦,٨	١٥,٥	٤٣,٧-	٨,٤	٣٨١٨,٦	١٩٠٣	٢٢٦٨٨	٨٣/٨٢
١٧,١	١٠,٢	٢٢,٥	٩,٧	٤٢٨٣,٩	٢٤٢١,٤	٢٤٩٩٧	٨٤/٨٣
٢٢,٣	٢٢,٩	٦٣,٦	١٩,٧	٦٨٣٦,٤	٦٠٦٣	٣٠٧٢٥	٨٥/٨٤
٢١,٤	١٥,٣	١٨	١٩,٥	٧٥٩٣,٥	٦٩١١	٣٥٤٣٢	٨٦/٨٥
١٩,٣	١٢,٤	٤	١٧,٨	٧٧٠٠	٧٠٨٥,٣	٣٩٨١١	٨٧/٨٦
(٢١,٩)	(٢٣,٢)	(١٦,٤)	(١٦,٥)	-	-	-	المتوسط

المصدر : عمود (١)

السنوات (٦٠/٥٩-١٩٧٢/٧١) من د. السيد عبدالعزيز دحية : " امكانات وشروط تحقيق التنمية الذاتية ٠٠٠٠ " سبق ذكره ص (٢٧)

السنوات (١٩٧٣-١٩٨٧/٨٦) من جدول رقم (٤) بالملحق الاحصائي للفصل الرابع عمود (٢)

السنوات (٦٠/٥٩-١٩٧٣) من د. السيد عبد العزيز دحية : " امكانيات وشروط تحقيق التنمية الذاتية ٠٠٠٠ " سبق ذكره ص (٢٧) .

السنوات (١٩٧٤-١٩٨٧/٨٦) تم حسابها بالمتطابقة التالية :  $(S_t = I_t - F_t)$  حيث تشير  $S_t$  الى الادخار ،  $I_t$  الى الاستثمار ،  $F_t$  الى اجمالي التدفق للداخل وتم الحصول على بيانات  $I_t$  ،  $F_t$  من جدول رقم (٦) ، جدول رقم (٧) بالملحق الاحصائي للفصل الرابع .

عمود رقم (٣)

السنوات (٦٠/٥٩-١٩٧٢/٧١) من د. حسين محمد صالح : " تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية في ج.م.ع. " (معهد التخطيط القومي) القاهرة ، مذكرة خارجية رقم (١٤٢١) يوليو ١٩٨٦ ، الملحق الاحصائي .

السنوات (١٩٧٣-١٩٨٧/٨٦) من جدول رقم (٦) بالملحق الاحصائي للفصل الرابع .

وتم حساب النسب بمعرفة الباحث .

## الفصل الثالث

الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية

### الفصل الثالث

## " الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية "

١/٣ - مقدمة :

سوف ينصرف التحليل في هذا الفصل نحو تحديد مفهوم الكفاءة الاقتصادية والكيفية التي يمكن بها قياس هذه الكفاءة على المستوى القومي ، وعلى المستوى القطاعي . وسوف يتم استخدام دالة الانتاج الأسيه ( كوب - دوجلاس ) لقياس الانتاجية الحدية للقروض الخارجية التي استخدمت في القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد المصري .

وكان من الضروري لحساب معامل الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية أن يتم تحليل الجوانب المختلفة لتكلفة الحصول على هذه القروض من مختلف المصادر ، ومن ثم مقارنة هذه التكلفة بالانتاجية الحدية السابق حسابها . وفي نهاية الفصل سوف يتم مقارنة نتائج القياس بنتائج بعض الدراسات الأخرى .

٢/٣ - مفهوم الكفاءة الاقتصادية : Economic Efficiency

ينصرف مفهوم الكفاءة الاقتصادية في أبسط صورة الى أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع . وقد ورد ذكر مصطلح الكفاءة مبكراً في كتابات Farrell عام ١٩٥٧ ، (١) حينما اشار الى أن الكفاءة الاقتصادية تتضمن بوجه عام مكونين أساسيين لها وهما " الكفاءة الفنية Technical Efficiency ، والكفاءة التخصيصة Allocative Efficiency

(1) Michael J., Farrell; "The measurement of Production" (Journal of the Royal Statistical Society) vol. (120), No. (3), 1957 P.P. (253-281).

ويقصد بالكفاءة الفنية نجاح الوحدة الانتاجية في تحقيق أقصى ناتج ممكن من استخدام كمية معينة من الموارد (عوامل الانتاج) ، ومن أهم المقاييس المستخدمة للكفاءة الفنية هي دالة الانتاج . وعادة ما يتم التعبير عن مدخلات دالة الانتاج ( أى عوامل الانتاج ) ومخرجاتها ( أى حجم الناتج ) بصورة كمية . وينطوي هذا الامر على قياس للناتج الحدى ، او مرونة الانتاج بالنسبة لعوامل الانتاج المستخدمة . (١)

أما الكفاءة التخصيضية ، فيُقصد بها أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة فى ضوء الاسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد ، ونعنى بتخصيص الموارد ، تلك الطريقة التى يتم بها توزيع هذه الموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها ، وذلك بعد الاخذ فى الاعتبار تكاليف استخدام هذه الموارد .

فاذا أمكن التوصل الى أقصى ناتج ممكن من الناحية الفنية ، وأفضل تخصيص ممكن للموارد من الناحية التخصيضية . فيتم بذلك التوصل الى ما يسمى الكفاءة الاقتصادية . Economic Efficiency وعادة ما يندرج البحث فى الكفاءة الاقتصادية فى اطار التحليل الاقتصادى الجزئى Micro ، بحيث يقتصر التحليل على دراسة السلوك الاقتصادى للوحدات الانتاجية فى المجتمع . وبعد دراسة هذا السلوك الوحدى ، والتوصل الى نتائج محددة فانه يمكن تعميم هذه النتائج على المجموع . وتعرف هذه الطريقة فى النظرية الاقتصادية بطريقة الاستقراء Induction

(١) تعتمد نتيجة القياس للناتج الحدى او مرونة الانتاج على طبيعة وشكل الدالة المستخدمة . ففي الدالة الخطية نحصل مباشرة على الناتج الحدى ، أما فى الدالة الاسية فاننا نحصل على مرونة الانتاج .



غير أن الدراسة الحالية سوف تأخذ الاتجاه المخالف لطريقة الاستقراء ، وهو الاستنباط Deduction ، بمعنى دراسة الكل ، ثم استنباط السلوك الوحدى . ومن الممكن فى هذا الصدد استخدام بعض أساليب وأدوات التحليل الجزئى بعد تطويعها وتطبيقها على المستوى الكلى Macro ، والمستوى القطاعى Sectoral .

والصعوبة الأساسية التى تواجه عملية القياس باستخدام أدوات التحليل الجزئى تكمن فى عملية التجميع من الجزء الى الكل ، فاذا أخذنا القطاع الصناعى كمثال على عملية التجميع ، فاننا نواجه بالعديد من الصناعات التى تستخدم مدخلات مختلفة فى طبيعة تكوينها ، بحيث يصعب تجميع هذه المدخلات فى كل واحد . فالمعدات والالات المستخدمة فى صناعة الحديد والصلب تختلف عن تلك التى تستخدم فى صناعة الكيماويات ، أو صناعة الغزل والنسيج ، وهكذا .

وحسباً لهذه القضية فإنه يمكن اجراء عملية التجميع لقيم هذه الالات بالاسعار الثابتة (١) بحيث نصل فى النهاية الى قيمة رأس المال المستخدم على المستوى القطاعى من ناحية ، وعلى المستوى الكلى من ناحية أخرى .

(١) David G. Mayes: "Application of Econometrics" (1) (Prentice Hall International, London), 1981, P.

(81).

ويرى بعض الاقتصاديين أنه لاغراضه من عملية التجميع ، فكما يتم تجميع العمالة على المستوى القومى ، وكذلك الامر بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، فإنه يمكن عمل هذا التجميع بالنسبة لرأس المال ، وفى هذه الحالة فإن رأس المال يصبح كتلة واحدة ، ومن طبيعة واحدة ، وذات عمر انتاجى واحد ، ومعدل اهلاك اجمالى . انظر فى ذلك :

Nissan Liviath "The Concept of Capital in Professor Solow's Model" (Econometrica) vol. (34), No. (1) 1966, P.P. ( 220 - 224).

هذا وينطبق التحليل السابق بصفة عامة على مخرجات ( ناتج ) كل صناعة . حيث يتم التجميع لنواتج الصناعات المختلفة أخذاً في الاعتبار الاسعار الثابتة لهذه المنتجات . وبذلك نحصل على تقدير قيمي للناتج على المستوى القطاعي والكلبي كذلك . ولحسن الحظ فان الاحصاءات القومية في مصر تعطينا تقديرات قيمية للناتج على مستوى جميع القطاعات المكونة للاقتصاد القومي . وعلى ذلك فليس ثمة مشكلة بصدد بيانات الناتج الكلي والقطاعي .

ونظرا لكون دالة الانتاج الاسية ( Cobb-Douglas ) من أنسب الدوال من حيث امكانية تطبيقها ، ومن حيث تمثيلها مع فروض النظرية الحدية ( والتي تنص على تناقص الناتج الحدى لعنصر الانتاج المستخدم اذا ما تزايدت الكميات المستخدمة من هذا العنصر مع ثبات العوامل الاخرى ) فانه يمكن الاعتماد على هذه الدالة في شرح سلوك الناتج الحدى لعوامل الانتاج المستخدمة ومن ثم التوصل الى الكفاءة الاقتصادية من خلال المقارنة بين قيمة الناتج الحدى وتكلفة استخدام عوامل الانتاج .

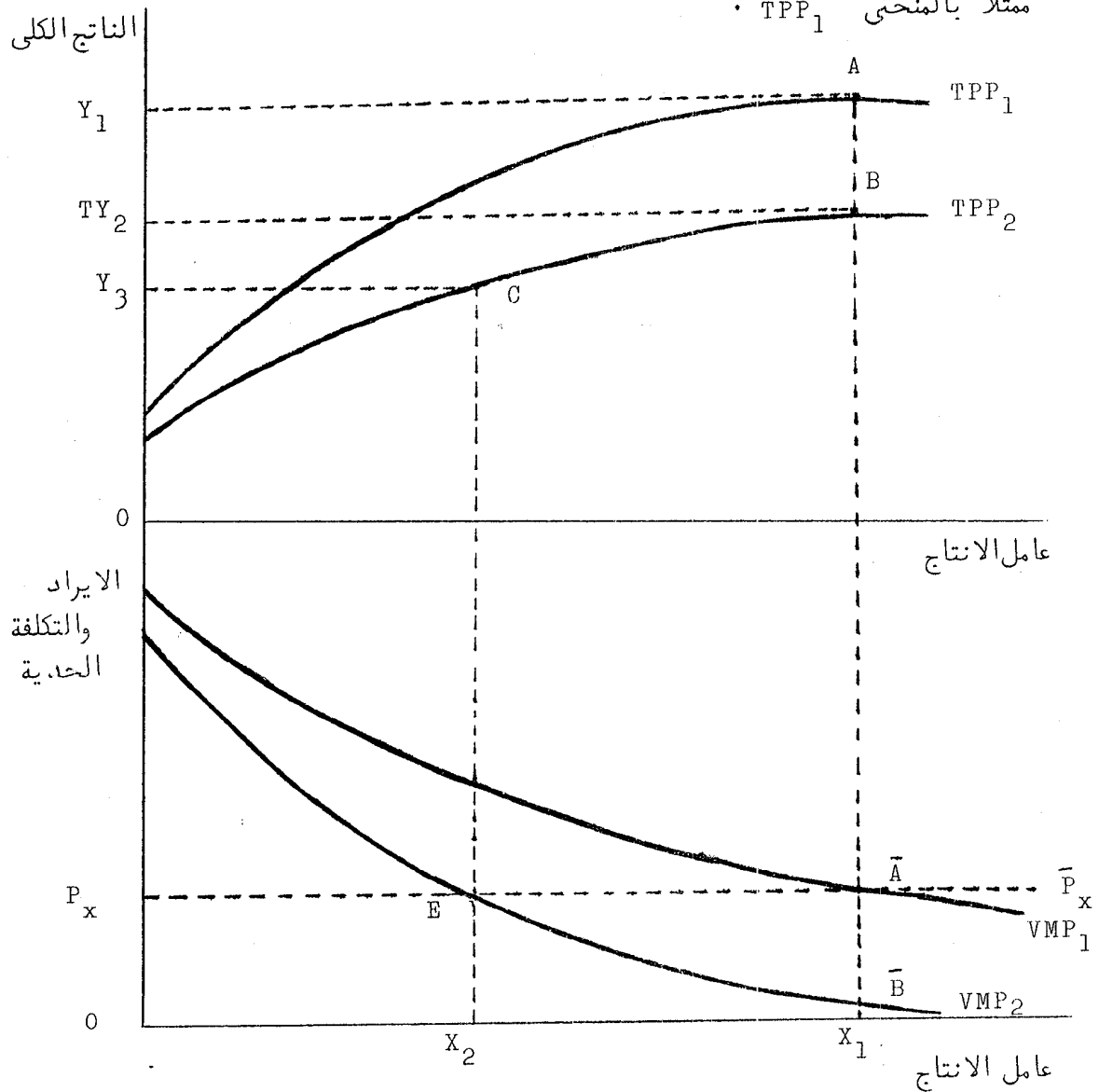
نخلص مما سبق الى أن الكفاءة الاقتصادية وفقا للنظرية الحدية تعنى تعادل قيمة الناتج الحدى لعنصر الانتاج المستخدم مع ثمن استخدام هذا العنصر أو التكلفة الحدية لاستخدامه .

هذا ويمكن توضيح التحليل السابق بالاستعانة بالرسم البياني التالي ( ١ ) .  
 بافتراض أن المنحنى  $TP^2_1$  يمثل قيد الطاقة الانتاجية ، بمعنى أقصى ناتج يمكن الحصول عليه باستخدام قدر معين من الموارد . والانتاج على هذا المنحنى يمثل نقطة الكفاءة الفنية ، أو أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة من الناحية

(1) R.W. Herdt and A.M. Mandac: "Modern technology and Economic Efficiency of Philippine Rice Farmers" (Economic Development and Cultural changes) Vol. (29), No. (2), 1981, (P (378)).

الفنية ، وأى نقطة أخرى تقع أسفل المنحنى  $TPP_1$  توضح عدم تحقق الكفاءة الفنية . وعلى ذلك فإن النقاط الواقعة على المنحنى  $TPP_2$  تمثل أوضاعاً غير كفءة من الناحية الفنية .

ويمثل المنحنى  $VMP_1$  قيمة الناتج الحدى عندما يكون الناتج الكلى ممثلاً بالمنحنى  $TPP_1$  .



( شكل رقم ١/٣٢ )

والمنحنى  $VMP_2$  يمثل قيمة الناتج الحدى عندما يكون الناتج الكلى ممثلاً بالمنحنى  $TPP_2$  . والخط الافقى المتقطع  $P_x \bar{P}_x$  يمثل تكلفة استخدام المورد

(عامل الانتاج المستخدم) وهو يأخذ خطا بافتراض عدم وجود قيود على استخدام العنصر من ناحية ، وافترض سوق تنافسية من ناحية أخرى .

وبناء على ما سبق فان الكفاءة الاقتصادية لاستخدام عنصر الانتاج . تتحقق عند النقطة ( A ) حيث تتساوى قيمة الناتج الحدى للعنصر مع تكلفة استخدامه . وحيث يتحقق ناتج كلي قدره  $Y_1$  من استخدام الكمية  $X_1$  من عنصر الانتاج .

أما النقطة (B) فانها تمثل وضعاً غير كفء نظراً لاستخدام نفس الكمية من عنصر الانتاج  $X_1$  في حين أن الناتج المحقق هو  $Y_2$  . ويتضح وضع عدم الكفاءة السابق اذا نظرنا الى المنحنى  $(VMP_2)$  ، وخط التكلفة  $(P_x \bar{P}_x)$  حيث تزيد التكلفة الحدية عن قيمة الناتج الحدى بمقدار  $(\bar{A} \bar{B})$  . والواقع أن المنحنى  $(TPP_2)$  يمكن أن يمثل حالة من حالات تحقق الكفاءة الاقتصادية ويتضح ذلك عند النقطة ( C ) ، حيث أمكن تخفيض الكميات المستخدمة من عنصر الانتاج الى المستوى  $(X_2)$  . وتحقق أقصى ناتج كلي ممكن عند المستوى  $(Y_3)$  على المنحنى  $(TPP_2)$  ، وذلك بغرض عدم وجود المنحنى  $(TPP_1)$  وعند المستوى  $(Y_3)$  فان شرط الكفاءة الاقتصادية يتحقق حيث تتساوى تكلفة استخدام العنصر مع قيمة ناتجه الحدى عند النقطة ( E ) .

وباعتبار أن القروض الخارجية تمثل بالنسبة للاقتصاد المصرى احدى المكونات الهامة للموارد الاقتصادية المتاحة ، فان دراسة الكفاءة الاقتصادية لاستخدام هذه القروض تُعد على درجة كبيرة من الاهمية نظراً لارتباط هذا الجزء من الموارد بمشكلة الاستدانة من الخارج وأعباء السداد . وتمثل الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية في تحقيق أقصى عائد ممكن من استخدامها . وتتحقق هذه الكفاءة عندما تتعادل قيمة الناتج الحدى لهذه القروض مع تكلفة استخدامها وتمثل هذه التكلفة في معدل الفائدة الذى يفرض عليها عند عقد اتفاقاتها ، فضلاً عن معدل السداد الذى يتفق عليه . (١)

(١) يتمثل معدل السداد فى مقلوب فترة الاستحقاق . وهو عبارة عن القسط المستحق من أصل القرض .

ويضاف الى ما سبق أن هناك جانب من التكاليف المرتبطة بالحصول على القرض وهى تكاليف يمكن اعتبارها من قبيل التكاليف غير المباشرة ، لانها تؤثر على الحصيلة النهائية للقرض (١) من ناحية ، وعلى كيفية استخدامه من ناحية أخرى . وبناءً على ما سبق فان التكلفة التى سوف تؤخذ فى الاعتبار عند القياس هى : ( معدل الفائدة + معدل السداد + التكلفة غير المباشرة ) .

هذا وتجدر الاشارة الى أن القروض الخارجية المتركمة والتى سوف تعالج فى هذه الدراسة على أنها رأس مال ( عنصر انتاج ) يسهم فى تحقيق الناتج القومى تختلف فى طبيعتها عن عناصر الانتاج الاخرى ويعود هذا الاختلاف الى أن هذه القروض المتركمة تكون من ناحية أخرى رصيد اللديون الخارجية مستحقة الدفع فى غضون فترة قادمة هى ( متوسط فترة الاستحقاق ) .

ولذلك يجب أن نأخذ فى الاعتبار عند قياس الكفاءة ضرورة تحقيق القروض الخارجية كعنصر انتاج لعائد يتساوى على الاقل مع مجمل أعبائها . وتتكون هذه الاعباء من ثلاثة عناصر هى :

- أ - أعباء الفوائد المستحقة عليها ( معدل الفائدة )
- ب - أقساط الديون المستحقة ( معدل السداد )
- ج - معدل التكلفة غير المباشرة

٣/٣ - كيفية قياس الكفاءة الاقتصادية :

سبق القول أن دالة الانتاج الأسمية ( كوب - دو جلاس ) هى الدالة التى

(١) الحصيلة النهائية للقرض هى القيمة الصافية للقرض بعد خصم التكاليف الناجمة عن ربط القرض بمشتريات من ناحية ، وربطه بمشروع معين من ناحية أخرى ، وتحميل القرض بتكاليف نقل السلع التى يمولها فضلا عن تحميله بأجور الخبراء والمستشارين الذين ينتمون غالبا للدولة مانحة القرض ، وسوف يتم تحليل هذه التكاليف وآثارها فيما بعد .

تعتمد عليها الدراسة في قياس الكفاءة الاقتصادية على المستوى القومي وعلى المستوى القطاعي . وفيما يلي توضيحا لكيفية قياس الكفاءة على هذين المستويين :

١ / ٣ / ٣ - كيفية قياس الكفاءة على المستوى القومي :

من المعلوم أن الشكل الاساسي لدالة ( كوب - دوجلاس ) هو عبارة عن توليفة عنصري انتاج العمل ورأس المال ، وباعتبار أن هذين العنصرين من أهم عناصر الانتاج التي يمكن الاعتماد عليها في التعرف على التغير الذي يطرأ على الناتج ، فانه عادة ما يتم وضع هذين العنصرين كمتغيرات تفسيرية في هذه الدالة والتي تأخذ الشكل التالي : (١)

$$Y_t = B_0 \cdot K_t^{B1} \cdot L_t^{B2} \dots \dots \dots \quad (3/1)$$

حيث :

Y	=	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة .
K	=	رصيد رأس المال الصافي
L	=	رصيد العمالة .
B <sub>0</sub>	=	ثابت الدالة
B <sub>1</sub>	=	مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال .
B <sub>2</sub>	=	مرونة الانتاج بالنسبة للعمل .
t	=	تشير الى الزمن .

ويمثل رصيد رأس المال ( K ) صافي الاستثمار المتراكم عبر الزمن . ولكي يمكن قياس الكفاءة الاقتصادية على المستوى القومي فلا بد من اتباع الخطوات التالية :

١ / ١ / ٣ / ٣ - حساب الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج المستخدمة :

بمفاضلة دالة الانتاج ( 3/1 ) بالنسبة لاحد عوامل الانتاج ، فاننا نحصل

(1) David G. Mayes: "Application of Econometrics". Op..  
Cit P. 79.

(٧٦)

مباشرة على قيمة الناتج الحدى لعنصر الانتاج <sup>(١)</sup> ، ويتم ذلك على النحو التالى :  
أ - مفاضلة الدالة بالنسبة لرأس المال (K)

$$\begin{aligned} dY/dK &= B1 (Bo . K_t^{B1-1} . L_t^{B2}) \\ &= B1 (Bo . K_t^{B1} . L_t^{B2}) / K_t \end{aligned}$$

وحيث أن  $(Bo . K_t^{B1} . L_t^{B2})$  عبارة عن الناتج (Y) فان

$$dY/dK = B1 (Y/K) \dots \dots \dots (3/2)$$

وحيث أن (B1) تمثل مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال ، فان قيمة الناتج الحدى لرأس المال يمكن حسابها بضرب المرونة فى مقلوب المعامل المتوسط لرأس المال / الناتج  $\cdot COR$  . وهو ما تم الحصول عليه من المعادلة رقم (3/2)

وينطبق نفس التحليل السابق على عنصر العمل (L) حيث تمثل قيمة الناتج الحدى لعنصر العمل حاصل ضرب مرونة الانتاج بالنسبة لعنصر العمل فى قيمة الناتج المتوسط لعنصر العمل . ويتضح ذلك من المعادلة رقم (3/3)

$$dY/dL = B2 (Y/L) \dots \dots \dots (3/3)$$

### ٢/١/٣/٣ - حساب التكلفة الحدية لعوامل الانتاج المستخدمة :

من المعروف أن التكلفة الحدية لعوامل الانتاج المستخدمة تتساوى مع التكلفة المتوسطة له ( ثمن استخدام العنصر ) ، وذلك بافتراض سيادة حالة المنافسة الكاملة فى اسواق هذه العناصر . غير أن الافتراض الخاص بسيادة المنافسة

(١) يلاحظ هنا أن مفاضلة الدالة يعطى قيمة الناتج الحدى وليس الناتج الحدى ، ويرجع ذلك الى أنه يتم التعبير عن المتغيرات بالاسعار الثابتة ، وبالتالى فان الناتج يعتبر قيمه وليس كمية .

الكاملة يعد قاصرا عن استيعاب الكثير من الظواهر<sup>(١)</sup> المؤثرة على أسواق عوامل الإنتاج في واقع الحياة العملية . ويمكن القول بصفة عامة أن أسواق عوامل الإنتاج في الدول النامية تتميز بالجمود ، وهو ما يعنى ضآلة التغير في أسعار عوامل الإنتاج اذا ما تغيرت قوى السوق . وعلى هذا فان التكلفة الحدية لاستخدام عنصر الإنتاج تتساوى مع تكلفته المتوسطة كنتيجة لهذا الجمود وليس نتيجة لسيادة المنافسة الكاملة في اسواق العناصر .

وبناءً على ما سبق فان التكلفة الحدية لعنصر رأس المال المستخدم تتمثل فى متوسط معدل الفائدة على هذا العنصر  $r$  ، ونفس الشيء بالنسبة لعنصر العمل ، حيث تصبح التكلفة الحدية لاستخدامه مساوية لمتوسط الاجر  $(W)$  .

### ٣/١/٣/٣ - الكفاءة الاقتصادية لاستخدام عوامل الإنتاج :

يمكن التوصل الى الكفاءة الاقتصادية لاستخدام عنصر رأس المال عن طريق مقارنة قيمة الناتج الحدى لهذا العنصر مع تكلفة استخدامه ، أى أن الكفاءة الاقتصادية لرأس المال تتحقق اذا كان

$$dY/dK = r \dots\dots\dots (3/4)$$

وينطبق نفس التحليل على كفاءة استخدام عنصر العمل ، حيث تتعادل قيمة الناتج الحدى لعنصر العمل مع تكلفة استخدامه ، أى أن

$$dY/dL = W \dots\dots\dots (3/5)$$

(١) مثل تدخل الحكومة فى أسواق العوامل لتحديد معدل الفائدة بشكل ادارى ، ووضع حد أدنى للاجور . فضلا عن وجود النقابات والاتحادات العمالية ووجود حالة احتكار الشراء فى بعض التخصصات .



وإذا لم يحدث هذا التعادل فإن هذا يعنى انتفاء الكفاءة الاقتصادية للاستخدام بما يحتم إعادة تخصيص الموارد مرة أخرى للوصول الى هذه الكفاءة .

ويمكن حساب معامل الكفاءة الاقتصادية ( E ) بقسمة قيمة الناتج الحدى على التكلفة الحدية . فإذا كانت قيمة ( E ) أكبر أو اقل من الواحد الصحيح ، فيعد ذلك دليلا على عدم تحقق الكفاءة . وعلى هذا فان شرط تحقق الكفاءة يصبح :

$$E = (VMP/MCF) = 1 \quad \dots\dots\dots (3/6)$$

حيث ( VMP ) هي قيمة الناتج الحدى ، ( MCF ) هي التكلفة الحدية للعنصر .

### ٢/٣/٣ - كيفية قياس الكفاءة على المستوى القطاعى :

يتكون الاقتصاد القومى فى مجموعه من عدد من القطاعات والانشطة الفرعية . ويمثل مجموع الدخل المتولد فى هذه القطاعات اجمالى الدخل المحلى . وقد تم تقسيم الاقتصاد القومى الى أربعة قطاعات رئيسية بما يتفق وأغراض الدراسة . وتمثل هذه القطاعات فيما يلى :

- أ - قطاع الزراعة ويشمل أنشطة الزراعة والرى والصرف واستصلاح وتعمير الاراضى .
- ب - قطاع الصناعة ، ويتضمن أنشطة الصناعات التحويلية ، والبتروى ، والثروة المعدنية ، والكهرباء ، والتشييد والانتاج الحربى .
- ج - قطاع الخدمات الانتاجية ، ويتضمن أنشطة النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس والسياحة ، والطيران المدنى ، والجهاز المصرفى .
- د - قطاع الخدمات الاجتماعية ، ويشمل التعليم والصحة والثقافة ، والتمويين والشئون الاجتماعية ، والحكم المحلى ، والاسكان ، والمال والتجارة .

هذا ويمكن قياس الكفاءة الاقتصادية لعوامل الانتاج المستخدمه فى كل قطاع اعتمادا على دالة الانتاج القطاعية . ويتشابه التحليل القطاعى للكفاءة الاقتصادية مع ذلك التحليل المستخدم على المستوى القومى . وتكرارا للقول فان الكفاءة

الاقتصادية لاستخدام الموارد في أحد القطاعات يمكن أن تتحقق اذا ما تعادلت قيمة الناتج الحدى للموارد في هذا القطاع مع قيمة الناتج الحدى له في بقية القطاعات أخذا في الاعتبار ثبات تكلفة استخدام المورد في كافة القطاعات.

٤/٣ - نموذج قياس الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية :

يعتمد النموذج المستخدم لقياس الكفاءة الاقتصادية على دالة الانتاج الأسية (كوب - دوجلاس) . ولكي يمكن قياس كفاءة استخدام القروض الخارجية فلا بد من الفصل بين رأس المال الممول بالمدخرات المحلية ، ورأس المال الممول بالقروض الخارجية (١) وسوف يتم اعتبار هذا الأخير أحد عوامل الانتاج التي تسهم في تحقيق الناتج ، وبناء عليه فان الدالة المذكورة سوف تظهر بالشكل التالي :

$$Y_t^{\alpha} = B_0 \cdot K_D^{B1} \cdot K_F^{B2} \cdot L^{B3} \dots \dots \dots (3/7)$$

حيث :

$$(٣) \text{ الرصيد الصافي لرأس المال المحلي} = K_D$$

$$(٤) \text{ الرصيد الصافي لرأس المال الاجنبي} = K_F$$

ومن المعادلة رقم (3/7) يمكن الحصول على قيمة الناتج الحدى لرأس المال

الاجنبي ، وذلك بتفاضل الدالة بالنسبة لرأس المال  $K_F$

(١) سوف يتم الاشارة الى القروض والمعونات الخارجية المتراكمة عبر الزمن على أنها رصيد رأس المال الممول بالموارد الاجنبية ، واختصارا سوف يُطلق عليه " رأس المال الاجنبي " .

(٢) حول امكانية فصل رأس المال المحلي عن الاجنبي ... انظر :

Jaime Marquez : "Foreign Exchange Constraints and Growth Possibilities in the LDCs . (Journal of Development Economics), vol. (19). 1985, P.(43).

انظر كذلك : Jonathan Eaton and Lance Taylor "Developing Countries Finance and Debt" (Journal of Development Economics) vol; (22), 1986, P. (226).

(٣ ، ٤) لحساب قيمة  $K_F, K_D$  انظر الملحق الاحصائي للفصل الثالث من الدراسة .

حيث :

$$dY/dK_F = B2 \cdot (Y/K_F) \dots\dots\dots (3/8)$$

وتعطينا المعادلة رقم (3/8) الانتاجية الحدية للجنيه المقترض من الخارج ، وذلك بفرض أن هذا الجنيه المقترض ، قد توجه بكامل قيمته الى الاستثمار .

وحيث تتطلب عملية القياس للكفاءة الاقتصادية مقارنة الانتاجية الحدية بالتكلفة الحدية لاستخدام القروض الخارجية ، فانه يمكن حساب التكلفة الحدية لاستخدام القروض الخارجية كما يلي :

$$R_t = rK_F \dots\dots\dots (3/9)$$

$$A_t = \alpha K_F \dots\dots\dots (3/10)$$

$$DSP = (r + \alpha) K_F \dots\dots\dots (3/11)$$

حيث :-

$R_t$	تشير الى مجموع الفوائد المستحقة في السنة $t$
$A_t$	الى الاقساط المستحقة في السنة $t$
$r$	الى معدل الفائدة السنوى على القروض الخارجية
$\alpha$	الى معدل السداد ( مقلوب فترة الاستحقاق )
DSP	الى مجمل التكلفة السنوية المباشرة (أعباء خدمة الدين) .

ومن المعادلة رقم (3/11) فان التكلفة الحدية لرأس المال الاجنبى هي :

$$dDSP/dK_F = (r + \alpha) \dots\dots\dots (3/12)$$

ومن المعادلتين رقم (3/8) ، (3/12) يمكن الحصول على معامل الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية (E) كما يلي :

$$E = (dY/dK_F) / (dDSP/dK_F) = B2 (Y/K_F) / (r + \alpha) \\ = B2 / (r + \alpha) / (K_F / Y) \dots\dots\dots (3/13)$$

وتحقق الكفاءة يستلزم أن تكون قيمة  $E$  المحسوبة من المعادلة رقم (3/13) مساوية للواحد الصحيح . فإذا كانت قيمة  $E$  أكبر من الواحد الصحيح فإن هذا يؤكد من ناحية عدم تحقق الكفاءة الاقتصادية ، ومن ناحية أخرى استمرار حاجة الاقتصاد القومي أو القطاع لمزيد من الاستثمارات . (١) أما إذا كانت قيمة هذا المعامل أقل من الواحد الصحيح فيدل ذلك على تجاوز الاقتصاد الحد الكفء للاقتراض ، وبالتالي ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد أو القطاع عن تلقي المزيد من الاستثمارات أو القروض .

والواقع أن معيار الكفاءة الاقتصادية معيار نسبي ، حيث يعتمد من ناحية على تكلفة الاستخدام ، ومن ناحية أخرى على إنتاجية هذه القروض في استخدام معين بالمقارنة بإنتاجيتها في الاستخدامات البديلة .

ويقصد هنا بالاستخدامات البديلة ، تلك المجالات التي يمكن أن توجه إليها القروض . فقد يوجه القرض إلى الاستهلاك ، أو إلى الاستثمار . وحيث أننا افترضنا أن القروض والمعونات توجه بالكامل إلى الاستثمار ، فتصبح المقارنة قاصرة على مجالات الاستخدام القطاعية للقروض . ويعنى ذلك أن الإنتاجية الحدية للقروض في أحد القطاعات يتم مقارنتها بالإنتاجية الحدية للقروض في القطاعات الأخرى أخذاً في الاعتبار تكلفة استخدام القروض في هذه القطاعات .

وحيث أنه قد تم تقسيم الاقتصاد القومي إلى أربعة قطاعات فرعية ، فإن الكفاءة الاقتصادية بالفهوم القطاعي يمكن أن تتحقق إذا ما توافر الشرط التالي :

$$\frac{VMP}{(r + \alpha)} = \frac{VMP}{(r + \alpha)} = \frac{VMP}{(r + \alpha)} = \frac{VMP}{(r + \alpha)} \dots (3/14)$$

(1) Reuven Glick & Homi Kharas: "The Cost and Benefits of Foreign Borrowing" (The Journal of Development Studies) vol. (22), No. (2); 1986, P. (285).

حيث

VMP تشير الى قيمة الناتج الحدى فى القطاع .

(  $r + \alpha$  ) تشير الى معدل التكلفة الحدية المباشرة فى القطاع

وتشير ( A ) الى قطاع الزراعة ، ( I ) الى قطاع الصناعة ، ( S )

الى قطاع الخدمات الانتاجية ، ( 0 ) الى قطاع الخدمات الاجتماعية .

وعدم تحقق الشرط السابق يعنى سيادة حالة من عدم الكفاءة ، بما يحتم ضرورة اعادة تخصيص Reallocation القروض على القطاعات بما يضمن حدوث تغيرات فى الانتاجية الحدية تساعد على تحقق الشرط السابق ذكره .

ويُعد الشرط السابق شرطا ضروريا لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ، ولكنـه غير كاف للحكم على كفاءة استخدام القرض من عدمه . وترجع عدم الكفاية الى اهماله لبعض جوانب التكلفة المصاحبة لاستخدام القروض الخارجية ، وهى التكلفة التى سبق الاشارة اليها بالتكلفة غير المباشرة . ولهذا سوف يتم تعديل التكلفة لى تأخذ فى اعتبارها هذه التكلفة غير المباشرة التى سوف يتم افتراض معدل مناسب لها . ( ١ )  
وبذلك تتضمن التكلفة الحدية لاستخدام القرض ما يلى :

أ - معدل الفائدة

ب - معدل السداد

ج - معدل التكلفة غير المباشرة .

وثمة طريقة حسابية أخرى يمكن استخدامها لبيان تأثير القروض الخارجية على معدل نمو الناتج الاجمالي والقطاعي ، حيث يمكن استخدام نتاج ج التقدير من المعادلة رقم ( 3/7 ) لحساب معدل النمو الراجع لتدفق القروض ، ويمكن بيان هذه الطريقة كما يلى :

( ١ ) سوف يتم تحليل التكاليف غير المباشرة فى الجزء الخاص بحساب التكلفة المستخدمة فى قياس الكفاءة الاقتصادية .

حيث أن المرونة الدخلية لرأس المال الاجنبي هي :

$$B2 = \frac{dY}{Y} \div \frac{dK_F}{K_F} \dots \dots \dots (3/15)$$

فان معدل النمو الراجع للقروض الخارجية يصبح :

$$dY/Y = B2 (dK_F/K_F) \dots \dots \dots (3/16)$$

ويعد المعيار السابق معيارا مكملًا لمعيار الانتاجية الحدية للحكم على كفاءة استخدام القروض الخارجية من عدمه .

### ٥/٣ - نتائج تقدير الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية :

قبل عرض نتائج القياس وتحليلها على المستوى القومي والقطاعي ، فانه ينبغي تحديد أسلوب التقدير المستخدم وطريقة حساب البيانات غير المتوافرة بالنسبة لبعض المتغيرات . ونظرا لان تقدير معامل الكفاءة يتطلب حساب قيمة الناتج الحدي والتكلفة الحدية ( وهي متساوية بالنسبة لجميع القطاعات ) فانه سيتم أولا تحليل الجوانب المختلفة للتكاليف ، ثم حساب قيمة الناتج الحدي تمهيدا لتقدير معامل الكفاءة على المستوى القومي والقطاعي .

### ١/٥/٣ - أسلوب التقدير وطرق اعداد البيانات :

عند تقدير دالة الانتاج المستخدمة في القياس تم تحويلها الى الشكل اللوغاريتمي لكي تأخذ الشكل التالي :

$$\text{Log } Y_t = B_0 + B_1 \text{ Log } K_{D_t} + B_2 \text{ Log } K_{F_t} + B_3 \text{ Log } L_t \dots \dots (3/17)$$

وقد تم استخدام أسلوب المربعات الصغرى العادي ( OLS ) في التقدير . وعن طريق التفاضل الجزئي لدالة الانتاج بعد تقديرها أمكن الحصول على قيمة الناتج الحدي لرأس المال الاجنبي .

أما فيما يتعلق بمشاكل البيانات ، فقد أمكن التغلب عليها بحساب ما هو غير متوافر منها ، وطريقة الحساب في هذا الصدد تقوم على أسس علمية ومنطقية سليمة .<sup>(١)</sup> والمأخذ الوحيد على هذه الطريقة انما ينصب على افتراض معدلات للاهلاك الرأسمالي ، غير أنه لا مناص من هذا الافتراض بغرض القيام بحساب رصيد رأس المال . وقد أجرى التقدير لدوال الانتاج على اساس الاسعار الثابتة لجميع المتغيرات .<sup>(٢)</sup>

### ٢/٥/٣ - تحليل تكاليف استخدام القروض الخارجية :

الواقع أن تجربة مصر مع الاقتراض الخارجي في الفترة الراهنة قد شهدت تنوعا في مصادر الحصول على هذه القروض . وعادة ما تختلف الشروط المصاحبة لكل مصدر وفقا لطبيعته . وتتراوح هذه الشروط بين التحكم الكامل والحرية الكاملة في استخدام القروض .

وبصرف النظر عن معدل الفائدة ومعدل السداد ، فان طبيعة الشروط المصاحبة للقروض تخلق تكاليف اضافية تتحملها الدولة المقترضة ويمكن تسميتها هذه التكاليف بالنكاليف غير المباشرة

وفيما يلي نورد تحليلا لكلا النوعين من الابعاء والتكاليف المباشرة وغير المباشرة .

- 
- (١) انظر في طريقة الحساب ، والبيانات المحسوبة ، ومعدلات الاهلاك المصاحبة للاحصائي للفصل الثالث .
- (٢) انظر في المكمش المستخدم في التحويل الى الاسعار الثابتة هوامش الجداول بالملحق الاحصائي .

## ١ / ٢ / ٥ / ٣ - التكاليف المباشرة لاستقدام القروض الخارجية :

تتمثل التكلفة المباشرة للحصول على قروض خارجية في معدلات الفائدة التي تفرض على هذه القروض. فضلا عن أقساط سداد الاصل. وعادة ما يطلق على مجموع الفوائد وأقساط الدين مصطلح " أعباء خدمة الدين " أو مدفوعات خدمة الدين . DSP  
ويبين الجدول رقم (١ / ٣) تطور متوسط شروط الاقتراض الخارجي لمصر.

## جدول رقم (١ / ٣)

تطور متوسط شروط الاقتراض الخارجي للاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٦-٢٣)

السنوات	متوسط معدل الفائدة	متوسط فترة الاستحقاق	متوسط فترة السماح	نسبة عنصر المنحة
١٩٧٣	٤,٦	٢٤,٨	٩,١	٣٥,٥
١٩٧٤	٦,٧	٢٣,٦	٩,٨	٢٦,٧
١٩٧٥	٤,٩	٢٥,٣	١٣	٣٩,٨
١٩٧٦	٥,٣	٢٦	٧,٧	٣٥,٤
١٩٧٧	٥	١٨,٩	٥,٤	٣١,٧
١٩٧٨	٤,٨	٢٧,٥	٥,٥	٤٠,٢
١٩٧٩	٦,٢	٢٥,٣	٥,٣	٢٩,٢
١٩٨٠	٥,٨	٢٦,١	٥,٥	٣٣
١٩٨١	٢٢	٤,٣	٤,٣	٢١
١٩٨٢	٨,٦	٢٢,١	٣,٩	١٢,١
١٩٨٣	٨,٨	٢١,٦	٤,٣	١٠,٣
١٩٨٤	٦,٩	١٧,٩	٤,٢	٢٥,٢
١٩٨٥	٦,٥	١٦	٤,٥	٢٠
١٩٨٦	٨,٨	٢٣	١٠	٢٤
المتوسط	٦,٤	٢٢,٩	٦,٦	٢٣,٤

المصدر : World Bank, World Debt tables, "External Debt of Developing countries", Various Issues.



ويتضح من الجدول السابق أن متوسط معدل الفائدة على القروض الخارجية كان يدور حول معدل قدره ٦,٤% خلال الفترة. ويخفى هذا المتوسط بطبيعة الحال اتجاهات التغيير في معدل الفائدة عبر الفترة. ففي حين بلغ هذا المعدل ٤,٦% عام ١٩٧٣ نجده قد ارتفع الى ٨,٨% عام ١٩٨٣، ثم عاود الانخفاض ليصبح ٦,٥% عام ١٩٨٥. وارتفع الى ٨,٨% عام ١٩٨٦.

والامر الهام الذي يعكسه تطور معدلات الفائدة بالزيادة عبر الفترة هو ارتفاع تكلفة الحصول على القروض الخارجية. على أن الامر الجدير بالذكر هنا هو أن معدل الفائدة في حد ذاته لا يمثل مشكلة كبيرة بصدد أعباء هذه الديون ويتضح ذلك بصفة خاصة اذا نظرنا الى هذه المعدلات في وضع المقارنة مع معدلات التضخم المحلية والعالمية. (١)

والواقع أن معدل الفائدة لا يمكن الاعتماد عليه بمفرده لتقويم كفاءة استخدام القروض واسهامها في زيادة معدلات النمو من عدمه. كما لا يجوز أن نقارن معدلات الفائدة بمعدلات نمو الدخل. (٢) ولكن التقويم الحقيقي للقروض الخارجية لا يد وأن يأخذ في اعتباره جوانب عديدة لتكلفة الحصول على هذه القروض اضافة الى معدلات الفائدة. وتشمل أقساط سداد القروض من وجهة نظر الباحث جانباً هاماً من جوانب التكلفة المباشرة والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تقويم كفاءة هذه القروض. ويرجع ذلك في واقع الامر الى معالجة القروض عند استخدامها كأحد عوامل الانتاج. وفي هذا الاطار فانه يمكن اضافة "معدل السداد" الى

(١) لدراسة تأثير التضخم على مدفوعات خدمة الدين انظر : البنك الدولي : "تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥" سبق ذكره ص (٤٠).

(٢) يشير د. محمد محمود الامام الى ضرورة أن يكون معدل النمو اكبر من معدل الفائدة على القروض الخارجية حتى يمكن أن تتحقق فائدة من هذه القروض انظر في ذلك :

M.M. El-Imam: "The Role of Foreign Capital in Long term Development" (The Institute of National Planning) Memo, No. (1156); 1967, P. (2).

معدل الفائدة لحساب التكلفة المباشرة لاستخدام القروض الخارجية .

وبناء على ما سبق فان التكلفة المباشرة للقروض الخارجية تصبح :

( أ ) متوسط معدل الفائدة ويبلغ ٦,٤٪ خلال الفترة

( ب ) متوسط معدل السداد ويبلغ  $( \frac{1}{22,9} )$  أو ٤,٤٪ خلال الفترة

وبذلك فان التكلفة المباشرة تصل الى حوالي ١٠,٨٪ خلال الفترة .

٢ / ٢ / ٥ / ٣ - التكاليف غير المباشرة لاستخدام القروض الخارجية :

هناك جوانب متعددة للتكاليف غير المباشرة الناجمة عن استخدام القروض الخارجية

وترجع هذه التكاليف بصفة أساسية الى طبيعة الشروط التي تنطوي عليها عملية الاقتراض<sup>(١)</sup> وعادة ما تؤثر هذه الشروط في جانبين . أما الجانب الاول فهو التكلفة الاضافية التي تتحملها الدولة المقترضة من جراء ربط القرض بمشتريات من الدولة المانحة . وهذا الربط يؤثر في أسعار التوريد الخاصة بالسلع التي يمولها القرض ، أما الجانب الثاني فيتعلق بانتاجية القرض نفسه . وفي هذا الصدد نلاحظ ما يلي :

أ - اذا لم يتم التوريد للسلع الممولة بالقرض في المواعيد المناسبة ( وهو ما يحدث غالبا بسبب بدء وتعقيد الاجراءات الخاصة بدراسة وتنفيذ المشروعات الممولة بالقرض ) فان ذلك يحدث اختلالات في البرنامج الاستثماري . ويعكس ذلك عدم تحقيق أقصى استفادة ممكنة من استخدام القرض . وقد يؤدي هذا الامر الى انخفاض انتاجية القرض وضعف اسهامه في معدل النمو .

(١) قد تكون هذه الشروط مزدوجة بمعنى ربط القرض بمشتريات من الدولة المانحة وربطه بمشروع محدد ، انظر في ذلك :

Gerald M. Meier: "Leading Issues in Economic Development"

(Oxford University Press) New York, Third Edition;

P. (358).

ب - قد يؤدي ربط القرض بمشتريات من الدولة المانحة الى توريد سلع غير ملائمة من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية<sup>(١)</sup> . فمن الناحية الفنية قد تكون السلع البورده ذات تكنولوجيا غير مناسبة بما يؤدي في نهاية الامر الى عدم فهم واستيعاب هذه التكنولوجيا من جانب القائمين على المشروع ، والى عدم قدرة هذه التكنولوجيا على الاندماج مع أساليب التقنية المحلية ومن ثم تتوقف المشروعات لفترات طويلة ، ويتعثر استخدام القرض بكفاءة مما يضعف انتاجيته أو قل تنعدم هذه الانتاجية في مثل هذه الحالة . . . . . ويذكر وارين س. يوم أحد خبراء البنك الدولي ونائب الرئيس أن هناك " مجموعة مؤثرة من القوى تمثل عقبة رهيبه أمام التغيير ، فحين تُربط المعونة بتوريد المعدات من البلد المانح - وهي سياسة واسعة الانتشار بقدر ما هي مؤسفة - فان هذا يسبىء الى حرية اختيار التكنولوجيا المناسبة " (٢) .

ج - عادة ما يؤدي ربط القرض بمشروع معين أو قطاع معين الى عدم تحقق انتاجية تذكر من استخدام هذه القروض في الاجل القصير ، ويرجع ذلك الى عاملين :

الاول - يتمثل في أن تنفيذ المشروع قد يمكث فترة طويلة قبل أن يبدأ في الانتاج . وهي الفترة التي يطلق عليها فترة التفرغ " Gestation Period " ومن ثم فان الاجل القصير لا يسمح بتقويم المشروع ودراسة انتاجيته ومدى اسهامه في معدل النمو .

(١) تتمثل النواحي الاقتصادية في ارتفاع اسعار التكنولوجيا غير الملائمة من ناحية فضلا عن عدم قدرتها على امتصاص جانب من فائض العمالة من ناحية أخرى ومن ثم فهي لا تسهم في حل مشكلات البطالة . ومن الناحية الاجتماعية فقد تؤدي عدم ملائمة التكنولوجيا الى حدوث تأثيرات بيئية غير سليمة مثل ارتفاع درجة التلوث لمكونات البيئة .

(٢) وارين س. يوم وستوكز م. تولبيرت: " الاستثمار في التنمية ، دروس من خبرة البنك الدولي " (مجلة التمويل والتنمية) مجلد (٢٢) رقم (٤) ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ٢٧ .

الثانى - أن المشروع قد ينتمى الى قطاع البنية الاساسية وهو الامر الغالب فى معظم اتفاقيات القروض الخارجية وعندئذ فان تقويم ودراسة الانتاجية فى الاجل القصير تصبح امرا صعبا ، حيث تسهم مشروعات البنية الاساسية بعد فترة طويلة وبشكل غير مباشر فى ارتفاع مستوى الانتاجية وتحقق معدلات معقولة من النمو .

د - قد تنخفض انتاجية القروض الخارجية لاسباب أخرى يمكن ذكر بعض منها على النحو التالى :

- ١ - انفاق نسبة كبيرة من القرض على السلع الاستهلاكية ، وهو أمر لا علاقة له بالاستثمار والنمو .
- ٢ - استقطاع نسبة كبيرة من حصيلة القرض تدفع كأجور ومرتببات للخبراء والمستشارين الذين يتم استخدامهم للإشراف على تنفيذ المشروع وهم غالبا ما ينتمون الى الدولة مانحة القرض .
- ٣ - انفاق جانب من القرض على نقل السلع الموردة ، حيث تحمل تكلفة النقل على حساب المشروع .

هذه باختصار شديد هى بعض جوانب التكلفة غير المباشرة ، ونظرا لاختلاف طبيعة الشروط حسب مصدر وجهة الاقراض ، فسوف يتم ايجاز شروط كل مصدر على حده حتى يمكن معرفة تأثير هذه الشروط على التكلفة غير المباشرة للقروض الخارجية هذا ويمكن تقسيم مصادر الاقراض الدولى لمصر على اساس اختلاف طبيعته الشروط المصاحبة لقروض كل مصدر كما يلى :

١ / ٢ / ٢ / ٥ / ٣ - قروض مجموعة البنك الدولى والصناديق العربية :

يمكن القول أن قروض البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية تمنح على أساس تجارية بحتة ، وهذا يعنى أن هناك تكلفة مباشرة تنتج من الحصول على هذه القروض ، وتمثل هذه التكلفة المباشرة فى اجمالى مدفوعات خدمة الدين المستحقة

للبنك الدولي والهيئات التابعة له . غير أن الامر لا يقتصر على التكلفة المباشرة فقط فهناك جانب آخر للتكلفة سبق الاشارة اليه ، وهو " التكلفة غير المباشرة " .

ويلاحظ بصفة تامة أن البنك لا يقرض الدول لتمويل شراء الاسلحة والمعدات العسكرية ، كما لا ترتبط قروضه بالعجز الخارجى الذى يصيب موازين المدفوعات وازافة الى ذلك فان البنك لا يقرض الدولة أموالا سائلة تستخدمها فى سداد التزاماتها الخارجية . (١)

وتمتاز قروض البنك عن غيرها من القروض فى أسلوب استخدامها ، حيث يتبع البنك اجراءات محددة فى شأن منح هذه القروض ، وتتمثل هذه الاجراءات فى اختيار ودراسة المشروعات المزمع تمويلها . (٢) وعند الموافقة على التمويل يتم عقد مناقصات دولية لتمويل المشتريات من السلع والخدمات اللازمة للمشروع . وفى بعض الحالات ( خاصة اذا كان حجم المشتريات صغيرا ) يتم عمل مناقصة محلية لتوريد هذه السلع . (٣) وعادة لا يقصر البنك اتفاق قروضه على الشراء من سوق دولة معينة ولكنه يترك المناقصة مفتوحة لتقديم العطاءات من جانب جميع الدول الاعضاء فى البنك . (٤)

(١) محمد عبد الغفار محمد : " دور البنك الدولي فى تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية مع دراسة خاصة عن مصر ١٩٧٠-١٩٨٠ " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٥ .

(٢) وارين سن. بوم : " دورة مشروعات البنك الدولي ( مجلة التمويل والتنمية ) ، ملحق الاهرام الاقتصادى ، رقم (١٥) ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٧ - (٢٨) .

(٣) وارين سن. بوم . تولبيرت : " الاستثمار فى التنمية . . . " سبق ذكره ، ص (٣٦) .

(٤) يلاحظ أن البنك يقصر الدخول فى المناقصة على الدول الاعضاء فيه ، وهذا يعنى استبعاد الدول الاشتراكية غير الاعضاء من الدخول فى المناقصة لتوريد السلع اللازمة للمشروع ، انظر فى ذلك :-

محمد عبد الغفار محمد : " دور البنك الدولي . . . " سبق ذكره ، ص (١٠٧) .

ويترتب على الاجراءات السابقة ضمان الحصول على السلع اللازمة للمشروع بأرخص الاسعار . ويعد هذا الامر في حد ذاته ميزه تحصل عليها الدولة المقترضة غير أن الامر الجدير بالذكر هنا هو تركيز البنك على تمويل مشروعات البنية الاساسية . وتكمن التكاليف غير المباشرة لقروض البنك في نمط تخصيص هذه القروض على القطاعات المختلفة ، وفي عدم ملائمة التكنولوجيا المستوردة في بعض الاحيان فضلا عن تحميل المشروع الممول بتكاليف الدراسات التمهيديّة للمشروع وأجور الخبراء والفنيين الذين يتم استخدامهم للاشراف على المشروع واجراء الدراسات الخاصة به .

أما عن قروض التعديل الهيكلي Structural Adjustment Loans والتي بدأ البنك في منحها منذ عام ١٩٨٠ فانها تنطوي على مجموعة من الشروط تتطلب ضرورة دخول الدولة في مناقشة مع مندوبي البنك حول السياسات الاقتصادية الكلية ، وامكانية تغيير وتعديل هذه السياسات بما يتفق مع وجهة نظر البنك . وعادة ما تتناول المناقشة الجوانب التالية : (١)

- أ - كفاءة استخدام الموارد ، وأولويات الاستثمار .
- ب - سياسات الاسعار والحوافز والقطاع العام .
- ج - سياسة الميزانية العامة ، ويدخل فيها الجوانب المتعلقة بالضرائب والنفقات ، وأسعار الفائدة .
- د - التجارة الخارجية ، والسياسات التجارية المطبقة .

(١) د . سعيد النجار : " التطورات الجديدة في النظام المالي الدولي " ( مجلة مصر المعاصرة ) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، العددان (٤٠٩ ، ٤١٠) ، يوليو و اكتوبر ، ١٩٨٧ ، القاهرة ، ص (١٩) .

انظر أيضا :

كونستانتين ميكالوبولوس : " اقراض البنك الدولي للتكيف الهيكلي " ( مجلة التمويل والتنمية ) مجلد (٢٤) ، رقم (٢) ، يونيو ١٩٨٧ ، ص (٨) .

ونظرا لكون هذا النوع من القروض يتضمن ضرورة تصحيح السياسات الاقتصادية الكلية فقد اطلق عليها : " قروض السياسات " Policy based Lending  
 تميزا لها عن قروض المشروعات (٢) Project Lending . ومن الجدير بالذكر أن مصر لم تحصل على هذه النوعية من القروض حتى عام ١٩٨٧ .

وتتفق قروض البنك الدولي من حيث الشروط التي تنطوي عليها مع قروض مؤسسة التمويل الدولية ، وقروض الصناديق والهيئات العربية .

هذا وقد قام البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية بتمويل ثمانية وستين مشروعا في مصر خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٦) ، وبتكلفة بلغت حوالي ٣٦٨٩ مليون دولار . ويوضح الجدول رقم (٢/٣) توزيع هذه القروض على القطاعات وفق التقسيم المقترح في هذه الدراسة

#### جدول رقم (٢/٣)

بيان تراكمي بقروض البنك الدولي وهيئة التنمية لمصر حسب القطاع خلال الفترة (٧٣-١٩٨٦) بالمليون دولار

عدد المشروعات	الاجمالي	خدمات اجتماعية	خدمات انتاجية	الزراعة	الصناعة	قيمة
٦٨	٣٦٨٩	٢٦٨,٤	٨٦٠,٤	٧٢٧,٧	١٨٣٢,٥	
	١٠٠	٧,٣	٢٣,٣	١٩,٧	٤٩,٧	%

المصدر : : البنك الدولي : التقارير السنوية ، الاعداد من ١٩٧٣ - ١٩٨٧ .

ويتضح من الجدول رقم (٢/٣) أن قطاع الصناعة قد حصل على حوالي ٤٩,٧% من اجمالي القروض. وترجع هذه النسبة المرتفعة الى أن التقسيم القطاعي

(١) د . سعيد النجار : " التطورات الجديدة " سبق ذكره ، ص (٢٠) .





مليون دولار أمريكي . (١)

وتنقسم برامج المعونة الأمريكية الموجهة الى مصر وفقا لطبيعتها الى أربعة أقسام يمكن ايجازها على النحو التالي : (٢)

- أ - برنامج القانون العام ٤٨٠ لفائض الحاصلات الزراعية : PL 480  
وقد بلغت المعونات التابعة لهذا القسم حوالي ٢٩٥٠ مليون دولار ،  
وبما نسبته ٢٢٪ من الاجمالي خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٧) .
- ب - برنامج الاستيراد السلعي : Commodity Import Program CIP  
وتبلغ القروض والمعونات التي تدفقت الى مصر طبقا لهذا البرنامج حوالي  
٣٨١٧ مليون دولار ، وبما نسبته ٢٩٪ من الاجمالي خلال نفس الفترة .
- ج - برنامج المشروعات : Economic support Fund ESF  
وقد بلغت قروض ومعونات هذا البرنامج حوالي ٥٤٥٧ مليون دولار ،  
وبنسبة ٤١٪ من الاجمالي
- د - التحويلات النقدية المباشرة : Cash Transfer  
ويدخل تحت هذا القسم تلك التحويلات النقدية التي منحت للحكومة  
المصرية بدءا من عام ١٩٨٤ . وتهدف الحكومة المصرية من الحصول  
على هذه التحويلات الى التخفيف من مشكلة عجز ميزان المدفوعات  
المصرى ، فضلا عن دعم جهود الاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد  
المصرى . وقد بلغت هذه التحويلات حوالي ٩٢٦ مليون دولار بما  
نسبته ٧١٪ خلال الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٧ .

(1) Agency For International Development: "United States Economic Assistance to Egypt", status Report, September, 1988, Annex B.

(2) Ibid, Annex B.

وتوجه القروض والمعونات الواردة في البرامج السابقة الى قطاعات وأنشطة فرعية يمكن توضيحها كما يلي : (١)

أولا : برنامج القانون العام ٤٨٠ :

ويتضمن هذا البرنامج ثلاثة أبواب فرعية يمكن ايجازها على النحو التالي :

الباب الاول : ويتضمن هذا الباب قروضا بأسعار فائدة منخفضة تخصص لشراء السلع الزراعية ، خاصة القمح ودقيقه . وكانت شروط عقد هذا النوع من القروض في الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٧٧ كما يلي : (٢)

أ - فترة سداد عشرون عاما

ب - فترة سماح سنتان

ج - ٢٪ معدل فائدة خلال فترة السماح

د - ٣٪ معدل فائدة خلال الفترة الباقية .

ومنذ عام ١٩٧٨ تغيرت الشروط السابقة على النحو التالي :

أ - فترة سداد أربعون عاما .

ب - فترة سماح عشر سنوات .

ج - لم تتغير أسعار الفائدة عن الفترة السابقة

الباب الثاني : وتأتي تدفقات هذا الباب في صورة منح مقدمة من مؤسستين

خيريتين في الولايات المتحدة الأمريكية وهما " اتحاد تعاونيات الغوث الأمريكى

CARE ، " وهيئة الغوث الكاثوليكية CRS" (٣) وتمثل معونات هذا الباب

في زيوت بعض الحبوب ، والقمح ودقيقه ، وبودرة اللبن ، وزيوت الخضروات

والبرغل . . . . الخ .

(١) يعتمد هذا التحليل على التقرير الصادر عن هيئة المعونة الأمريكية بالقاهرة

في سبتمبر عام ١٩٨٨ باللغة الانجليزية .

(2) Ibid, P.2

(٣) د . محمد سمير مصطفى : " مساعدات الغذاء . . . سبق ذكره . ص ١٩ .

- وتهدف المؤسسات السابقة من تقديم هذه المعونات الى :
- ١ - تقليل معدل وفيات الاطفال والامهات بتقديم بعض الوجبات الغذائية أثناء فترة الرضاعة .
  - ٢ - تقديم وجبات غذائية للاطفال الصغار في مراكز هيئة كير CARE وملاجىء الايتام ، وعائلات البدو في سيناء وأطفال المدارس الابتدائية .
- هذا وقد بلغت جملة معونات هذا الباب حوالى ١٧٦٩ مليون دولار أمريكى خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى ١٩٨٧ . (١)

الباب الثالث -- وهو عبارة عن برنامج من خمس سنوات (١٩٧٩ - ١٩٨٤) ، وتبنته الحكومة المصرية بالتعاون مع الحكومة الامريكية . ويهدف الى تحسين البنية الاساسية فى القطاع الريفى ، وتقديم الخدمات الاساسية لسكان الريف مشـل تنفيذ مشروعات المياه النقية ، والصرف الصحى ، والطرق ٠٠٠٠ الخ وقد بلغت معونات هذا البرنامج خلال السنوات الخمس حوالى ٧٢ مليون دولار . (٢)

وتتشابه شروط هذا الباب مع شروط الباب الاول . وقد اتفق مع هيئة المعونة الامريكية على أن تعفى الحكومة المصرية من إعادة سداد هذه القروض بشرط أن يتم استخدام حصيلة بيع المعونة فى امداد مجالس القرى بالتمويل اللازم لتنفيذ مشروعات الخدمات الاساسية . وقد تحقق هذا الامر بالفعل ، حيث تم مساندة الحكومات المحلية لواحد وعشرين محافظة فسي برامج مشروعات الخدمات الاساسية فى القرى . (٣)

ثانيا : برنامج الاستيراد السلعى : Commodity Import. program. CIP.

والهدف من معونات هذا البرنامج هو امداد الاقتصاد المصرى بالواردات

5(1) Agency for International Development: "United State.."

Op....Cit. P. 3.

(2) Ibid, P. 4

(3) Ibid, P. 4

المطلوبة لدعم مستوى الاستهلاك الجارى ، والاستثمار والانتاج . وتخصص معونات ( قروض ومنح ) هذا البرنامج لكل من الهيئات الحكومية والقطاع الخاص وتستهدف شراء السلع والخدمات الأمريكية الصنع . وتمثل هذه السلع بصفة أساسية فى المعدات والآلات وقطع الغيار . ومواد خام ، و سلع نصف مصنعة ، فضلا عن بعض السلع الاستهلاكية . وقد بلغت اجمالى التخصيصات وفقا لهذا البرنامج حوالى ٣٨١٧ مليون دولار خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧) . (١)

أما عن الشروط المالية التى تمنح على أساسها قروض ومنح هذا البرنامج فهى كالاتى :

- أ - قروض بأسعار فائدة ميسرة وفترة سداد تصل الى أربعين عاما وذلك خلال الفترة (٧٥ - ١٩٧٨) .
- ب - منح لاترد اعتبارا من عام ١٩٧٩ .

Economic Support Fund ESF

ثالثا : برنامج المشروعات

وقد بلغت المخصصات المتراكمة للقروض والمنح التى تدفقت تحت هـ هذا البرنامج حوالى ٥٤٥٧ مليون دولار خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧) . وتوجه هذه المعونات للاستخدام فى مجالات الزراعة والرى والصناعة وتنمية الموارد البشرية ، ودعم البحث العلمى وجهود تخطيط التنمية . (٢)

أما عن الشروط المالية التى تدفقت على أساسها معونات هذا البرنامج

(1) Ibid, P.5

(٢) فرانسيس مورلايه وآخرون : " أمريكا وصناعة الجوع " ترجمة د . حسن ابوبكر (دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع) الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٨٦ ص (٢٢٠) .

فيمكن ايجازها على النحو التالي : (١)

أ - من عام ١٩٧٨-٧٥ تنوعت التدفقات بين القروض الميسرة والمنح التي لا ترد .

ب - تحولت جميع المعونات تحت هذا البرنامج الى منح لا ترد ابتداءً من عام ١٩٧٩ .

تلك باختصار هي المعونات الامريكية المصر . والنظرة الواعية الى المجالات التي ولجتها هذه المعونات تبين أنها لم تترك مجالاً في الاقتصاد المصرى الاو طرقته . والملاحظ أن غالبية هذه المعونات قد وجهت الى مشروعات اللامركزية فى مختلف أقاليم الدولة بما يضمن تحسين وتطوير الخدمات الاساسية فى أعماق الريف المصرى .

والتساؤل الذى يلح الان وبشدة على الذهن هو مقدار العبء الحقيقى الذى يتحمله الاقتصاد المصرى من الحصول على هذه المعونات !! الواقـع أن من ينظر الى الشروط المالية التى تنساب على أساسها هذه المعونات يلاحظ على الفور أن نسبة كبيرة منها تتدفق فى شكل منح لا ترد ، والنسبة الباقية تتدفق فى شكل قروض ميسرة ، حيث تبلغ الفائدة عليها ٢ - ٣% ، وفترة السماح تمتد لحوالى عشر سنوات ، وأجال للسداد تتعدى الاربعين عاماً ، وفى ذلك تيسير فى السداد ما بعده تيسير فى عالم المال والتجارة .

بيد أن التكاليف المباشرة لمعونات الولايات المتحدة الامريكية تعد منخفضة للغاية ، غير أن التكاليف غير المباشرة التى تصاحب معونات الولايات المتحدة تلتهم جانباً من هذه المعونات . وتتمثل هذه التكاليف فى شروط التخصيص

(١) دينا جلال ابراهيم : " دور وآثار المعونة الاقتصادية الامريكية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) " رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، جدول رقم (٥) ص . (٢٤) نقلا عن وزارة التخطيط والتعاون الدولى بالقاهرة .

والاستخدام ، ويمكن ذكر بعض منها كما يلي : (١)

- أ - يتعين مثلا طبقا لشروط القرض أو المنحة التعاقد مع أحد بيوت الخبرة الأمريكية لتقديم المشورة الفنية ، ويلاحظ ارتفاع قيمة خدمات بيوت الخبرة الأمريكية عن غيرها .
- ب - يتعين استخدام القرض أو المنحة في تمويل شراء سلع ومعدات يكسبون مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية ويلاحظ ارتفاع أسعار هذه السلع في السوق الأمريكية بالمقارنة بالأسعار السائدة في الأسواق العالمية .
- ج - تتضمن الشروط أن يتم الشحن على سفن أمريكية ويلاحظ ارتفاع تكلفة الشحن على السفن الأمريكية ، خاصة في حالة نقل سلع المعونة الأمريكية " (٢)

(١) يشير التقرير الصادر من الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر أن مشروع الصرف الصحي لمدينة الاسكندرية ، ومشروع تطوير ميناء السويس والذين تم تمويلها بقروض أمريكية قد ذهب ما يقرب من ٥٩,٥% من حصيلة القرض الاول وحوالي ٤٣,٣% من القرض الثاني لتمويل الدراسات التمهيديّة للمشروعين ، ويذكر نفس التقرير أن نفقات نقل السلع الأمريكية لمصر على سفن تابعة للولايات المتحدة تزيد على أربعة أضعاف الأسعار العالمية السائدة للشحن ، وقد أخطرت وزارة الصناعة الجهاز المركزي للمحاسبات بأن أسعار السلع الأمريكية تزيد على ضعف أسعار نفس السلع في الأسواق العالمية: انظر في ذلك :  
د . جلال امين : " قصة ديون مصر ٥٠٠ " سبق ذكره ص (٩٩) نقلا عن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن المديونية الخارجية لمصر في ١٩٨٤/٦/٣٠ وهو تقرير غير منشور .

(٢) تنص شروط هيئة المعونة الأمريكية على ضرورة نقل ٥٠% من السلع الممولة بالمعونة على سفن أمريكية ، والنسبة الباقية تكون على سفن تابعة للعالم الحر ، ويشترط أيضا موافقة هيئة المعونة على عملية الشحن حتى تقوم بالتمويل على حساب القرض أو المنحة . انظر في الاجراءات المنظمة للتعامل مع هيئة المعونة :-

Agency for International Development, Department of state:

"Rules and procedures Applicable to Commodity Transactions", Aid Regulation 1, .

وفضلا عن ذلك فان هناك مجموعة أخرى من العوامل التي تؤثر في جانب الانتاجية بحيث تؤدي هذه العوامل الى ضعف كفاءة استخدام أموال المعونة الامريكية . وتتلخص هذه العوامل في بطء الاجراءات الخاصة بالسحب من المنح والقروض التي تتم تخصيصها ، وعدم توافر المكون المحلي للمشروعات الممولة في كثير من الاحيان مما يعرض المشروع للتأخر في التنفيذ ، وربما يكون عدم تفهم بعض المسئولين للاجراءات الخاصة بالصرف من المنحة لحساب المشروع اضافة الى التعقيدات الادارية من جانب هيئة المعونة من العوامل المسؤولة عن تأخر تنفيذ المشروعات ، ولعل الطبيعة المرحلية لمخصصات المعونة الامريكية تعد من العوامل المسؤولة عن طول فترة الانشاء والتأسيس للمشروعات الممولة من هذه المعونة ، ويضعف هذا الامر من امكانية الاعتماد على المعونة كمصدر تمويلي عند محاولة التخطيط لعدد من المشروعات في اطار الخطة العامة للدولة .

٣/٥/٢/٢/٣ - القروض الحكومية الثنائية :

من المتفق عليه أن التكاليف المباشرة لهذه القروض تتمثل في معدلات الفائدة المفروضة عليها ، فضلا عن معدل السداد . أما التكاليف غير المباشرة التي تصاحب القروض الثنائية فانها تنشأ من ارتباط القرض بمشروعات محددة فضلا عن ضرورة انفاقه على شراء السلع والخدمات من أسواق الدولة مانحة القرض ، وهي في ذلك تتشابه مع قروض الولايات المتحدة الامريكية .

٣/٥/٢/٢/٤ - القروض المصرفية وتسهيلات الموردين :

بالنظر الى تسهيلات الموردين فان تكاليفها المباشرة هي سعر الفائدة ومعدل السداد . أما التكاليف غير المباشرة فانها تتشابه الى حد كبير مع تكاليف القروض الحكومية الثنائية .

أما القروض المصرفية فانها تعتبر من اكثر مصادر الاقراض ارتفاعا للتكلفة المباشرة ، أما التكلفة غير المباشرة فانها تقترب من الصفر ، ويرجع ذلك الى أنها المصدر الوحيد الذي يتيح سيولة آنية للمبالغ المقرضة ، ويكون للدولة المقرضة حق التصرف في

هذه المبالغ من حيث الجهة الانسب للشراء ، والمشكلة الاساسية لهذا النوع من القروض هو ارتفاع معدل الفائدة وتلاحق مواعيد السداد بما يؤدي الى ضغوط مستمرة على حصيلة البلاد من العملة الاجنبية . وعادة ما تستخدم هذه القروض في تمويل عجز طارئ في ميزان المدفوعات ، وتمويل شراء بعض السلع الاستهلاكية الضرورية ، والسلع الوسيطة لتشغيل الطاقات الانتاجية القائمة . (١)

نخلص مما سبق الى وجود تكاليف غير مباشرة تصاحب غالبية القروض والمعونات التي تدفق الى مصر . وعادة ما يتم اهمال هذه التكاليف عند تقويم كفاءة استخدام هذه القروض . ويرجع ذلك الى صعوبة حسابها من ناحية ، والخوف من التحيز عند افتراض معدلات لها . غير أن هناك بعض الدراسات التي تقدر هذه التكاليف بنحو ٢٠٪ من قيمة القروض . (٢)

(١) مجلس الشورى : " تقرير لجنة الشؤون المالية ٠٠٠٠ " سبق ذكره ، ص (٧٣) .

(٢) انظر في هذه الدراسات :

نقلا عن Gerald M. Meier. "Leading Issues...." OP.. Cit.P. (358)

Jagdish N. Bhagwati: "The Tying of Aid" study prepared: for UNCTAD Secretariat. TD 171 Supp.

(4) November, 1967, P.P. (1-3).

وفي احدى الدراسات تم تقدير القيمة الحقيقية للمعونات المشروطة بالنسبة لاندونيسيا بحوالي ٨٠٪ من قيمتها الاسمية . وهو ما يعنى أن تكلفة ربط المعونة يبلغ حوالي ٢٠٪ انظر في ذلك :

Ichizo Miyamoto: "The Real Value of Tied Aid: The Case of Indonesia in 1967-69" (Economic Development and cultural changes) Vol.(22)No.(3)April, 1974, P.P.(437-451).

وقد ذكر محبوب الحق في احدى دراساته أن تكلفة ربط المعونة بالنسبة لباكستان قد بلغت وفقا لتقديره حوالي ١٢٪ من قيمة المعونة ، غير أن هذه النسبة تعد منخفضة الى حد كبير ، حيث يرى تشنرى في تعليقه على هذه الدراسة أن تكلفة ربط المعونة لا تتمثل فقط في الفرق بين أسعار التوريد في حالة ربط المعونة ، وأسعار التوريد في حالة الشراء الحر من الاسواق العالمية ، ولكنها تتمثل في تكاليف الخلل الذي تحدثه المعونة فسي ترتيب أولويات التنمية . ويرجع محبوب الحق انخفاض هذه النسبة في باكستان الى أن نسبة كبيرة من المعونات قد جاءت من البنك =



ونظرا لمعقولية هذا التقدير بالنسبة للقروض والمعونات التي حصلت عليها مصر خلال فترة الدراسة ، فسوف يتم الاعتماد على هذا المعدل لحساب تكلفة استخدام القروض والمعونات الخارجية في مصر . ومن ثم فانه يمكن بيان التكاليف المستخدمة في التقدير على النحو التالي :

- أ - معدل الفائدة ويبلغ ( ٦,٤ ٪ ) .
- ب - معدل السداد ويبلغ ( ٤,٤ ٪ ) .
- ج - معدل التكلفة غير المباشرة ويبلغ ( ٢٠ ٪ ) .

وبذلك يصح اجمالي التكلفة المستخدمة في حساب معامل الكفاءة الاقتصادية حوالى ( ٣٠,٨ ٪ ) .

---

الدولى ومؤسسة التنمية الدولية ، والمانيا الغربية والمملكة المتحدة وكندا ، وهى فى جانب منها غير مربوطة كما أن هناك العديد من السلع التى أمكن لباكستان الحصول عليها بأسعار تنافسية . . . . . انظر فى هذا التحليل :

Mahbub UL-Haq: "Tied Credits-A Quantitative Analysis"  
 Published in: John H. Adler: "Capital Movements and Economic Development" (StMartin's press) New York,  
 1967, P.P. (326-356).

٣/٥/٢ - حساب معامل الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض على المستوى القومي :

جاءت نتيجة التقدير لدالة الانتاج على المستوى الكلى كما توضحها المعادلة

رقم (3/18) كما يلي : (١)

$$\text{Log } Y_t = 2.029 + 0.243 \text{ Log } KD_t + 0.112 \text{ Log } KF_t + 1.613 \text{ Log } L_t \dots (3/18)$$

$$(2.269)^* \quad (1.572)^{**} \quad (3.644)^*$$

$$R^2 = 0.97$$

$$F = 246.687$$

وسوف يتم الاعتماد على نتائج التقدير في المعادلة السابقة لحساب الانتاجية الحدية لرأس المال الاجنبى ، وقياس معامل الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية ، وأخيرا حساب معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الراجع لتدفق القروض والمعونات الخارجية . ويمكن اجراء الحسابات السابق ذكرها على النحو التالى :

١/٣/٥/٢ - حساب الانتاجية الحدية لرأس المال الاجنبى

من المعادلة رقم ( 3/18 ) فان :

$$dY_t/dKF_t = 0.112 (Y/KF).$$

وحيث ان  $(Y/KF)$  تمثل الناتج المتوسط لرأس المال الاجنبى ، وهو يساوى (٢) خلال فترة القياس (٢) ، فان الانتاجية الحدية تصبح :

$$dY_t/dKF_t = 0.112 \times 1.932 = 0.216.$$

(١) الارقام بين الاقواس تحت المتغيرات تشير الى اختبار (t)

\* تشير الى أنه معنوى عند مستوى (0.05)

\*\* تشير الى أنه معنوى عند مستوى (0.10)

(٢) انظر فى حساب الناتج المتوسط لرأس المال الاجنبى جدول رقم (٨) بالملحق الاحصائى للفصل الثالث.

٢/٣/٥/٣ - حساب التكلفة الحدية لرأس المال الاجنبي :

لقد أظهر التحليل التكاليف المصاحبة للقروض الخارجية ، أن التكاليف المباشرة بلغت حوالي (١٠.٨٪) ، والتكاليف غير المباشرة بلغت (٢٠٪) . وسوف يتم حساب معامل الكفاءة الاقتصادية مرتين ، حيث يتم في المرة الاولى أخذ التكاليف المباشرة فقط في الاعتبار . وفي المرة الثانية يتم اضافة التكاليف غير المباشرة بحيث يمكن تحليل وقياس أثر هذه التكاليف على كفاءة استخدام القروض والمعونات الخارجية .

٣/٣/٥/٣ - معامل كفاءة استخدام القروض على المستوى الكلى :

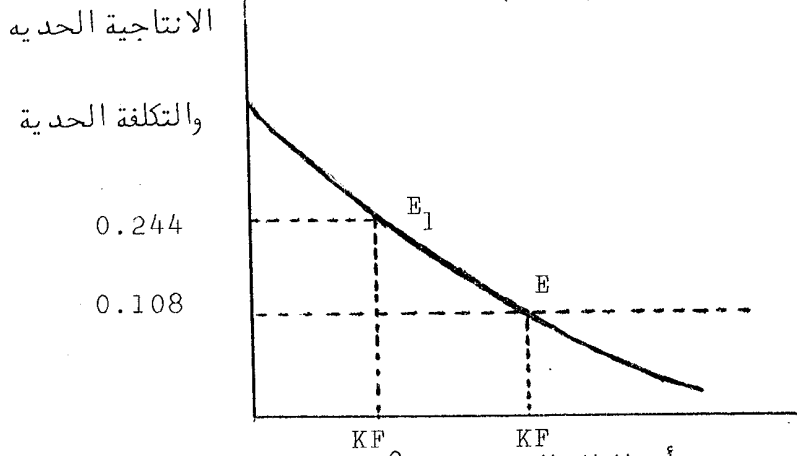
بالرجوع الى المعادلة رقم (3/13) لحساب معامل الكفاءة (E) ، وبالاخذ في الاعتبار التكلفة المباشرة فقط فان :

$$E = 0.216 \div 0.108 = 2$$

ويوضح معامل الكفاءة السابق حسابه أن الانتاجية الحدية للقروض الخارجية تُعد مرتفعة بالمقارنة بالتكلفة المباشرة للحصول على هذه القروض ، حيث بلغت الانتاجية الحدية للجنيه المقترض من الخارج 0.216 من الجنيه ، وذلك بفرض أن الجنيه قد استخدم بكامل قيمته في الاستثمار .

والدلالة التي تعكسها نتيجة القياس السابقة توحي بأن الاقتصاد المصري لم يصل بعد الى المستوى الامثل للاقتراض الخارجى ، اذ لا بد من الحصول على المزيد من رؤوس الاموال الاجنبية ، وهو ما يوضحه الرسم البيانى رقم (٢/٣) ، حيث تتعادل الانتاجية الحدية مع التكلفة الحدية عند المستوى KF ، ويصبح معامل الكفاءة ( E ) مساويا للواحد الصحيح بما يشير الى أن هذا المستوى هو المستوى الامثل للاقتراض الخارجى .

( ١٠٥ )



رأس المال الاجنبي شكل رقم (٢/٣)

غير أن الانتاجية الحدية تشير الى أن حجم الاقتراض الفعلى قد تحدد عند المستوى  $KF_0$  ، وهو أقل من المستوى الكفء للاقتراض الخارجى .

ولا شك أن نتيجة القياس السابقة تتناقض مع ما هو معروف عن موقف الاقتصاد المصرى مع ديونه الخارجية المتراكمة . فصانعو السياسة فى مصر يحاولون بعد مفاوضات نادى باريس فى مايو ١٩٨٧ أن يعيدوا جدول الديون المتراكمة مع الدول الدائنة . وفى نفس الوقت توضح نتائج القياس استمرار حاجة الاقتصاد المصرى الى المزيد من القروض الخارجية .

غير أن التناقض السابق يختفى اذا علمنا أن القروض والمعونات الخارجية التى حصلت عليها مصر فى الفترة السابقة قد ذهبت فى جانب كبير منها للاستهلاك ، وفى جانب آخر منها للاستثمار فى قطاعات البنية الاساسية هذا فضلا عن انخفاض القيمة الحقيقية لحجم القروض والمعونات التى تدفقت الى مصر بسبب التكاليف غير المباشرة .

وتتضح حقيقة هذا التناقض اذا أخذنا فى الاعتبار هذه التكاليف غير المباشرة عند حساب معامل الكفاءة الاقتصادية لاستخدام هذه القروض ، وهو ما توضحه نتيجة الحساب التالية :

$$E_1 = 0.216 \div 0.308 = 0.701$$

وبإضافة التكاليف غير المباشرة انخفض معامل الكفاءة الى أقل من الواحد

الصحيح ، حيث بلغ ( 0.701 ) . ويعكس ذلك حقيقة تجاوز مصر للحد

الكفاءة للاقتراض الخارجى ، وهو ما يعنى افراط فى الاقتراض وتراكم فى المديونية الخارجية كنتيجة لضعف كفاءة استخدام هذه القروض .

٤/٣/٥/٣ - حساب معدل النمو الراجع للقروض الخارجية :

بالرجوع الى المعادلة رقم (3/16) يمكن حساب معدل النمو الراجع للقروض الخارجية على النحو التالى : (١)

$$dY/Y = 0.112 \quad (dKF/KF)$$

وحيث أن  $(dKF/KF)$  تبلغ حوالى 0.118 خلال الفترة فان معدل النمو الراجع لتدفق القروض الخارجية يصبح حوالى (0.013) . وبعد هذا المعدل منخفض الى حد كبير خاصة اذا ما قورن بمعدل الفائدة على هذه القروض . والذى بلغ حوالى (0.064) خلال فترة القياس . وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة قياس معامل الكفاءة ، ومحصلة ذلك ضعف كفاءة استخدام القروض الخارجية وانخفاض مقدار ما تسهم به هذه القروض فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى .

٤/٥/٣ - حساب معامل الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض على المستوى

القطاعى :

لقد تم استخدام نفس نموذج القياس المعروف فى البند (٤/٣) بغرض قياس الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية على المستوى القطاعى وقد سبق تقسيم الاقتصاد القومى الى أربعة قطاعات أساسية هى : الزراعة والصناعة ، والخدمات الانتاجية ، والخدمات الاجتماعية .

(١) تم حساب متوسط معدل نمو رصيد رأس المال الاجنبى من جدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى للفصل الثالث .

وفيما يلي سوف يتم تحليل سمات ومشاكل كل قطاع وحجم الاستثمارات الموجهة اليه ، وحجم القروض والمعونات الخارجية التي حصل عليها خلال الفترة ، ثم يلي ذلك قياس معامل الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض والمعونات الخارجية في القطاع المعنى .

١/٤/٥/٣ - قطاع الزراعة :

١/١/٤/٥/٣ - السمات الرئيسية للنشاط الزراعي في مصر :

هناك مجموعة من الخصائص والسمات التي تحكم حركة النشاط الاقتصادي في قطاع الزراعة ، وتتلخص هذه السمات والخصائص في مساحة الاراضي الزراعية ، وهيكل حيازتها ، فضلا عن مجهودات التوسع الافقى والرأسي ومحاولات ادخال الميكنة الزراعية في مصر .

وتعتبر الارض الزراعية ومدى وفرة المياه اللازمة للرى من أهم عناصر الانتاج في القطاع الزراعي . ويتميز العرض من الاراضي الزراعية بالثبات النسبي عبر فسترة طويلة من الزمن ، حيث بلغت رقعة الاراضي الزراعية حوالي ٦٥ مليون فدان مقابل ٥٧ مليون فدان عام ١٩٥٢<sup>(١)</sup> . وهذا يعنى أن مساحة الاراضي الحديثة الداخلة في مجال الزراعة لم تتعد حوالي ٨٠٠ ألف فدان خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٨٠) . وتشير بعض الدراسات الى أن رقعة الاراضي المستصلحة تناهز ١٩٨٠ مليون فدان ، غير أن ثلث تلك الرقعة لم يتم استزراعها بعد .<sup>(٢)</sup> كما

(١) د . زكى شبانه : " الآفاق المحتملة لمشكلة الغذاء في مصر " ورقة منشورة في : (مجلة ابحاث المؤتمر الخامس للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٨٠) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٣ ص (٦٤٦) .

(٢) د . مصطفى السيد عبد العزيز ، د . سعيد عبد المقصود : " التقييم الاقتصادي لسياسة التوسع الافقى والرأسي في مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٧ " ورقة مقدمة الى المؤتمر العلى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ٥ - ٧ نوفمبر ١٩٨٧ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ص (٧) .

أن انتاجية الاراضى التى استزرعت بقيت عند مستوى أقل من المتوسط العام على مستوى الدولة . (١)

والامر الجدير بالذكر هنا هو ذلك الثبات النسبى فى رقعة الاراضى الزراعية . وهو ما يعنى أن الارض كعنصر انتاج ثابت تفقد تأثيرها على التغيرات التى تحدث فى مستوى الناتج المولد فى قطاع الزراعة . ولذلك فقد تم استبعاد الارض من دالة الانتاج فى القطاع الزراعى . والهدف من ذلك هو قياس أثر كل من رأس المال المحلى والاجنبى والعمالة على تغيرات الناتج فى القطاع الزراعى .

وإذا انتقلنا من ناحية أخرى الى المساحة المحصولية ، وهى تعكس كثافة استخدام الرقعة الزراعية المتاحة ، فإنه يمكن ملاحظة أن هذه المساحة قد بلغت حوالى ١١ مليون فدان عام ١٩٨٠ (٢) مقابل ما لا يزيد على ٩٣ مليون فدان عام ١٩٥٢ (٣) . وهذا يعنى أن معامل التكثيف الزراعى قد بلغ ١٠٧ عام ١٩٨٠ مقابل ١٠٦ عام ١٩٥٢ .

ودلالة النتيجة السابقة هى أن رؤوس الاموال التى خصصت عبر الفترة المذكورة لكل من التوسع الافقى والرأسى لم تكن ذات تأثير كبير على الناتج الزراعى . وتأكيد هذا الامر ينبع من ضآلة مقدار ما يضاف من أراضى جديدة الى رقعة الاراضى الزراعية الموجودة بالفعل ، فضلا عن انخفاض انتاجية المساحة المنزرعة فعلا من الاراضى الجديدة ، وهى تبلغ حوالى ١٧٪ من جملة المساحة المنزرعة فى مصر ،

(١) د . مصطفى الجبلى : " تقييم التجربة المصرية فى استصلاح الاراضى " (مجلة مصر المعاصرة) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، عدد (٤٠٠) أبريل ١٩٨٥ ، ص (٤٥) .

(٢) البنك الاهلى المصرى : " النشرة الاقتصادية " مجلد (٤٠) ، العدد الاول والثالث ١٩٨٧ ، الملحق الاحصائى .

(٣) د . مصطفى السيد عبد العزيز د . سعيد عبد المقصود : " التقييم الاقتصادى ..... " سبق ذكره ، ص (٩) .

ولم يتعد نصيبها من اجمالي الناتج الزراعي ٣٪ فقط. (١)

أما بالنسبة للاستثمارات المخصصة لمجالات التوسع الرأسي ، وهو ما سبق الإشارة اليه بمصطلح " التكثيف الزراعي " فانه فضلا عن أن نتائجه ضعيفه فان التعويل عليه في زيادة الناتج الزراعي يعد محدودا بدرجة كبيرة . ويدعم هذا الرأي ذلك التطور الضئيل في المساحة المحصولية عبر الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٢-١٩٨٠ .

كما أن الامكانيات الخاصة بتطبيق منجزات ما اصطلح على تسميته " بالثورة الخضراء " تعد محدودة الى حد كبير . وترجع هذه المحدودية الى مجموعة من العوامل ، أهمها صغر حجم الحيازة للاراضي الزراعية مما يصعب معه ميكنه العمليات الزراعية وتطبيق نتائج الثورة الخضراء في الزراعة المصرية ، وبصفة خاصة في المساحات القزمية من الاراضي القديمة . (٢)

(١) د . محمود السيد ، د . فتحية مصطفى : " بعض محددات التنمية الزراعية في مصر " ( مجلة مصر المعاصرة ) ، ( الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، عدد (٣٠٨) ، اكتوبر ١٩٨١ ، ص . (٩٠) .

(٢) توضح بيانات الهيكل الحيازي للاراضي الزراعية في مصر بأن ما يقرب من ٩٢.٥٪ من اجمالي عدد الحائزين يمتلكون خمسة أفدنة فأقل ، وأن نسبة ما يحوزون فدانا واحدا فأقل تبلغ ٣٩.٤٪ من اجمالي عدد الحائزين . انظر في ذلك : د . فرج عبد العزيز عزت : " مشاكل الانتاج الرزراعي والغذائي ونمط التركيب المحصولي الامثل للزراعة المصرية " ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٧ ، (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع) ص . (٩) .



## ٢/١/٤/٥/٣ - حجم واتجاه الاستثمارات في القطاع الزراعي :

يبين الجدول رقم (٣/٣) تطور حجم الاستثمارات التي خصصت للقطاع الزراعي ، والاهمية النسبية لهذه الاستثمارات عبر الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦١/٦٠ ، ١٩٨٧/٨٦ .

## جدول رقم (٣/٣)

تطور استثمارات القطاع الزراعي وأهميتها النسبية خلال الفترة

( ١٩٨٧/٨٦ - ٦١/٦٠ )

بالمليون جنيهاً بالأسعار الجارية

السنوات	حجم الاستثمارات في الزراعة	نسبة الاستثمار الزراعي الى اجمالي الاستثمار
١٩٦١/٦٠	٣٨,٢	١٧
١٩٦٦/٦٥	٨٢,٣	٢٠,٩
١٩٧١/٧٠	٥٣,٣	١٥
١٩٧٥	٩٥	٧,٦
١٩٨٠	٣٨٥	٩,٥
٨٦/٨٥	٩٥٧	١٢,٦
٨٧/٨٦	٩٢٠	١٢

المصدر : السنوات ٦١/٦٠ - ١٩٧١/٧٠ تم تجميعها من : وزارة التخطيط، تقارير

متابعة وتقييم النمو الاقتصادي في ج . ع . م، تقارير متعددة .

بقية السنوات، من البنك الاهلي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

ويلاحظ على تطور استثمارات القطاع الزراعي ، انخفاض الاهمية النسبية

لهذه الاستثمارات منذ بداية السبعينات . ويعود هذا الانخفاض بصفة أساسية الى عاملين ، أما الاول فهو الانتهاء من مشروع السد العالي (١) ،

(١) مجلس الشورى : " تقرير لجنة الشؤون المالية . . . . . " سبق ذكره ، ص (٢٦) .

حيث كانت تضاف استثمارات هذا المشروع الى استثمارات القطاع الزراعى خلال الستينات . والعامل الثانى فانه يرجع الى الظروف السياسية التى مر بها الاقتصاد المصرى منذ نهاية الستينات .

٣/١/٤/٥/٣ - القروض الخارجية واستخداماتها فى القطاع الزراعى :

بلغ مجموع ما خصص للقطاع الزراعى من القروض الخارجية ما نسبته ٦ر٤% من اجمالى القروض التى تدفقت الى مصر خلال الفترة من ١٩٧٤/١/١ حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ . ويوضح الجدول رقم (٤/٣) اجمالى القروض التى دخلت هذا القطاع ، وأهم مصادر هذه القروض .

جدول رقم (٤/٣)

بيان تراكمى بقروض القطاع الزراعى حسب المصدر خلال الفترة (١٩٨٥-٧٤) بالمليون جنيه مصرى

قروض المصدر فى الزراعة	قروض المصدر فى الزراعة	قروض الزراعة	مصادر الاقراض
اجمالى قروض المصدر	اجمالى قروض الزراعة		
٤ر٥%	٣١ر٧%	٣٣٠ر٨	الولايات المتحدة الامريكية
١٧ر٢%	٣٢ر٧%	٣٤٢	البنك الدولى وهيئة التنمية
٥ر٢%	٣٥ر٦%	٣٧١ر٦	بقية مصادر الاقراض
٦ر٤%	١٠٠%	١١٠٤٤ر٤	الاجمالى

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولى ( التعاون الدولى حالياً ) ، القاهرة ، قطاع التخطيط والمتابعة ، بيان بتوزيع القروض والمنح المتاحة على الجهات المستفيدة وفق مصادر التمويل من ١٩٧٤/١/١ حتى

١٩٨٥/٦/٣٠ .

ويلاحظ من الجدول أن الولايات المتحدة قد أمدت هذا القطاع بحوالى ٣٣٠.٨ مليون جنيه ، بما نسبته ٣١.٧% من اجمالى القروض المخصصة لهذا القطاع ، فى حين بلغ نصيب البنك الدولى وهيئة التنمية حوالى ٣٤٢ مليون ونسبة ٣٢.٧% خلال الفترة . وتولت بقية مصادر الاقراض امداد القطاع الزراعى بالجزء الباقى وقدره ٣٧١.٦ مليون جنيه ونسبة ٣٥.٦% من اجمالى القروض التى خصت قطاع الزراعة .

أما بالنسبة لكيفية استخدام هذه القروض والمعونات فى قطاع الزراعة فان تقرير هيئة المعونة الامريكى يوضح أنه قد تم انفاقها على المجالات التالية: (١)

- ١ - تحسين كفاءة نظم الري والصرف ، ودعم الارشاد الزراعى مع تدريب موظفى وزارة الزراعة فى جميع مجالات النشاط الزراعى .
- ٢ - تحسين القدرات المصرية على جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بزراعة الارز وتخزينه ، وتمويل انشاء المعهد القومى لايحاث الارز بسخا .
- ٣ - دعم وبناء المقدرة المصرية على استخدام المعدات واختيار برامج الميكنة الزراعية المناسبة .
- ٤ - تمويل انشاء وصيانة قنوات حديثه للرى وشبكات للصرف بغرض تحسين التربة وزيادة الانتاجية الزراعية . وقد تم تمويل انشاء ٣٧ محطة للرى على ضفاف النيل لتحسين وتطوير نظم الري القائمة .
- ٥ - تمويل اجراء الابحاث الزراعية فى مختلف مجالات الانتاج الزراعى وذلك بالتعاون بين جامعة كاليفورنيا ووزارة الزراعة المصرية .
- ٦ - تحسين وتطوير مزارع الدواجن والبيض ، وتحسين السلالات والعناية الطبية ، والتدريب البيطرى .
- ٧ - تحسين وتطوير انتاج المزارع الصغيرة ، وذلك بتوفير الائتمان الزراعى ومدخلات الانتاج الزراعى عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعى فى مصر

(1) Agency for International Development: "U.S. Economic...."

Op. Cit., P.P. 46-62?

ومن الواضح أن المجالات التي أنفقت فيها المعونة الأمريكية ترتبط جميعها بزيادة الانتاجية الزراعية فى الاجل القصير . والدليل على ذلك هو عدم ولوج هذه المعونات لمجالات التوسع الاقوى واستصلاح الاراضى ، حيث تركزت المعونات بصفة اساسية فى مجال التكثيف الزراعى والتوسع الرأسى .

تلك هى المجالات التى استخدمت فيها قروض ومعونات الولايات المتحدة الأمريكية فى القطاع الزراعى . . . . . وبقى أن نشير الى المجالات التى استخدمت فيها قروض البنك الدولى وهيئة التنمية الدولية (١) على أن نعود بعد ذلك لتحليل انتاجية القروض الخارجية فى القطاع الزراعى .

وتشير التقارير السنوية الصادرة عن البنك الدولى الى مجالات استخدام قروض البنك ، حيث نلاحظ تركز قروض البنك وهيئة التنمية الدولية فى القطاع الزراعى فى مجالات الرى والصرف . فقد تم تمويل المشروعات الخاصة باقامة محطات المياه وشبكات الصرف المغطى . وتهدف هذه المشروعات الى تحسين نظم الرى والصرف وزيادة الانتاجية الزراعية فى صعيد مصر ومناطق وسط الدلتا .

ويتولى البنك كذلك توفير التمويل اللازم لمجالات البحوث والارشاد الزراعى من خلال التعاون مع وزارة الزراعة المصرية بهدف تحسين نظم الزراعة والدورة الزراعية ، فضلا عن زيادة الانتاجية من بعض محاصيل التصدير الرئيسية .

كما يقدم البنك قروضه كذلك للقطاع الخاص عن طريق بنوك التنمية الزراعية بغرض توفير مستلزمات الانتاج الزراعى من اسمدة وحبوب وتقاوى للقطاع الخاص .

---

(١) الواقع أن الولايات المتحدة والبنك الدولى وهيئة التنمية الدولية ، هى المصادر التى توجد عنها تفصيلات بصدد قروضها . ولذلك سوف نقتصر على تحليل استخدامات القروض من هذه المصادر ، وهى تحتل نسبة كبيرة من اجمالى القروض الخارجية .

تلك هي المجالات التي يسهم فيها البنك الدولي في القطاع الزراعي . وهي تتشابه الى حد كبير مع المجالات التي تسهم فيها القروض الامريكية . حيث تركز على تحسين الانتاجية الزراعية في الاجل القصير . وعادة ما يوجد بعض المشروعات التي يسهم فيها البنك الدولي بالاشتراك مع هيئة المعونة الامريكية .

٣/٥/٤/١/٤ - معامل الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية في

### القطاع الزراعي :

عند تقدير دالة الانتاج في القطاع الزراعي باستخدام بيانات العمالة في هذا القطاع جاءت نتيجة التقدير لتوضح انخفاض المعنوية لاحصائية لكل من رأس المال المحلي وعنصر العمالة . هذا فضلا عن أن مرونة الانتاج لعنصر العمل كانت سالبة ، (١) ولذلك تم اعادة التقدير لنفس الدالة مع الاستعاضة عن بيانات العمل بمتغير عدد السكان واستخدام الاسعار الجارية لكل من رأس المال المحلي ورأس المال الاجنبي ، وجاءت نتيجة التقدير كما يلي :

$$\text{Log } Y_t = -0.073 + 0.236 \text{ Log } KD_t + 0.435 \text{ Log } KF_t + 0.959 \text{ Log } N_t \dots (3/19)$$

$$t \rightarrow \quad (1.652)^* \quad (2.451)^{**} \quad (0.866)^{***} \quad R^2 = 0.98$$

$$F = 952.866$$

وتوضح المعادلة رقم (3/19) أنه على الرغم من ارتفاع قيمة معامل التحديد فان معنوية كل من عنصر رأس المال المحلي والعمل لازالت منخفضة ، ويرجع ذلك الى أن هناك عناصر أخرى ذات أهمية كبيرة في هذا القطاع ، وهي الارض ودرجة خصوبتها ، ووفرة المياه اللازمة للرى ، والمناخ ، والعوامل

(١) كانت نتيجة التقدير اعتمادا على الاسعار الثابتة للمتغيرات كما يلي :

$$\text{Log } Y_t = 8.396 + 0.055 \text{ Log } KD_t + 0.159 \text{ Log } KF_t - 1.656 \text{ Log } L_t \quad R^2 = 0.42$$

$$t \quad (0.393) \quad (3.442) \quad (-0.764) \quad F = 4.972$$

(0.10)	تشير الى أن المتغير معنوى عند مستوى *
(0.05)	تشير الى أن المتغير معنوى عند مستوى **
(0.20)	تشير الى أن المتغير معنوى عند مستوى ***

الطبيعية والمؤسسية الاخرى . وهى عوامل لم تؤخذ فى الاعتبار نظرا لصعوبة التعبير الرقمى عنها .

وفضلا عن ذلك فان مرونة الانتاج لعنصر رأس المال المحلى أقل من مرونة الانتاج لعنصر رأس المال الاجنبى . ويرجع ذلك الى أن الاستثمارات المحلية فى قطاع الزراعة قد توجهت بصفة أساسية الى مجالات التوسع الافقى ، واستصلاح الاراضى ، والتوسع فى عمليات الميكنة الزراعية . ولا شك أن هذه المجالات تعد محدودة العائد فى الاجل القصير ، ولذلك جاءت نتيجة التقدير لتوضيح انخفاض درجة تأثير هذه الاستثمارات على الناتج المولد فى القطاع الزراعى .

وتعكس النتيجة السابقة كذلك حقيقة القطاع الزراعى فى مصر ، حيث أن التفتت الحيازى لرقعة الارض الزراعية يحول دون استخدام الميكنة الزراعية على نحو رشيد . وبالتالي فان أى زيادة فى رأس المال المحلى لن تنعكس فى زيادة الناتج الزراعى ، ولكنها تؤدى الى تزايد التكلفة الرأسمالية دون مبرر معقول . (١)

(١) من المعروف أن الكفاءة الحقلية لاستخدام الآلات الزراعية تنخفض كلما كانت مساحة القطعة المنزرعة صغيرة . ويصبح استخدام الآلة غير اقتصادى فى المساحات القزمية . وحيث أن الجرار الزراعى . وملحقاته يعتبر أساس الميكنة الزراعية فى مصر فان كفاءة تشغيل الجرار تنخفض بصغر مساحة الارض نظرا لكثرة الدورانات ، وترك مساحات بدون خدمة او زيادة استهلاك الوقود ، وتعرض الآلة نفسها للاهلاك الرأسمالى بنسبه كبيرة . ويؤدى هذا الامر الى ارتفاع تكلفة العملية الزراعية بنسبة تصل الى ٥٠% فى بعض الاحيان . . . . . انظر فى ذلك :

د . نجلاء محمد والى : " الميكنة الزراعية واقتصاديات استعمالها فى مصر " ( مجلة مصر المعاصرة ) ( الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة العدد (٤٠٠) ، ابريل ١٩٨٥ ، ص ١٢٩ ) .

أما بالنسبة لمرونة الانتاج لعنصر رأس المال الاجنبي ، فمن الملاحظ ارتفاع هذه المرونة بالمقارنة بمرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال المحلي ، حيث بلغت الاولى ( 0.435 ) مقابل ( 0.236 ) لرأس المال المحلي .

وسوف يتم الإعتماد على الدالة رقم (3/19) لحساب معامل الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية في قطاع الزراعة على النحو التالي :

أولا - حساب الانتاجية الحدية لرأس المال الاجنبي :

$$dY_t/dKF_t = 0.435 (Y/KF)$$

وحيث أن  $(Y/KF)^{(1)}$  تعادل (٢,٩) في المتوسط خلال الفترة فان الانتاجية الحدية لرأس المال الاجنبي تصبح (١,٢٧٥) .

وهذا يعنى أن كل جنيه مقترض من الخارج للاستثمار في قطاع الزراعة يعطى انتاجية حديه مقدارها ١,٢٧٥ جنيه . وتعد هذه الانتاجية مرتفعة اذا ما قورنت بالتكلفة المباشرة لاستخدام القروض الخارجية والتي تبلغ ١.٠٨ ر للجنيه .

ثانيا - معامل الكفاءة باستخدام التكاليف المباشرة فقط :

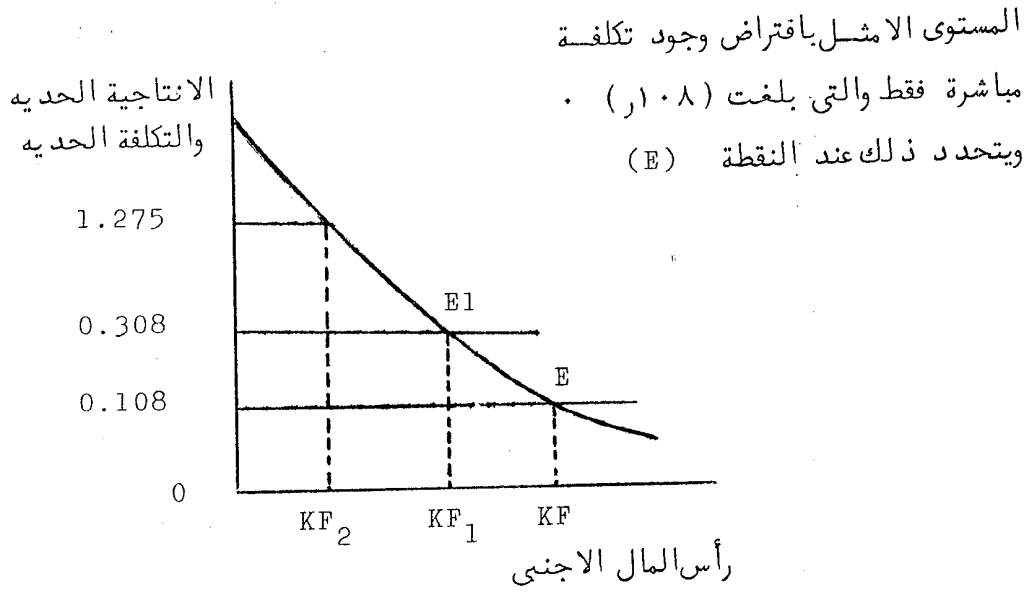
بالرجوع الى المعادله رقم (3/13) لحساب معامل الكفاءة

يتضح ما يلى :

$$E = 1.275 - 0.108 = 11.806$$

وتعكس نتيجة حساب معامل الكفاءة والذي يفوق الواحد الصحيح استمرار حاجة القطاع الزراعى الى المزيد من القروض . بحيث يؤدي هذا الى تناقص الانتاجية الحدية والوصول الى مستوى الكفاءة فى استخدام القروض الخارجية عند ما تتعادل كل من الانتاجية الحدية والتكلفة الحديه . ويوضح الشكل رقم (٣/٣) .

(١) تم الحصول على الناتج المتوسط لرأس المال الاجنبي فى القطاع الزراعى من الجدول رقم (٨) بالملحق الاحصائى .



شكل رقم ( ٢ / ٣ )

ثالثا - حساب معامل الكفاءة باستخدام التكاليف المباشرة وغير المباشرة .

بالاخذ في الاعتبار كل من التكاليف المباشرة ، والتكاليف غير المباشرة ، فان معامل الكفاءة يصبح :

$$E1 = 1.275 \div 0.308 = 4.14$$

ومن الملاحظ ارتفاع هذا المعامل عن الواحد الصحيح مما يشير الى أن قطاع الزراعة لم يصل بعد الى المستوى الامثل للاقتراض الخارجى وهو الذى يتحدد بالمستوى ( E1 ) أو ( KF<sub>1</sub> ) من رأس المال الاجنبي ، ويؤكد هذا الامر أن هذا القطاع لم يحصل على قدر كاف من القروض والمعونات الخارجية ، وبالتالي فلا زالت هناك حاجة للاقتراض الخارجى ، وتتمثل مقدار حاجة هذا القطاع من القروض والمعونات الخارجية فى الفرق بين KF<sub>1</sub> ، KF<sub>2</sub> ، ويتوافق هذا التحليل مع ما يوضحه الجدول رقم ( ٤ / ٣ ) ، حيث حصل قطاع الزراعة على حوالى ٦.٤% فقط من اجمالى القروض الخارجية خلال الفترة .

رابعا : حساب معدل نمو الناتج الزراعى الراجع لتدفق القروض الخارجية :  
يمكن استخدام المعادلة رقم ( 3/16 ) لحساب معدل النمو فى الناتج



الزراعى الراجع لتدفق القروض الخارجية الى هذا القطاع على النحو التالى :

$$dY/Y = 0.435 (dKF/KF)$$

وحيث تبلغ قيمة  $(dKF/KF)$  فى القطاع الزراعى حوالى (١)  $(0.108)$  خلال الفترة فان معدل النمو فى هذا القطاع يصبح :

$$dY/Y = 0.435 \times 0.108 = 0.0469$$

وتشير النتيجة السابقة الى أن معدل النمو الذى تحقق فى القطاع الزراعى كنتيجة لاستخدام القروض الخارجية فى هذا القطاع يصل الى حوالى ٥% فى المتوسط خلال الفترة . ويزيد هذا المعدل عن ثلث النمو الاجمالى الذى تحقق فى الناتج الزراعى بالاسعار الجارية ، والذى بلغ حوالى ١٤ر٥% خلال الفترة (٢)

وبمقارنة معدل النمو الراجع للقروض الخارجية بمعدل الفائدة على هذه القروض يتضح أن ما تضيفه القروض الى الناتج الزراعى وهو ٥% يقل عما يجب أن يستقطع من هذا الناتج لسداد مدفوعات الفائدة ، وهى حوالى (٤ر٦%) فى المتوسط خلال الفترة . فاذا أخذنا فى الاعتبار بقية تكاليف الاقتراض غير سعر الفائدة لا تضح أن التكلفة اكبر من العائد ، ويستدعى ذلك ضرورة استخدام القروض بدرجة اكبر من الكفاءة وتوجيهها الى مجالات الاستثمار ذات الانتاجية المرتفعة حتى يمكن تحقيق ناتج يغطى على الاقل التكلفة المباشرة للقروض

(١) تم حساب معدل النمو فى رصيد رأس المال الاجنبى فى قطاع الزراعة من جدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى للفصل الثالث.

(٢) تم حساب معدل نمو الناتج فى القطاع الزراعى بالاسعار الجارية من جدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى للفصل الثالث.

قبل التعرض لقياس الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية فــــى القطاع الصناعي ، فيحسن أن نلقى نظرة سريعة على سمات ومشاكل هذا القطاع وأهميته النسبية ، ومجالات استخدام القروض الخارجية .

ان الحقيقة التى يجب عدم اغفالها بـدءة هى أن الصناعة ( أى صناعة ) لا يمكن أن تقوم لها قائمة الا اذا توافر لها قدر معقول من الحماية . وفكرة الحماية ليست بـدءة ، ولكنها حقيقة تُقربها أعتى الدول الصناعية المتقدمة . فنحن نعلم أن المفاوضات التى تدور فى أروقة بعض المنظمات الدولية تهدف الى الغاء او تخفيض القيود التى تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية . كما أن محاولة بعض الدول الانضمام او الانتساب للسوق الاوربية المشتركة ما هو الا تعبيراً عن رغبة هذه الدول فى تخطى جانباً من القيود التى تفرضها دول السوق على وارداتها من الدول غير الاعضاء .

وفكرة المزايا النسبية التى تفرض حرية التجارة والمنافسة الكاملة قد فقدت محتواها بعد أن حصلت الدول التى تقدمت على كل المزايا ، وفقدت الدول المتخلفة كل المزايا ، وأصبحت القوى الاحتكارية هى الاساس فى السوق العالمى . والاحتكار لن يسمح بقيام صناعات منافسة الا اذا أصبحت هذه الصناعات فى وضع احتكار تكتسبه من خلال الحماية .

والمقدمة السابقة تتأكد اذا علمنا أن الفترة التى تمتد بين عامى ١٩٣٠ ، و ١٩٦٥ تعتبر من أزهى فترات الصناعة المصرية . وفى عام ١٩٣٠ صدر مرسومٌ بفرض رسوم جمركية على عدد كبير من السلع الاستهلاكية المستوردة التى تنافس الانتاج المحلى . وقد أعطى ذلك الفرصة لقيام عدد كبير من الصناعات فى مصر . بيد أن فترة الحرب العالمية الثانية كانت تعتبر فترة حماية طبيعىة للصناعات المصرية ، حيث توقف تيار الاستيراد فى تلك الفترة بحيث امكن خلالها

قيام العديد من الصناعات وهي في مأمن من المنافسة الاجنبية . (١) غير  
أن الاثر السلبي للحرب على الصناعة قد تمثل في نقص الامدادات من السلع  
الوسيطه والرأسمالية اللازمة للصناعة .

ومع بداية الخمسينات لم تكن هناك مذهبية واضحة لحكومة الثورة حول ادارة  
الاقتصاد القومي ، غير أن الاحداث السياسية التي بدأت مع عام ١٩٥٦ ، وبصفة  
خاصة تلك المتعلقة بأزمة تمويل انشاء السد العالي ، أثرت على مجرى الاحداث  
الاقتصادية ، وبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الاجراءات الخاصة  
بالتأميم والتمصير . (٢)

وتم انشاء لجنة التخطيط القومي عام ١٩٥٦ ، وعهد اليها بالاشراف على  
خطة خمسية للصناعة احتوت على ١٥٠ مشروعاً بتكلفة استثمارية بلغت ٥٠٠ مليون  
جنيه (٣) ، وعرفت هذه الخطة ببرنامج السنوات الخمس للصناعة . ومنذ ذلك  
الحين تقلص نشاط القطاع الخاص الصناعي ، وبدأ القطاع العام في السيطرة  
على جانب كبير من الانتاج والاستثمار الصناعي بعد حركة التأميم .

(١) د . عمرو محيي الدين : " تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة  
في المستقبل " ورقة منشورة في مجلد المؤتمر العلمي السنوي  
الثاني للاقتصاديين ، مارس ١٩٧٧ ، ص (١٨١) .

(٢) د . رأفت شفيق : " دور القطاع الخاص في تنمية الصناعات التحويلية  
بمصر في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي " ورقة منشورة في مجلد  
المؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين  
مارس ١٩٨٠ ص ٢٧٢ - ٢٧٥ .

(٣) د . رأفت شفيق ، المرجع السابق مباشرة ص (٢٧٦) .

وقد بات واضحا أن استراتيجية التصنيع التي طبقت وحتى انتهاء العمل بالخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤) هي استراتيجية الاحلال محـلل الواردات . ولسنا فى مجال المفاضلة بين أى الاستراتيجيات تعد أنسب لظروف الاقتصاد المصرى . فما يكون مناسباً فى وقت معين قد لا يكون كذلك فى أوقات أخرى ، و الامر فى النهاية رهن بتوافر الظروف الملائمة لتطبيق استراتيجية معينة دون أخرى .

وقد بدأت مشكلات القطاع الصناعى فى مصر فى الظهور منذ نهاية الستينات ، وكان ذلك نتيجة لنقص الاستثمارات الصناعية سواء أكان ذلك لغرض زيادة الانتاج أو الاحلال والتجديد . وقد أسهمت ظروف حرب ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف فى تفاقم مشكلات الصناعة كنتيجة لعدم توافر مستلزمات الانتاج وقطع الخيار اللازمة ، هذا فضلا عن الاعباء الأخرى التى فرضتها الحكومة على القطاع الصناعى ، التى تمثلت على وجه الخصوص فى التسعيرة الجبرية لمنتجاته ، والعماله الزائدة .

وبانتهاء الحرب وصدور قانون استثمار المال العربى والأجنى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، بدأت معالم سياسة اقتصادية جديدة قوامها إتاحة الفرصة لرؤوس الأموال الأجنبية لكى تستثمر فى المجالات التى نص عليها القانون أما بمفردها أو بالاشتراك مع رأس المال المصرى الخاص والعام . ولا شك أن الاستثمار فى مجال الصناعة يعد أحد المجالات الأساسية التى نص عليها القانون فى مادته الثالثة .

والحقيقة أن هذه السياسة تعتبر من الوجهة الاقتصادية بداية لمرحلة جديدة فى مجال الاستثمار والانتاج . ونظرا لبعض المشكلات التى نجمت عن تطبيق هذه السياسة ، فقد أخذ المشرع المصرى على عاتقه محاولة تصحيح الأوضاع . وكان ذلك بصدور القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن انشاء وتكوين الشركات . وبموجب هذا القانون أصبح المستثمر المصرى الذى يخضع لهذا القانون يتمتع بنفس المزايا والاعفاءات الواردة فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

وتعد يلاته . (١)

تلك باختصار هي السمات والخصائص التي تحكم حركة النشاط الاقتصادي في قطاع الصناعة . وسوف تتم الإشارة فيما يلي للاهمية النسبية التي يحتلها هذا القطاع من مجمل الاقتصاد القومي .

٢/٢/٤/٥/٣ - تطور الاهمية النسبية لقطاع الصناعة في مصر :

تتمثل الاهمية النسبية لقطاع الصناعة من مجمل الاقتصاد القومي في نسبة الناتج الصناعي الى الناتج القومي ، ونسبة الاستثمارات الصناعية الى اجمالي الاستثمار ، ونسبة العمالة في القطاع الصناعي الى مجموع القوى العاملة في جميع القطاعات . ويبين الجدول رقم (٥/٣) تطور هذه النسب خلال الفترة (٦٠/٥٩ - ١٩٨٧/٨٦) .

(١) المستشار محمود محمد فهمي : " الملامح الرئيسية لقانون شركات المساهمة الجديد ولائحته التنفيذية " ، ( مجلة مصر المعاصرة ) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، العددان ( ٣٨٩ ، ٣٩٠ ) يوليو - اكتوبر ، ١٩٨٢ ، ص (١٢٧) .

## جدول رقم (٥/٣)

تطور بعض مؤشرات الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في مصر (%)  
(١) (٢) (٣)

السنوات	الاستثمار الصناعي اجمالي الاستثمار	الناتج الصناعي الناتج المحلي الاجمالي	العمالة في الصناعة مجموع القوى العاملة
١٩٦٠/٥٩	٣٢,٤	٢٤,٤	١٣,٣
١٩٦٥/٦٤	٤٣,٥	٢٧,٥	١٦,١
١٩٧٣/٦٦	٤٣,٦	٢٥,٢	١٦
٨١/٨٠-٧٤	٤٦,٤	٣١,٢	١٨
٨٧/٨٦-٨٢/٨١	٣٧,٩	٣٢,٢	١٨,٧

المصدر : السنوات من ٦٠/٦٩ - ٨١/٨٠ من : مجلس الشورى "سياسات الاستثمار  
سبق ذكره ، الملحق الإحصائي .

السنوات ٨٧/٨٦-٨٢/٨١ تم حسابها من : البنك الاهلي ، النشرة  
الاقتصادية ، مجلد (٣٩) ، (٤٠) ، العدد الاول والثاني ، الملحق  
الإحصائي .

ويتضح من الجدول رقم (٥/٣) أن نسبة الناتج في قطاع الصناعة التي  
الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفعت عام ٦٥/٦٤ بالمقارنة بعام ١٩٦٠/٥٩ ، حيث  
وصلت في نهاية الخطة الخمسية الاولى الى ٢٧,٥% بالمقارنة بما نسبته ٢٤,٤% في  
بداية الخطة . وترجع الزيادة في الناتج الصناعي الى زيادة الاستثمار في قطاع

الصناعة خلال سنوات الخطة ، وهو الامر الذي تعكسه معدلات الاستثمار فى القطاع الصناعى بالنسبة لاجمالى الاستثمار ، حيث بلغ هذا المعدل ٤٣,٥% فى عام ١٩٦٥/٦٤ بالمقارنة بمعدل ٣٢,٤% عام ١٩٦٠/٥٩ . وخلال الفترة الممتدة بين عامى ٦٧/٦٦ ، ١٩٧٣ لم ترتفع نسبة الاستثمار الصناعى الى اجمالى الاستثمارات الا بنسبة ار % فى المتوسط خلال الفترة . ويرجع ذلك الى ما شهدته هذه الفترة من اضطراب وعدم استقرار فى معدلات الاستثمار كنتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف فضلا عن توجيه جميع موارد الدولة فى تلك الفترة الى المجهود الحربى ، والاستعداد لحرب اكتوبر ١٩٧٣ .

وكانت النتيجة المنطقية لعدم زيادة نسبة الاستثمار الصناعى الى اجمالى الاستثمار هى انخفاض نسبة الناتج الصناعى الى الناتج المحلى الاجمالى ، حيث بلغت هذه النسبة حوالى ٢٥,٢% فى المتوسط خلال الفترة (٦٧/٦٦ - ١٩٧٣) ، مقابل ٢٧,٥% عام ١٩٦٥/٦٤ .

واذا انتقلنا الى الفترة التالية لانتهاء حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فانه يمكن ملاحظة حدوث تحسن نسبي فى نسبة الاستثمار الصناعى خلال الفترة (٧٤ - ٨٠/٨١) ، حيث بلغت هذه النسبة حوالى ٤٦,٤% فى المتوسط . وقد انعكس هذا التحسن على الناتج المولد فى قطاع الصناعة ، حيث وصلت نسبة الناتج الصناعى الى الناتج المحلى الاجمالى الى حوالى ٣١,٢% فى المتوسط خلال الفترة (٧٤ - ٨٠/٨١) ، كما زادت نسبة العاملين فى القطاع الصناعى لتصل الى ١٨% مقابل ١٦% فقط فى الفترة السابقة .

وعلى الرغم من انخفاض نسبة الاستثمار الصناعى الى اجمالى الاستثمار من ٤٦,٤% فى المتوسط خلال الفترة (٧٤ - ٨٠/٨١) لتصل الى ٣٧,٩% خلال الفترة (٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦) ، فان الاهمية النسبية للناتج الصناعى ، قد ارتفعت الى ٣٢,٢% خلال الفترة (٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦) مقابل ٣١,١% فى

المتوسط خلال الفترة السابقة . وترجع الزيادة المحققة في الناتج الصناعي في الفترة الاخيرة إلى ارتفاع قيمة الناتج المحقق في قطاع البترول ومنتجاته كنتيجة لارتفاع أسعار البترول للمرة الثانية وبدرجة كبيرة بعد عام ١٩٧٩ ، حيث ارتفعت الاسعار من ١٣ر٣٤ دولار للبرميل إلى حوالي ٢٦ دولار للبرميل بدءاً من يناير ١٩٨٠ . (١)

٣/٥/٤/٢/٣ - القروض الخارجية واستخداماتها في القطاع الصناعي :

لقد بلغت القروض والمعونات الخارجية التي دخلت قطاع الصناعة خلال الفترة من ١٩٧٤/١/١ حتى حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ حوالي ٣٩٧٤ر٦ مليون جنيه مصري ، ونسبة ٢٤ر٢٪ من اجمالي القروض التي حصلت عليها مصر في تلك الفترة . ويبين الجدول رقم (٦/٣) مصادر هذه القروض وفقاً لاستخداماتها في القطاع الصناعي :

(1) Hazem El Beblawi: "The oil Decade: An Appraisal in Perspective"  
(L' Egypt Contemporaine) No. (393, 394) July, October  
1983. P. (150).



## جدول رقم (٦/٣)

بيان تراكمى بالقروض المستخدمة في قطاع الصناعة خلال الفترة (١٩٨٥-٧٤)

بالمليون جنيه مصرى

المصدر	القروض المصدر	قروض للصناعة	قروض المصدر فى الصناعة	قروض المصدر فى الصناعة
الاجمالي قروض المصدر %	الاجمالي قروض المصدر %	الاجمالي قروض الصناعة %	الاجمالي قروض الصناعة %	الاجمالي قروض الصناعة %
الولايات المتحدة الامريكية	١٤٥٢,١	٣٦,٥	١٩,٨	
البنك الدولى وهيئة التنمية	٨١٥,١	٢٠,٥	٤٠,٩	
مصادر أخرى	١٧٠٧,٤	٤٣	٢٤	
الاجمالي	٣٩٧٤,٦	١٠٠%	٢٤,٢	

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٥/٣).

ويوضح الجدول رقم (٦/٣) أن نسبة القروض الخارجية التي دخلت قطاع الصناعة من مصدرين فقط تبلغ حوالى ٥٧% من اجمالى قروض ومعونات قطاع الصناعة وهم  
الولايات المتحدة الامريكية ، والبنك الدولى .

والاقتصار على تحليل استخدامات القروض الخارجية فى القطاع الصناعى  
والتي مصدرها الولايات المتحدة والبنك الدولى ، قد يعطى رؤية شاملة  
لاستخدامات القروض فى هذا القطاع . والملاحظ بصفة عامة أن جميع القروض والمعونات  
التي تحصل عليها مصر من بقية مصادر الاقراض تحذو حذو قروض البنك الدولى  
من حيث استخداماتها القطاعية .

فاذا نظرنا الى المجالات التي استخدمت فيها قروض ومعونات الولايات

المتحدة الأمريكية وفقا لما ورد بتقرير هيئة المعونة الأمريكية (١) لوجدنا الاتي :

١ - قروض ومنح لغرض الاحلال والتجديد والتوسع في بعض مصانع الغزل والنسيج في مصر ويتضمن القرض الامدادات الخاصة بالمساعدة الفنية من أمريكا ، فضلا عن تدريب الموظفين والاداريين في هذه المصانع ( مثال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ) .

٢ - قروض لتمويل شراء المعدات اللازمة لمصانع الاسمنت وتهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية من الاسمنت ( مثال مصنع اسمنت السويس والقطامية ) ، ويتضمن القرض الانفاق على شراء قطع الغيار والمساعدة الفنية فضلا عن تدريب الموظفين والاداريين .

٣ - قروض لبنك التنمية الصناعية ، ويُسْتَهْدَفُ منها منح الائتمان للقطاع الخاص بغرض تمويل شراء معدات مختلفة للقطاع الصناعي من الاسواق الأمريكية ، فضلا عن تمويل الخدمات المتعلقة بهذه المعدات .

٤ - قروض لتحسين الانتاجية في القطاع الصناعي . وذلك بنقل المعرفة الأمريكية في مجال الادارة ، والقوى البشرية ، وتكنولوجيا الانتاج . ويتم الانفاق من هذا القرض على تحسين نظم الادارة في القطاعين العام والخاص ، فضلا عن التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الصناعة .

٥ - قروض للقيام باعداد دراسات الجدوى ، وتحسين المناخ الاستثماري في مصر عن طريق انعاش سوق المال في مصر ، ودعم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

(1) Agency for International Development: "U.S. Economic..."  
Op. Cit. F.P. 63 - 79.

- ٦ - قروض لوزارة الصناعة بهدف مساعدة الحكومة في توسيع نطاق الاستثمار بمنح القروض للشركات الصناعية القائمة ، ويتضمن القرض النفقات الخاصة بتحسين البيئة ومكافحة التلوث الناجم عن الآلات والمعدات الموجودة .
- ٧ - قروض لتحسين قدرة أجهزة البحث العلمى فى مصر على حل المشكلات التى تعترض طريق التنمية ، وبصفة خاصة المشكلات الادارية ، فضلا عن زيادة قدرة هذه الاجهزة فى تجميع وتحليل البيانات الخاصة بالاكشافات البترولية والمعدنية ، و مصادر المياه بمساعدة الهيئة المصرية العامة للبترول .
- ٨ - قروض أخرى متعلقة ببعض المجالات الصناعية ، مثل تمويل الابحاث المتعلقة باستخدام الامثل لمصادر الطاقة ، وتمويل المعدات الخاصة بانتاج الملح من ملاحات بورسعيد ، وتمويل خطوط انتاج مواسير الصرف المغطى .
- ٩ - قروض لانشاء وتوسيع شبكات توزيع الكهرباء بمدن محافظات القاهرة والاسكندرية وشبين الكوم ، وبنى سويف ، والسويس والاسماعيلية و بورسعيد .
- ١٠ - قروض لشراء معدات توليد الكهرباء والطاقة الحرارية لمحطة كهرباء طلخا وحلوان والاسماعيلية والسويس وشبرا الخيمة . وتمويل المركز القومى للتحكم فى الطاقة و امداده بالمعدات الحديثة وتوزيعها على محطات الطاقة بمحافظات الجمهورية .
- تلك باختصار هي المجالات التى استخدمت فيها قروض ومعونات الولايات المتحدة فى القطاع الصناعى فى مصر ، فهل أسهمت هذه القروض فى زيادة الناتج الصناعى ؟ هذا ما سوف نعرفه عند تحليل وقياس الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية فى القطاع الصناعى . ولنشرأولا الى المصدر الثانى لقروض قطاع الصناعة وهـ البنك الدولى . حيث تخبرنا التقارير السنوية الصادرة من البنك الدولى عن المشروعات التى أسهم البنك فى تمويلها فى القطاع الصناعى ، ويمكن تلخيص قروض البنك الدولى للقطاع الصناعى فيما يلى :

١ - قروض لتمويل شراء معدات الاحلال والتجديد وتوسيع بعض المشروعات الصناعية القائمة .

٢ - قروض لمنح الائتمان للقطاع الخاص بهدف تنمية الصناعات الصغيرة في مصر .

٣ - قروض لتوفير المساعدة الفنية وتمويل معدات البناء والتشييد .

٤ - قروض لاعداد دراسات جدوى المشروعات الصناعية الخاصة .

٥ - تمويل مشروعات الطاقة ومحطات توليد الكهرباء .

ومن الواضح أن هناك تشابه كبير من حيث مجالات الاستخدام لقروض كـ من البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية ، هذا فضلا عن أن هذين المصدرين يمثلان ما يقرب من ٥٧% من اجمالي القروض والمعونات التي دخلت قطاع الصناعة خلال الفترة المذكورة .

٤/٢/٤/٥/٣ - معامل الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية في القطاع الصناعي :

أوضحت عملية تقدير دالة الانتاج في قطاع الصناعة النتيجة التالية :

$$\text{Log } Y_t = 3.081 + 0.052 \text{ Log } K D_t + 0.431 \text{ Log } K F_t + 1.711 \text{ Log } L_t \dots (3/20)$$

$$t \quad (1.415)^* \quad (3.614)^{**} \quad (6.909)^{**}$$

$$R^2 = 0.96$$

$$F = 206.960$$

وباستخدام نتيجة التقدير السابقة يمكن حساب الانتاجية الحدية لرأس المال

الاجنبى على النحو التالى :

$$dY_t / dK F_t = 0.431 (Y / K F)$$

وحيث أن الناتج المتوسط لرأس المال الاجنبى (Y/KF) فى القطاع

\* معنوى عند مستوى (٠.١)

\*\* معنوى عند مستوى (٠.٥)

الصناعى خلال الفترة قد بلغ حوالى (١,٨٧٢) (١) فان الانتاجية الحدية لرأس المال الاجنى فى هذا القطاع تصيح ( ٨٠٧ر ) .

وهذا يعنى أن كل جنيه مقترض من الخارج للاستثمار فى قطاع الصناعة يعطى انتاجية حدية مقدارها ( ٨٠٧ر ) من هذا الجنيه . ولا شك فى أن هذه الانتاجية تعد مرتفعة اذا ما تم مقارنتها بالتكلفة المباشرة والتي بلغت ( ١٠٨ر ) أو حتى بمجموع كل ——— التكلفة المباشرة والتكلفة غير المباشرة والتي بلغت حوالى ( ٣٠٨ر ) .

وبالرجوع الى المعادلة رقم (3/13) لحساب معامل الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية فى القطاع الصناعى ، وبالاعتماد على التكاليف المباشرة فقط يتضح ما يلى :

$$E = 0.807 \div 0.108 = 7.5$$

اما اذا تم أخذ التكاليف المباشرة وغير المباشرة فى الحسبان فان معامل الكفاءة E1 يصبح كما يلى :

$$E1 = 0.8078 - 0.308 = 2.6$$

وتشير نتيجة حساب معامل الكفاءة الى أن قيمة هذا المعامل قد تعدت الواحد الصحيح ، وهو ما يعنى أن القطاع الصناعى لم يزل فى حاجة الى المزيد من القروض والمعونات الخارجية . غير أن توجيه قروضا اضافية الى هذا القطاع سوف تؤدى الى تناقص الانتاجية الحدية لرأس المال الاجنى ، حتى يصبح معامل الكفاءة (E1) مساويا للواحد الصحيح . وعند هذا المستوى يتحقق أفضل استخدام ممكن للقروض الخارجية . ويجب عند هذا الحد التوقف عن توجيه المزيد من القروض الى هذا القطاع الا ما كان منها ضروريا للحفاظ على الطاقة الانتاجية القائمة فى القطاع الصناعى .

وأخيرا فانه يمكن حساب معدل نمو الناتج الصناعى الراجع الى تدفق القروض الخارجية على النحو التالى :

( ١ ) تم حساب المعامل المتوسط لرأس المال الاجنى من جدول رقم (٨) بالملحوق الاحصائى للفصل الثالث .

من المعادلة رقم (3/16) فان

$$dY/Y = 0.431 (dKF/KF)$$

وحيث تبلغ قيمة  $(dKF/KF)$  <sup>(١)</sup> حوالى (٠.٧٩) في المتوسط خلال الفترة فان معدل نمو الناتج الصناعى الراجع لتدفق القروض الخارجية يصبح :

$$dY/Y = 0.431 \times 0.079 = 0.034$$

وتشير هذه النتيجة الى أن معدل النمو الراجع لتدفق القروض الخارجية يعادل ما يقرب من ١٤% من معدل النمو الاجمالى لناتج القطاع ، والذي بلغ حوالى ٢٥% في المتوسط خلال الفترة <sup>(٢)</sup> بالاسعار الجارية .

ولا شك أن مقدار ما تسهم به القروض الخارجية في نمو القطاع الصناعى يعد منخفضا اذا ما قورن بمعدل الفائدة على هذه القروض والذي بلغ حوالى ٦٤% فى المتوسط خلال الفترة .

وعلى هذا الاساس يمكن القول أن القطاع الصناعى لازال فى حاجة الى المزيد من القروض الخارجية ، وهذا ما يعكسه معامل الكفاءة ، فضلا عن ضرورة استخدام هذه القروض على أفضل وجه ممكن ، وبحيث يرتفع معدل النمو بشكل يكفى على الاقل لتغطية التكاليف المباشرة لاستخدام هذه القروض .

(١) تم حساب معدل النمو فى رصيد رأس المال الاجنبى فى قطاع الصناعة من جدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى للفصل الثالث .

(٢) تم حساب معدل النمو فى القطاع الصناعى من جدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى بالفصل الثالث .

### ٣/٤/٥/٣ - قطاع الخدمات الانتاجية :

يُعد قطاع الخدمات الانتاجية من القطاعات التي استقبلت كمية كبيرة من القروض الخارجية من كافة مصادر الاقراض خلال الفترة من ١/١/١٩٧٤ حتى ٣٠/٦/١٩٨٥. ويرجع ذلك الى ما شهده هذا القطاع خلال فترة الستينات وبداية السبعينات من تدهور حاد في آدائه ، حيث أدت الظروف السياسية التي سادت البلاد منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣ الى تخلف قطاع النقل والمواصلات والتخزين ، وهو قطاع حيوى بالنسبة لنمو بقية قطاعات الاقتصاد القومى . وقد شهد قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية تدهورا حادا أيضا في مستوى الاداء بالنسبة لخدماته ، كما أن قناة السويس وهى تنضم الى قطاع الخدمات الانتاجية قد أغلقت منذ عام ١٩٦٧ واستمرت مغلقة حتى أعيد فتحها للملاحة الدولية في ٥ يونيو ١٩٧٥ .

والخلاصة أن التدهور في قطاع الخدمات الانتاجية اقتضى ضرورة البدء بعد الحرب في اعادة بناءه عن طريق زيادة الاستثمارات التى ينبغى توجيهها اليه . وقد بلغت الاهمية النسبية للاستثمارات الموجهة لقطاع الخدمات الانتاجية حوالى ٢٧٪ فى المتوسط خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٠) مقابل ٢١٪ خلال الفترة (٦٦/٦٧ - ١٩٧٣) (١)

أما عن معدل نمو الناتج فى قطاع الخدمات الانتاجية خلال الفترة (٦٦/٦٧ - ١٩٧٣) فقد بلغ ٩٩٪ ، وارتفع الى حوالى ٢٩٢٪ فى المتوسط خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٠) . ويرجع النمو الكبير فى ناتج هذا القطاع فى الفترة الثانية الى اعادة فتح قناة السويس حيث بلغ معدل النمو فى ايرادات قناة السويس خلال الفترة السابقة حوالى ٨١٢٪ (٢)

(١) مجلس الشورى : " سياسات الاستثمار ٠٠٠ " سبق ذكره ص ١١٥ بالملحق الاحصائى .

(٢) المرجع السابق مباشرة ، ص ٠ ص (١٥ ، ١٥٣) بالملحق الاحصائى .

وبصدد القروض الخارجية التي دخلت هذا القطاع فيمكن بيانها من الجدول رقم (٧/٣)

جدول رقم (٧/٣)

بيان تراكمي بالقروض الخارجية الموجهة لقطاع الخدمات الانتاجية خلال الفترة

(١٩٨٥/٦/٣٠ - ١٩٧٤/١/١)

بالمليون جنيه مصرى

المصدر	القروض	قروض الخدمات الانتاجية	قروض المصدر فى الخدمات	قروض المصدر فى الخدمات
الولايات المتحدة الامريكية	٦٦٦	١٢,٥	٩,٢	
البنك الدولى وهيئة التنمية	٥٧٤,٤	١٠,٨	٢٠,٨	
مصادر أخرى	٤٠٨,٠١	٧٦,٧	٥٧,٣	
الاجمالي	٥٣٢٠,٥	١٠٠	٣٢,٤	

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٥/٣)

وتشير أرقام الجدول السابق الى أن ما نسبته ٣٢,٤ من اجمالي القروض الخارجية

قد تدفقت لقطاع الخدمات الانتاجية خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٥).

ويتقدير دالة الانتاج فى قطاع الخدمات الانتاجية كانت النتيجة كما توضحها

المعادلة رقم (3/21)

$$\text{Log } Y_t = - 1.492 + 0.414 \text{ Log } KD_t + 0.773 \text{ Log } KF_t + 0.052 \text{ Log } L_t \dots (3/21)$$

(6.294)

(6.959)

(0.025)

$R^2 = 0.98$

$F = 489.965$



وباستخدام نتائج التقدير السابقة أمكن حساب الانتاجية الحدية ، ومعامل الكفاءة ، ومعدل النمو على النحو التالي :

أولا - حساب الانتاجية الحدية :

$$dY_t/dKF_t = 0.773 \times (Y/KF)$$

وحيث أن الانتاجية المتوسطة للقروض الخارجية في قطاع الخدمات الانتاجية قد بلغت حوالي (٩٥٠) (١) في المتوسط خلال الفترة ، فان الانتاجية الحدية تصبح :

$$dY_t/dKF_t = 0.773 \times 0.950 = 0.734$$

ثانيا - حساب معامل الكفاءة الاقتصادية :

باستخدام المعاد لرقم (3/13) لحساب معامل الكفاءة ، بالاعتماد على التكاليف المباشرة فقط فان :

$$E = 0.734 \div 0.108 = 6.8$$

وبالاعتماد على التكاليف المباشرة وغير المباشرة فان :

$$E1 = 0.734 \div 0.308 = 2.4$$

وتعنى نتيجة حساب معامل الكفاءة الاقتصادية سواء كان E أو E1 أن قيمة هذا المعامل قد ارتفعت عن الواحد الصحيح ، الامر الذى يؤكد استمرار حاجة هذا القطاع لمزيد من القروض الخارجية ، وذلك على الرغم من أن القروض التى استخدمت فى هذا القطاع قد بلغت حوالي ٣٢٤% من اجمالى القروض، وتتضح مدى ضخامة هذه النسبة اذا ما قورنت بنسبة القروض التى استخدمت فى قطاع الزراعة التى بلغت حوالي ٦٤% فقط من اجمالى القروض.

(١) تم حساب الانتاجية المتوسطة من بيانات الجدول رقم (٨) بالملحق الاحصائى للفصل الثالث.

والواقع ان استمرار حاجة هذا القطاع لمزيد من القروض الخارجية انما ترجع الى أن المشروعات التي تنتمي الى هذا القطاع تتطلب رؤوس أموال كبيرة فضلا عن أنه تم اهمال هذا القطاع لسنوات طويلة قبل عام ١٩٧٤ ، بحيث تطلب الامر أموالا ضخمة لاغراض الانشاء والتجديد والاحلال .

ثالثا : حساب معدل النمو الراجع للقروض الخارجية :

ويمكن حساب هذا المعدل على النحو التالي :

$$dY_t/Y_t = 0.773 \quad (dKF/ KF)$$

وحيث أن معدل نمو رصيد رأس المال في قطاع الخدمات الانتاجية قد بلغ حوالي (٠.٩٩ر) فان معدل النمو في هذا القطاع الراجع لتدفق القروض الخارجية يصل الى حوالي (٧.٧٪) في المتوسط خلال الفترة .

والنتيجة النهائية التي تقررها الحسابات السابقة هي أن قطاع الخدمات الانتاجية يُعد من أفضل القطاعات من حيث مستوى الاداء ومن حيث كفاءة استخدام القروض الخارجية . وما يؤكد هذه النتيجة هو ارتفاع معدل النمو الراجع للقروض الخارجية عن معدل الفائدة على هذه القروض .

٤ / ٤ / ٥ / ٣ - قطاع الخدمات الاجتماعية :

لقد حصلت الانشطة الفرعية التي يتكون منها قطاع الخدمات الاجتماعية على نصيب الاسد من مجمل القروض التي تدفقت على مصر خلال الفترة (١ / ١ / ١٩٧٤ - ٣٠ / ٦ / ١٩٨٥) . ولنبدأ أولا باستعراض مقارن لمعدلات النمو ونسبة الاستثمارات التي ولجت هذا القطاع على أن نعود بعد ذلك لتحليل النصيب النسبي من القروض الخارجية لكل نشاط فرعي من أنشطة قطاع الخدمات الاجتماعية .

١/٤/٤/٥/٣ - معدلات النمو والاهمية النسبية للاستثمار في قطاع الخدمات الاجتماعية

إذا تتبعنا التطور الذي حدث لمعدلات نمو الناتج المولد في قطاع الخدمات الاجتماعية خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٧/٨٦ ، فإننا نلاحظ ما يلي :

١- بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة (١٩٦٦/٦٥ - ٦٠/٥٩) حوالي ٧,٩% وارتفع الى ٨,٧% في المتوسط خلال الفترة (١٩٧٣-٦٧/٦٦) ويعد هذا الارتفاع ارتفاعاً ضئيلاً عبر فترة تمتد لحوالي ٦ سنوات غير أن الأمر قد تغير على نحو سريع بعد عام ١٩٧٣ ، حيث ارتفع معدل النمو بأكثر من ضعف ما كان عليه قبل عام ١٩٧٣ ، ووصل الى ١٧,٩% في المتوسط عبر الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٠) (١) ، وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨١/٨٠ ، ظل معدل النمو مرتفعاً ، حيث استقر عند ١٦,٦% في المتوسط خلال الفترة (٢) .

٢- بلغت الاهمية النسبية للاستثمارات التي حصل عليها قطاع الخدمات الاجتماعية حوالي ٢١,٤% في المتوسط خلال الفترة (١٩٦٦/٦٥ - ٦٠/٥٩) ، وانخفضت الى ١٨,٦% في المتوسط خلال الفترة (١٩٧٣ - ٦٧/٦٦) ، وما لبثت أن ارتفعت بعد ذلك ، ولكن الارتفاع لم يكن ملموساً عبر الفترة (٧٤ - ٨٠ / ١٩٨١) ، حيث بلغت الاهمية النسبية للاستثمارات حوالي ١٩,٥% في المتوسط عبر الفترة المذكورة (٣) . ثم عاودت الزيادة مرة اخرى حتى بلغت ٢٧,٨% في المتوسط خلال الفترة (٨٢/٨٠ - ٨٧/٨٦) (٤)

(١) مجلس الشورى : " سياسات الاستثمار ... " سبق ذكره ، ص ١١٥ بالملحق الاحصائي .

(٢) تم حسابها من الجدول رقم (٤) بالملحق الاحصائي .

(٣) مجلس الشورى : " سياسات الاستثمار ... " سبق ذكره ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٤) تم حسابها من الجدول رقم (٦) بالملحق الاحصائي للفصل الثالث .

٢/٤/٤/٥/٣ - استخدامات القروض الخارجية في قطاع الخدمات الاجتماعية :

يوضح الجدول رقم (٨/٣) حجم القروض الخارجية التي تدفقت على قطاع الخدمات الاجتماعية خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٥) ، كما يبين مصادر تدفق هذه القروض وأهميتها النسبية .

جدول رقم ( ٨ / ٣ )

بيان تراكمي بالقروض الخارجية لقطاع الخدمات الاجتماعية حسب المصدر خلال

الفترة (١٩٧٤/١/١ - ١٩٨٥/٦/٣٠)

بالمليون جنيه

المصدر	القروض	قروض القطاع	
		قروض المصدر للخدمات	قروض المصدر للخدمات
		اجمالي قروض المصدر %	اجمالي قروض الخدمات %
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٨٧١,٩	٨٠	٦٦٧,٦
البنك الدولي وهيئة التنمية	٢٦٠,٥	٤٣	١٣,١
مصادر اخرى	٩٥٨,٣٢	١٥,٧	١٣,٥
الاجمالي	٦٠٩٠,٧٢	١٠٠	٣٧,١

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٥/٣) .

وتشير أرقام الجدول السابق الى أن قطاع الخدمات الاجتماعية قد حصل على ما نسبته ٣٧,١% من اجمالي القروض الخارجية التي حصلت عليها مصر خلال الفترة .  
والامر الجدير بالذكر هو أن ٨٠% من القروض التي حصل عليها القطاع قد جاءت من مصدر واحد فقط ، وهو الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين أسهم البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية بمانسبته ٤,٣% فقط من هذه القروض ، والجزء الباقي

ونسبته ١٥,٧% تكفلت به بقية مصادر الاقتراض الدولي لمصر.

هذا ويمكن القول أن معونات الولايات المتحدة الأمريكية قد توزعت على الأنشطة الفرعية لقطاع الخدمات الاجتماعية على النحو التالي : (١)

- ١- حصل قطاع الاسكان على حوالى ٩١٣,٨ مليون جنيه خلال الفترة ، منها ١٥٤,٥ مليون جنيه فى شكل قروض ، والباقي وقدره ٧٥٩,٣ مليون جنيه فى شكل منح لا ترد .
- ٢- حصل قطاع التموين على حوالى ٢٤٦٢,٧ مليون جنيه مصرى خلال الفترة . منها ٢١٦٠,٢ فى شكل قروض ، والباقي وقدره ٣٠٢,٥ مليون جنيه مصرى فى شكل منح لا ترد .
- ٣- حصل قطاع الحكم المحلى على ٣٨٣,٢ مليون جنيه ، منها ١٥٩ مليون جنيه فى شكل قروض والباقي منح لا ترد .
- ٤- حصل قطاع الصحة على ١٣٣,٨ مليون جنيه ، منها ١٢٥,٢ مليون فى شكل منح لا ترد والباقي وقدره ٨,٦ مليون جنيه فى شكل قروض .
- ٥- حصل قطاع الشؤون الاجتماعية على ٣,٨ مليون جنيه مصرى فى شكل منحه لا ترد .
- ٦- حصل قطاع التربية والتعليم ، والتعليم العالى ، والبحث العلمى على ٣٤٢ مليون جنيه ، منها ٣٣٨,١ مليون فى شكل منح لا ترد والباقي وقدره ٣,٩ مليون فى شكل قروض .
- ٧- حصلت بقية الأنشطة على ٦٣٢,٦ مليون جنيه ، منها ٥٧٧,٣ مليون فى شكل منح لا ترد والباقي وقدره ٥٥,٣ مليون فى شكل قروض .

هذه هى استخدامات القروض والمعونات التى حصلت عليها مصر من الولايات المتحدة الأمريكية . اما قروض البنك الدولى وهيئة التنمية الدولية وكلها عبارة عن قروض فقد ذهبت الى الأنشطة التالية :

(١) انظر نفس مصدر الجداول رقم (٥/٣) فى المتن .

- ١ - الاسكان حصل على ١٤٥٧ مليون جنيه مصرى خلال الفترة .
- ٢ - الحكم المحلى حصل على ٤١٣ مليون جنيه .
- ٣ - الشؤون الاجتماعية حصلت على ٣٥٣ مليون جنيه .
- ٤ - التربية والتعليم ، والتعليم العالى والبحث العلمى حصلت على ٣٠٢ مليون جنيه .

وبالنظر الى توزيعات القروض السابقة يلاحظ أن قطاع التموين وبلية قطاع الاسكان قد حظيا بنصيب الاسد من جملة القروض التى خصصت لقطاع الخدمات الاجتماعية . وما من شك فى أن هذا القروض والمعونات تعتبر قروضا غير انتاجيه ، نظرا لانها تتمثل فى معظمها فى سلع غذائية توجه نحو الاستهلاك المباشر ، وبناء عليه فان محاولة تقويم هذه القروض والمعونات بالمعايير الاقتصادية يعد أمر غير دقيق . ويرجع ذلك من ناحية الى أنها قروض ومعونات استهلاكية ، ومن ناحية أخرى الى أن نسبة كبيرة منها تمنح فى شكل منح لا ترد والباقي فى شكل قروض ميسرة ، ومثال ذلك معونات اللا مركزية التى تبلغ نسبة المنحة فيها حوالى ٩٦٪ .

وينطبق نفس التحليل السابق كذلك على المعونات الموجهة الى قطاع الاسكان . حيث تبلغ نسبة المنحة التى لا ترد من اجمالى معونات الاسكان حوالى ٨٣٪ ويتم الانفاق من معونات هذا القطاع على مشروعات الصرف الصحى ومياه الشرب فى جميع انحاء البلاد وبصفة خاصة مدن القاهرة والاسكندرية والسويس والاسماعيلية وبورسعيد . وقد تم انفاق جانب منها على انشاء المجمع السكنى الجديد لمحدودى الدخل بمنطقة حلوان ، ويحتوى هذا المشروع على مد الخدمات الاساسية من مياه وصرف صحى وكهرباء وطرق ٠٠٠ الخ لعدد ٧٠٠٠ قطعة ارض تتسع لاقامة حوالى ٢٠ ألف منزل مسكنى ، وقد انتهت جميع أعمال هذا المشروع وانتقلت ملكيته بالكامل للحكومة المصرية .

وعلى الرغم مما سبق فانه يمكن افتراض أن هذه القروض والمعونات قد استخدمت فى مجال الاستثمار . وان كانت قد استخدمت فى مجال الاستهلاك فانها بذلك تكون قد حررت جانبا من الموارد أمكن توجيهها الى الاستثمار بدلا من الاستهلاك

وبهذا الافتراض يمكن استخدام نفس أدوات التقييم المستخدمة في تحليل وقياس كفاءة استخدام القروض الخارجية في القطاعات الأخرى

٣ / ٤ / ٤ / ٥ / ٣ - الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض الخارجية في قطاع الخدمات الاجتماعية :

أظهرت دالة الانتاج في قطاع الخدمات الاجتماعية النتيجة التالية :

$$\text{Log } Y_t = 3.388 + 0.236 \text{ Log } KD_t + 0.250 \text{ Log } KF_t + 0.710 \text{ Log } L_t \dots (3/22)$$

(2.168)                      (2.722)                      (1.797)

$$R^2 = 0.91$$

$$F = 76.430$$

وبالاعتماد على نتيجة التقدير الواردة في المعادلة (3/22) فإنه يمكن حساب الانتاجية الحدية ومعامل الكفاءة ومعدل النمو على النحو التالي :

أولاً : حساب الانتاجية الحدية لرأس المال الاجنبي :

$$dY_t / dKF_t = 0.250 (Y/KF)$$

وحيث أن الناتج المتوسط لرأس المال الاجنبي (Y/KF) قد بلغ حوالي (2.116) خلال الفترة (١) فإن الانتاجية الحدية تصبح :

$$dY/dKF = 0.250 \times 2.116 = 0.529$$

ومن الملاحظ أن هذه الانتاجية تُعد مرتفعة ويظهر ذلك بصفة خاصة إذا ما قورنت هذه الانتاجية بالتكلفة المباشرة فقط أو بمجموع التكلفة المباشرة وغير المباشرة .

ثانياً : حساب معامل الكفاءة الاقتصادية :

بالاعتماد على المعادله رقم (3/13) وباستخدام نتيجة التقدير من المعادلة رقم (3/22) فإنه يمكن حساب معامل الكفاءة (E) ومعامل الكفاءة

(١) انظر جدول رقم (٨) يملحق الفصل الثالث .

(E1) والذي يأخذ في اعتباره مجموع التكلفة المباشرة وغير المباشرة ، على النحو التالي

$$E = 0.529 \div 0.108 = 4.898$$

$$E1 = 0.529 \div 0.308 = 1.718$$

وتشير معاملات الكفاءة السابق حسابها الى نتيجة أساسية مفادها استمرار تعطش هذا القطاع الى المزيد من القروض والمعونات الخارجية ، وذلك برغم أن قطاع الخدمات الاجتماعية كان من أكبر القطاعات تلقياً للقروض والمعونات الخارجية خلال الفترة ، حيث حصل على حوالي ٣٧,٢% من اجمالي القروض والمعونات الخارجية .

ويمكن ارجاع هذا الامر الى توجيه نسبة كبيرة من معونات هذا القطاع الى مجال الاستهلاك ، ومن المعروف ان مشروعات البنية الأساسية التي تنتمي الى هذا القطاع تتطلب استثمارات ضخمة ، الامر الذي يؤكد مرة أخرى على استمرار حاجة هذا القطاع الى قروض ومعونات اضافية على أن تستخدم في مجال الاستثمار .

ثالثاً : حساب معدل النمو الراجع للقروض الخارجية :

يمكن حساب معدل النمو الراجع لتدفق القروض الخارجية في قطاع الخدمات الاجتماعية على النحو التالي :

$$dY_t/Y_t = 0.250 (dKF/KF).$$

وحيث أن معدل النمو في رصيد رأس المال الاجنبي في قطاع الخدمات الاجتماعية (dKF/KF) قد بلغ حوالي ١٧٤ و (١) . فإنه يمكن حساب معدل النمو كما يلي :

$$dY_t/Y_t = 0.250 \times 0.174 = 0.0435$$

وتوضح نتيجة حساب معدل النمو أن ما تضيفه القروض والمعونات المستخدمة في قطاع الخدمات الاجتماعية الى ناتج هذا القطاع قد بلغ حوالي ٤,٤% ، وهو

(١) تم حسابه من جدول رقم (٢) بالملحق الاحصائي للفصل الثالث .



معدل نمو منخفض بالمقارنة بمعدل الفائدة على القروض والذي بلغ حوالي ٦٤٪ فسي المتوسط خلال الفترة . وبمقارنة معدل النمو الراجع للقروض الخارجية بمعدل النمو الاجمالي لقطاع الخدمات الاجتماعية والذي بلغ حوالي ٢٣٪<sup>(١)</sup> في المتوسط وبالايسار الجارية خلال الفترة يتضح أن القروض والمعونات الخارجية قد اسهمت بحوالي ١٨٫٩٨٪ من مجمل النمو الذي تحقق في هذا القطاع .

والواقع أن التحليل السابق في أى قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي لا يعطى وزنا كبيرا يمكن أن يدره القطاع المعنى من عملات أجنبية ، حيث أن الهدف من التحليل قد تركز بصفة أساسية في عملية استخدام القروض والمعونات الخارجية بكفاءة من عدمه ، وبالتالي فإن قضية تراكم الديون الخارجية يجب أن تدرس في اطار مقدرة هذه القطاعات على اد رار قدر كاف من العملات الأجنبية . بيد أن ضعف حصيلة العملات الأجنبية التي تولدها القطاعات من ناحية ، واتجاه نسبة كبيرة من القروض والمعونات الى تلك القطاعات التي لا يتمخض عنها اضافة معنوية لحصيلة الدولة من العملات الأجنبية من ناحية أخرى قد أسهم في زيادة حدة تراكم الديون الخارجية على مصر .

وتتضح الصورة على نحو أفضل اذا علمنا أن الاعباء والتكاليف التي تسببها القروض العسكرية لا يقابلها أى انتاجية ، أو اد رار للعملات الأجنبية ، وهى أعباء ضخمة نظرا لارتفاع تكلفتها المباشرة بشكل كبير . وقد تم اسقاط هذه الديون العسكرية من التحليل نظرا لعدم توافر أية بيانات عنها أو عن أعبائها .

٥ / ٥ / ٣ - كفاءة تخصيص القروض الخارجية بين القطاعات :

لا شك أن الكفاءة الاقتصادية لاستخدام القروض والمعونات الخارجية ترتبط الى حد كبير بكفاءة تخصيص هذه القروض والمعونات على جميع قطاعات النشاط الاقتصادي .

(١) تم حسابه من جدول رقم (٤) بالملحق الإحصائي للفصل الثالث .

وبالرجوع الى الشرط رقم (3/14) والذي يتعلق بالحكم على مدى تحقق الكفاءة الاقتصادية بالمفهوم القطاعي من عدمه ، فإنه يمكن ملاحظة أن تحقق هذه الكفاءة يتطلب تعادل الانتاجية الحدية للقروض الخارجية في مختلف القطاعات منسوبة الى تكلفتها الحدية . ويتطبيق هذا الشرط اتضح الاتي :

$$\frac{VMP}{(r + \alpha)} \neq \frac{VMP}{(r + \alpha)} \neq \frac{VMP}{(r + \alpha)} \neq \frac{VMP}{(r + \alpha)}$$

حيث أن  $1.275 \neq 0.807 \neq 0.734 \neq 0.529$

وتشير النتيجة السابقة الى أن الكفاءة الاقتصادية بالمفهوم القطاعي لم تتحقق في الاقتصاد المصري خلال الفترة ، وهو ما يعني أن هناك خلافا في كيفية استخدام القروض والمعونات الخارجية ، بالإضافة الى سوء تخصيص هذه القروض بين القطاعات .

وعلى هذا الاساس فإنه يمكن ترتيب القطاعات الاقتصادية حسب شدة حاجة القطاع لمزيد من القروض والمعونات الخارجية كما يلي :

- ١ - قطاع الزراعة
- ٢ - قطاع الصناعة
- ٣ - قطاع الخدمات الانتاجية
- ٤ - قطاع الخدمات الاجتماعية

ويعكس الترتيب السابق من حيث أولوية القطاع في الحصول على القروض الخارجية ، مستوى الانتاجية في كل قطاع . وقد أوضحت نتائج القياس أن القطاع الزراعي قد حقق اكبر قدر من الانتاجية بالمقارنة ببقية القطاعات ، ومن ثم فإنه يتطلب اكبر قدر من القروض والمعونات الخارجية .

ويتفق هذا الامر مع ما جاء بالجدول رقم (٤/٣) ، حيث تبين أن القطاع الزراعي لم يحصل الا على قدر ضئيل من القروض والمعونات الخارجية (٦,٤% من اجمالي القروض) . ولذلك جاء ترتيبه الاول من حيث أولوية تخصيص القروض بين القطاعات .

ويحتل القطاع الصناعي المرتبة الثانية من حيث أولوية الحصول على القروض والمعونات الخارجية ، ويتفق ذلك ايضا مع ما ورد في الجدول رقم (٥/٣) ، حيث اتضح أن القطاع الصناعي قد حصل على ما نسبته ٢٤ر٢٪ من اجمالي القروض والمعونات خلال الفترة .

وإذا نظرنا الى قطاعي الخدمات الانتاجية والخدمات الاجتماعية فانه يمكن ملاحظة أن هذين القطاعين قد احتلا المركزين ، الثالث والرابع على التوالي من حيث حاجتهما للقروض والمعونات الخارجية . ويرجع ذلك الى أن هذين القطاعين قد حظيا بنصيب الاسد من القروض الخارجية . فقد حصل القطاع الاول على ٣٢ر٤٪ ، والقطاع الثاني على ٣٧ر١٪ من اجمالي القروض .  
ولذلك جاء ترتيب القطاع الخدمات الاجتماعية الاخير من بين القطاعات من حيث أولوية تخصيص القروض الخارجية .

٦/٥/٣ - ملخص نتائج القياس ومقارنتها بنتائج بعض الدراسات الاخرى .

قبل أن يتم عرض ملخص نتائج بعض الدراسات الاخرى ، فيحسن أن يتم تلخيص نتائج القياس في هذه الدراسة ، ومن ثم عرض نتائج القياس من الدراسات الاخرى ، تمهيدا لاجراء المقارنة بين نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسات الاخرى .

١/٦/٥/٣ - ملخص نتائج الدراسة :

يبين الجدول التالي رقم (٩/٣) النتائج المستخلصة من الدراسة على النحو التالي :

## جدول رقم (٩/٣)

ملخص نتائج قياس الانتاجية ومعاملات الكفاءة ومدلات النمو في الاقتصاد المصري

معدل النمو	معامل الكفاءة E1	معامل الكفاءة E	الانتاجية الحدية	المرونة	مستوى التحليل
١ر٣	٧٠١ر	٢	٢١٦ر	١١٢ر	الاقتصاد القومي
٥	٤ر١٤	١١ر٨٠٦	١ر٢٧٥	٤٣٥ر	قطاع الزراعة
٣ر٤	٢ر٦	٧ر٥	٨٠٧ر	٤٣١ر	قطاع الصناعة
٧ر٧	٢ر٤	٦ر٨	٧٣٤ر	٧٧٣ر	قطاع الخدمات الانتاجية
٤ر٤	١ر٧	٤ر٩	٥٢٩ر	٢٥٠	قطاع الخدمات الاجتماعية

المصدر : تم استخلاصه من التحليل الوارد في الفصل الثالث .

٢/٦/٥/٣ - ملخص نتائج بعض الدراسات الاخرى :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت بحث الآثار الاقتصادية المختلفة للقروض الخارجية . ومن هذه الآثار ما تعلق بالاثر على النمو الاقتصادي ومنها ما تعلق بالاثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية . وفيما يلي سوف يتم ايجاز بعض هذه الدراسات وتلخيص النتائج التي توصلت اليها .

١/٢/٦/٥/٣ - دراسة ليفي Levy عن الاقتصاد المصري : (١)

استخدم ليفي Levy نموذجاً رياضياً ، اعتمد فيه على دالة الانتاج الاسية لكوب - دوغلاس Cobb - Douglas ودالة الادخار الديناميكية لهاوثاكر - تايلور Houthakker-Taylor والتي تشرح سلوك الادخار اعتماداً على

(1) Victor Levy: "The Savings Gap and the Productivity of Foreign Aid to a Developing Economy, Egypt" (The Journal of Developing Areas), Vol. (19), October, 1984, P.P. (21-34).

العادات الاستهلاكية في الماضي ، والتغيرات التي تطرأ على الدخل . وعلى أساس مجموعة من الافتراضات قام ليفي بتقدير دالتين للانتاج ( دالة للقطاع الزراعي ، ودالة للقطاع غير الزراعي ) ودالتين للادخار ( دالة للادخار العام ، ودالة للادخار الخاص ) وفيما يلي عرضا لنتائج تقدير الدوال السابقة عن الفترة ( ١٩٦٠ - ١٩٧٨ ) .

أولاً - دالة الانتاج في القطاع الزراعي :

$$\text{Log } Y_t = 0.521 + 0.001t + 0.42 \text{Log} K_t + 0.332 \text{Log } L_t$$

t (1.81) (3.51) (2.10)  $R^2 = 0.75$

ثانياً - دالة الانتاج في القطاع غير الزراعي :

$$\text{Log} Y_t = 0.215 + 0.008t + 0.52 \text{Log} K_t + 0.471 \text{Log } L_t$$

t (3.20) (2.42) (2.10)  $R^2 = 0.87$

ثالثاً - دالة الادخار العام

$$S_{gt} = 252.2 + 0.041 Y_t - 1.171 B - 0.162 F$$

(1.65) (-3.21) (-2.24)  $R^2 = 0.73$

رابعاً - دالة الادخار الخاص :

$$S_{pt} = 0.899 S_{pt-1} + 0.226 \Delta Y_{pt}$$

(2.30) (4.54)  $R^2 = 0.65$

حيث :  $Y$  = الناتج المحلي الاجمالي

$K$  = رصيد رأس المال

$L$  = رصيد العماله

$t$  = الزمن معبراً عنه بمعدل النمو الطبيعي ( e )

$F$  = التدفق للداخل معبراً عنه برصيد الميزان الجارى .

$S_g$  = الادخار العام ( الحكومى )

$Y_p$  = الدخل الممكن التصرف به

$B$  = النفقات العسكرية

$S_p$  = الادخار الخاص .

ومن نتائج التقدير السابقة حاول ليفي حساب انتاجية القروض الخارجية عن طريق عمل محاكاة Simulation للفترة (١٩٧٩-١٩٨٨) وافترض في سبيل ذلك وجود ثلاثة بدائل لمستوى الاقتراض الخارجى ( F ) فى المستقبل بحيث يكون البديل الاول ٥٠٠ مليون دولار أمريكى ، والثانى ٧٥٠ مليون ، والثالث ١٠٠٠ مليون دولار .

وبحساب الزيادات السنوية فى الدخل الراجعة الى كل بديل أمكنه حساب معدل العائد الداخلى Internal Rate of Return للقروض الخارجية كتقدير لانتاجية هذه القروض ، مع افتراض أن النفقات العسكرية تنمو بمعدل ٤٪ سنويا وكانت تقديرات هذه الانتاجية كما يلى :

فى حالة البديل الاول ٦٢٪

فى حالة البديل الثانى ٦١٪

فى حالة البديل الثالث ٥٨٪

ويرى ليفي Levy أن المعدلات السابقة لاتعكس الانتاجية الحديه لرأس المال الاجنبى ، نظرا لوجود تأثير سلبي لتدفقات رأس المال على الادخار ومن ثم على الاستثمار . وقد جاء هذا التأثير بحوالى (١٦٪) . وفى حالة افتراض عدم وجود تأثير سلبي للقروض على الادخار المحلى فان معدل العائد الذى يعكس الانتاجية الحديه لهذه القروض فى الاقتصاد المصرى يتراوح بين ٨٪ الى ٩٪ تقريبا .

٢/٢/٦/٥/٣ - دراسة ديساى Desai عن الاتحاد السوفيتى : (١)

اعتمد ديساى Desai على النموذج المطور لسولو - سوان Solow-Swan فى قياس انتاجية الموارد الخارجية التى حصل عليها الاتحاد السوفيتى خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٧٥) . واعتبر ديساى أن الادخار هو المحدد الاساسى للاستثمار ،

(1) Padma Desai: "The productivity of Foreign Resources Inflow to the Soviet Economy " (Amercan Economic Review ), Vol. (69); May 1979, P.P. (70-75).

ومن ثم النمو • وعلى ذلك فان انتاجية القروض الخارجية من وجهة نظره تتحدد بمقدار  
الاضافة المباشرة الى الاستثمار ، حيث يصحح الاخير مساويا لمجموع الادخار المحلي  
والقروض الخارجية •

وقد استخدم ديساي دالة الانتاج ذات مرونة الاحلال الثابتة  
CES Production Function ، واعتمد كذلك على دالة الادخار الكينزية في التقدير •  
واستخدم بعد ذلك نتائج التقدير عن الفترة (٥٠ - ١٩٧٥) لعمل محاكاة للفترة  
(١٩٧٦ - ١٩٨٥) بهدف حساب انتاجية الموارد الخارجية في الاقتصاد الروسي •  
وبنفس الاسلوب المستخدم في دراسة ليفي Levy أمكن حساب معدل العائد  
الداخلي ، ليعكس من خلاله انتاجية الموارد الخارجية والذي تراوح بين ٨% -  
١٨٨% •

هذا هو موجز دراسة ديساي • ومن الواضح أن أسلوب التحليل وطريقة  
القياس تتشابه الى حد كبير مع دراسة ليفي عن الاقتصاد المصري • والواقع أن هذا  
التشابه لم يكن وليدا للصدفة ، ولكنه جاء نتيجة اعتماد ليفي بشكل مطلق على دراسة  
ديساي ، حتى كانت طريقة حساب الانتاجية ومعدل العائد هي نفسها في  
الدراستين • وينحصر الاختلاف بين الدراستين في تأثير كل من الموارد الخارجية  
والنفقات العسكرية على الادخار المحلي • وهي متغيرات أضافها ليفي في دالة  
الادخار العام •

Adelman and Chenery

٣/٢/٦/٥/٣ - دراسة تشنري وأدلمان

عن اليونان: (١)

انتحى الباحثان في هذه الدراسة منحى مختلفا عن كل من ليفي ، وديساي

- (1) Irma Adelman and Hollis B. Chenery : "Foreign Aid, and  
Economic Development: The case of Greece" (The  
Review of Economics and Statistics), vol., (XLVIII)  
No. (1) February 1966, P.P. (1-19).

ومرجع هذا الاختلاف هو اعتماد هذه الدراسة على مجموعة من المعادلات التي تحاول تفسير السلوك الاقتصادي لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الاستهلاك، والاستثمار والصادرات، والواردات).

وحيث أن الهدف الاساسى لهذه الدراسة هو قياس أثر الموارد الخارجية على مسار النمو فى الاقتصاد اليونانى ، فقد قام الباحثان بتجميع الدوال الفرعية (١) - بعد تقديرها - لكل من الواردات والصادرات ، ثم قاما بحساب انتاجية المعونات الخارجية على النحو التالى :

أولاً - بافتراض أن الواردات هى القيد الاساسى على النمو ، فان الشكل التقديرى لمعادلة الواردات الكلية يظهر كما يلى :

$$M_t = 1035 + 0.3827 V_t - 131.8 P_m \dots\dots\dots (1)$$

حيث :  $M$  = الواردات الكلية  
 $V$  = الناتج القومى الاجمالى  
 $P_m$  = السعر النسبى للواردات.

وباعادة ترتيب متغيرات المعادلة رقم (١) وجعل الناتج القومى الاجمالى ( $V$ ) دالة فى اجمالى الواردات ( $M$ ) ، والسعر النسبى ( $P_m$ ) ، فان المعادلة تصبح كما يلى :

$$V_t = -2704 + 2.61 M_t + 344.93 P_m \dots\dots\dots (2)$$

وحيث أن الواردات من وجهة نظر الدراسة تتحدد بمقدار الصادرات مضافاً اليها القروض والمعونات الخارجية  $F$  ، كما أن الصادرات تتحدد كدالة خطية فى الزمن ، فان الدالة رقم (2) تصبح كما يلى :

(١) حيث قام الباحثان بتقسيم الواردات الكلية الى مجموعات فرعية من الواردات ، وكذلك الامر بالنسبة للصادرات ، ثم استخدمنا دالة لكل مجموعة فرعية على حدها ، وأجرى التقدير للفترة (١٩٥٠ - ١٩٦١).



$$V_t = 9780 + 2.61 F_t + 344.9 P_m + 1782_t \dots \dots \dots (3)$$

ومن الدالة رقم (3) تصبح الانتاجية الحدية للقروض الخارجية كما يلي :

$$dV/dF = 2.61 \dots \dots \dots (4)$$

والنتيجة الاخيرة تعنى أن كل دراهمه اضافية من القروض والمعونات الخارجية تؤدي الى زيادة الناتج القومي بمقدار 2.61 دراهمه يونانيه .

ثانياً - بافتراض أن المدخرات هي القيد الاساسى على النمو ، فان القروض والمعونات الخارجية تعتبر أحد الموارد الهامة في تمويل الاستثمار . وبذلك فان الاستثمار يتكون من جزئين هما " المدخرات المحلية والقروض الخارجية " وتجميع مع الدول المقدرة ، وباعتبار أن المدخرات المحلية تمثل الفرق بين الاستثمار والقروض الخارجية فان :

$$I_t - F_t = -11.199 + 0.0187 K_{t-1} + 0.2145 V_t \dots \dots \dots (5)$$

وبافتراض أن قيد الطاقة الانتاجية هو :

$$I_t = k / (V_t - V_{t-1}) + I_s \dots \dots \dots (6)$$

حيث يمثل  $I_s$  الاستثمار في المخزون (1) ،  $k$  تمثل قيمة المعامل الحدى لرأس المال / الناتج ،  $ICOR$  وهو يعادل 2.975 وفقاً لهذه الدراسة .

وبادخال المعادلة رقم (6) فى المعادلة رقم (5) واعادة ترتيب حدود المعادلة

نحصل على :

$$V_t = -393.9 + 1.078 V_{t-1} + 0.007 K_{t-1} + 0.362 F_t \dots \dots \dots (7)$$

ومن الداله رقم (7) تصبح الانتاجية الحدية للقروض الخارجية :

$$dV/dF = 0.362$$

(1) يعادل الاستثمار فى المخزون خلال فترة الدراسة حوالى ١٠٧٦ مليون دراهمه يونانيه .

٤/٢/٦/٥/٣ - دراسة ياماشيتا Yamashita عن سبع دول نامية : (١)

تستهدف دراسة ياماشيتا Yamashita قياس الاثار الاقتصادية للمعونات الخارجية على المتغيرات الاقتصادية في سبع دول نامية هي ( تايوان ، الهند ، كوريا الجنوبية ، باكستان ، الفلبين ، تايلاند ، ماليزيا ) . وتغطي الدراسة الفترة ( ١٩٥٠ - ١٩٦٥ ) .

وقد اعتمد الباحث على نموذج معادلات آنية لقياس الانتاجية الحديدية للمعونات الخارجية . ويتكون النموذج من خمس معادلات سلوكيه ( للاستهلاك العام ، والاستهلاك الخاص ، والاستثمار ، والواردات ، والصادرات ) وأربع معادلات تعريفية ( للناتج ، والقروض الخارجية ، والاستهلاك الكلي والاستثمار ) .

وجاءت نتيجة تقدير الانتاجية الحديدية للقروض والمعونات الخارجية في الدول السبع كما يلي :

الدولة	الانتاجية الحديدية
١ - الهند	٦٤ر
٢ - تايوان	١٩٩ر
٣ - كوريا الجنوبية	١٣٦ر
٤ - باكستان	٤٢ر
٥ - الفلبين	٤٥٣ر
٦ - تايلاند	٣٨٥ر
٧ - ماليزيا	٣٧٧ر

ومن الواضح أن الفلبين وفقا لهذه الدراسة قد حققت أعلى معدلات للانتاجية الحديدية ، في حين أن باكستان جاءت في المرتبة الاخيرة من حيث انتاجية المعونات الخارجية .

(1) Shoichi Yamashita: "Macro Economic Effects of Foreign Aid" (The Developing Economies) vol. (VI).  
September, 1968, P.P. (350-372).

وقد استخدم الباحث معيار آخر أطلق عليه " معيار قياسى كفاءة المعونة " وهو مرونة الناتج بالنسبة للمعونة الخارجية بمعنى التغير النسبى فى الناتج مقسوما على التغير النسبى فى المعونة الخارجية .  
وكانت نتيجة تقدير المرونة كما يلى :

الدولة	المرونة
١ - تايبوان	١,٣٧٨
٢ - الهند	٥٦٩
٣ - كوريا الجنوبية	١,٥١٧
٤ - باكستان	٥٨٣
٥ - الفيليبين	٨٥٦
٦ - تايلاند	١,٠١٤
٧ - ماليزيا	٧٢٩

وطبقا لهذا المعيار فان كفاءة المعونة الخارجية كانت كبيرة فى كل من كوريا وتايبوان وتايلاند ، فى حين انخفضت هذه الكفاءة فى كل من الهند وباكستان .

٣/٥/٦-٣ مقارنة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات الاخرى :

يمكن مقارنة نتائج الدراسة الواردة فى الجدول رقم (٩/٣) بنتائج الدراسات الاخرى فى الجدول رقم (١٠/٣) ومنه يتضح ما يلى :

( أ ) أن الدول التى حققت أقل معدلات للانتاجية الحديدية هى مصر والاتحاد السوفيتى ، فى حين أن أعلى معدلات قد تحققت فى كل من الفيليبين ، وتايلاند ، وماليزيا ، وكذلك اليونان .

(ب) انخفاض الانتاجية الحديدية للقروض الخارجية فى مصر والاتحاد السوفيتى كما أظهرتها دراسة ليفى وديساي بالمقارنة بالدول الاخرى .

## جدول رقم (١٠/٣)

مقارنة الانتاجية الحديدية والمرونة للمساعدات الخارجية في بعض الدول

الدولة	الانتاجية الحديدية	المرونة
مصر ( نتيجة الدراسة )	٢١٦ ر	١١٢ ر
مصر (دراسة ليفي )	٠٨ ر - ٠٩ ر	-
الاتحاد السوفيتي	٠٨ ر - ٠١٩ ر	-
اليونان	٣٦٢ ر	-
تاوان	٩٩٠ ر	١٣٧٨ ر
الهند	٦٤٠ ر	٥٦٩ ر
كوريا الجنوبية	٣٦٠ ر	٥١٧ ر
باكستان	٤٢٠ ر	٥٨٣ ر
الفيليبين	٤٥٣٠ ر	٨٥٦ ر
تايلاند	٣٨٥٠ ر	١٠١٤ ر
ماليزيا	٣٧٢٠ ر	٧٢٩ ر

المصدر : تم استخلاصه من الدراسات السابقة ، ومن جدول رقم (٩/٣) .

و نتيجة هذه الدراسة تؤكد ضعف الاساس الذي بنيت عليه هاتين الدراستين ،  
فنتائج دراسة ليفي وديساي ليست الا تقديرات مبنية على افتراضات غير واقعية  
فضلا عن عدم التفرقة بين انتاجية رأس المال المحلي و انتاجية القروض الخارجية .

( ج ) اقتربت نتائج دراسة أدلمان وتشنري عن اليونان من نتائج دراسة ياماشيتا .

ويرجع ذلك الى اقتراب منهج وأسلوب التحليل لكل من الدراستين .

( د ) يلاحظ ارتفاع الانتاجية الحديدية والمرونة لكل الدول في دراسة ياماشيتا عن  
نتائج هذه الدراسة ، ويرجع ذلك الى اهمال ياماشيتا عنصر الاهلاك لرأس  
المال المستخدم ، حيث افترض أن الاهلاك يساوي صفر ، ويعد هذا نقص  
خطير في دراسة ياماشيتا .

## ملحق الفصل الثالث

مركز الدراسات والبحوث  
الاجتماعية والسياسية

## الملحق الاحصائي

=\*\*\*\*\*=

طريقة حساب رصيد رأس المال :

تم حساب رصيد رأس المال وفقا لطريقة الاستثمار الصافي المتراكم عبر الزمن ،  
أخذا في الاعتبار معدلات الاهلاك المناسبة . وقد تم التوصل الى الرصيد الاجمالي  
والقطاعي لرأس المال باتخاذ الخطوات التالية :

أولا - لحساب رصيد رأس المال الاجمالي :

١ - تم تقسيم الاستثمار الاجمالي ( $I_t$ ) قطاعيا وفق نفس التقسيم المقترح فـى  
الدراسة ، وذلك أصبح لدينا أربعة قطاعات تختلف فيما بينها من حيث  
معدلات الاهلاك الرأسمالي . (١)

افتترضت بعض الدراسات أن معدل الاهلاك الرأسمالي في قطاع الزراعة  
يبلغ حوالي ٣٪ وهو معدل يبدو معقولا الى حد كبير ، ولذلك تم الاعتماد على هذا  
المعدل لحساب الاهلاك الرأسمالي في قطاع الزراعة ، ومن ثم الاستثمارات الصافية  
المتراكمة سنويا . ويعتمد الافق الزمني لعملية التراكم على معدل الاهلاك السابق .  
فلو افترضنا أن الاستثمار الكلي في العام الحالي عبارة عن آلة واحدة فان العـمر  
الافتراضي لهذه الالة يصبح ٣٣ سنة وفي العام الرابع والثلاثين تصبح قيمة هذه  
الاله صفر . اذن المطلوب لحساب رصيد رأس المال المتراكم في قطاع الزراعة  
هو الاستثمار منذ ٣٣ عاما حتى الان (١٩٨٧/٨٦) . (٢) وبذلك فان الاستثمار  
الذي خصص لقطاع الزراعة عام ١٩٥٣/٥٢ تصبح قيمته صفر عام ١٩٨٦/٨٥ ،  
والاستثمار عام ١٩٥٤/٥٣ تصبح قيمته (١ - معدل الاهلاك × ٣٢) ، والاستثمار  
عام ١٩٥٥/٥٤ تصبح قيمته (١ - معدل الاهلاك × ٣١) ، والاستثمار عام  
٨٥/٨٤ تصبح قيمته عام ١٩٨٦/٨٥ (١ - معدل الاهلاك × ١) . ويتجميع  
الاستثمارات الصافية ( الاستثمار الكلي - الاهلاك ) منذ عام ٥٣/٥٢ حتى عام  
٨٦/٨٥ نحصل على رصيد رأس المال في قطاع الزراعة عام ٨٦/٨٥ . وقـد  
امكن بعد ذلك حساب رصيد رأس المال في أى سنة اعتمادا على المعادلات التالية: (٣)

$$K_t = I_t + (1 - \delta) K_{t-1} \dots \dots \dots (1)$$

$$D_t = \delta K_{t-1} \dots \dots \dots (2)$$

حيث :

$$K_t = \text{رصيد رأس المال في أي سنة}$$

$$K_{t-1} = \text{رصيد رأس المال مبطاً بمنه واحدة}$$

$$I_t = \text{الاستثمار الاجمالي}$$

$$D = \text{الاهلاك الرأسمالي}$$

$$\delta = \text{معدل الاهلاك}$$

وعلى سبيل المثال فان رصيد رأس المال عام ١٩٨٧/٨٦ يصبح

$$K_{86/87} = I_{86/87} + (1 - \delta) K_{85/96}$$

ورصيد رأس المال عام ١٩٨٥/٨٤ يصبح :

$$K_{84/85} = (K_{85/86} - I_{85/86}) / (1 - \delta)$$

(٣) بافتراض أن معدل الاهلاك بالاوزان المرجحة (٤) في قطاع الصناعة هو ٦,٧٪ فان الافق الزمني لحساب رصيد رأس المال في قطاع الصناعة يصبح ١٥ عاماً وهو ما يعنى أن الاستثمار الذي تُخصّص لقطاع الصناعة عام ١٩٧١/٧٠ تصبح قيمته صفراً عام ١٩٨٦/٨٥ بنفس طريقة الاستثمار الصافي المتراكم السابق شرحها أمكن حساب رصيد رأس المال في قطاع الصناعة عبر الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧/٨٦) بالاستعانة بالمعادلات السابقة .

(٤) بافتراض أن معدل الاهلاك في قطاع الخدمات الانتاجية يساوى ١٢٪ فان الافق الزمني لحساب رصيد رأس المال وفي هذا القطاع يصبح تسع سنوات . واعتماداً على نفس الطريقة السابق توضيحها أمكن حساب رصيد رأس المال في قطاع الخدمات الانتاجية عبر الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧/٨٦) .

(٥) بافتراض أن معدل الاهلاك في قطاع الخدمات الاجتماعية يساوى ٢٥٪ فان الافق الزمني لحساب التراكم يصبح ٤٠ سنة . وبالحصول على بيانات الاستثمار فى هذا القطاع منذ عام ١٩٤٥ حتى الان أمكن حساب رصيد رأس المال فى هذا القطاع بنفس الطريقة السابقة خلال الفترة (١٩٨٧/٨٦-٧٣) .

(٦) بتجميع رصيد رأس المال المحسوب فى القطاعات السابقة امكن الحصول على رصيد رأس المال على المستوى القومى خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٧/٨٦) . وباستخدام المعدلات السابقة أمكن حساب معدل الاهلاك الرأسمالى على المستوى القومى والذي بلغ حوالى ٥٪ وهو معدل يقترب الى حد كبير من المعادلات المحسوبة فى بعض الدراسات عن الاقتصاد المصرى . (٥)

#### ثانيا - لحساب رصيد رأس المال الاجنبى ( اى القروض المتركمة )

١- لم نستطع الحصول على بيانات التوزيع القطاعى للقروض الخارجية خلال الفترة السابقة لعام ١٩٧٣ . وبالتالى فان حساب رصيد رأس المال الاجنبى دون الاخذ فى الاعتبار القروض المتركمة فى السنوات السابقة لعام ١٩٧٣ سوف يؤدي الى حسابات غير دقيقة لرصيد رأس المال الاجنبى . وتلافيا لهذا الامر فقد حصلنا على بيانات التدفق الاجمالي للقروض الخارجية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣ من وزارة التخطيط والتعاون الدولى . وتم تحويل هذه التدفقات (متوسطة وطويلة الاجل) من الدولار الى الجنيه المصرى بسعر الصرف السائد فى تلك الفترة وهو ٢٣ دولار للجنيه الواحد .

٢- تم حساب الرصيد المتراكم لرأس المال الاجنبى الاجمالي فى تلك الفترة أخذا فى الاعتبار معدل أهلاك رأسمالى يبلغ ٥٪ . ونظرا لان القروض الخارجية التى تتدفق على القطاعات المختلفة تندمج فى هذه القطاعات كما أنها تعمل فى اطار البيئة المصرية ، وباستخدام العمالة المصرية ، فانه يمكن تطبيق نفس معدلات الاهلاك الرأسمالى المطبقة على الاستثمار المحلى فى القطاعات المختلفة ، وعلى المستوى القومى كذلك .



٣ - بعد الحصول على الرصيد الاجمالي لرأس المال الاجنبي عام ١٩٧٣ أمكن توزيع هذا الرصيد على القطاعات الاربعة المقترحة في الدراسة ، وفقا لنسب التوزيع القطاعي المتاحة عن القروض الخارجية في تلك الفترة ، وكانت نتيجة الحساب لرصيد رأس المال الاجنبي على المستوى القطاعي والاجمالي كمايلي (٦)

السنة	اجمالي الرصيد	الزراعة	الصناعة	خدمات انتاجية	خدمات اجتماعية
١٩٧٣	١٢٠٩,٧	٢٠٣,٢	٥١١,٧	٢٠٠,٨	٢٩٤,٠
نسبة التوزيع	%١٠٠	%١٦,٨	%٤٢,٣	%١٦,٦	%٢٤,٣

٤ - بالحصول على التوزيع القطاعي للقروض الخارجية خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٧/٨٦) (٧) ، وبالاعتماد على طريقة الاستثمار الصافي المتراكم ، والمعادلات السابقة توضيحها أمكن حساب رصيد رأس المال الاجنبي في كل قطاع أخذا في الاعتبار معدلات الاهلاك القطاعية السابق بيانها .

٥ - بطرح رصيد رأس المال الاجنبي من رصيد رأس المال الاجمالي امكن الحصول على قيم منفصلة لكل من رصيد رأس المال المحلي  $KD_t$  ، ورصيد رأس المال الاجنبي  $KF_t$  . (٨)

٦ - تم تثبيت جميع البيانات بالنسبة لعام ١٩٧٥ ، حيث استخدم الرقم القياسى لاسعار الجمله بالنسبة لرأس المال المحلي ، والرقم القياسى لاسعار الواردات من السلع المصنعة ونصف المصنعة بالنسبة لرأس المال الاجنبي ، والرقم القياسى لاسعار المستهلكين بالنسبة للنتاج المحلي الاجمالي .

### ثالثا - المصادر والبيانات :

(١) مصدر معدلات الاهلاك قبل ترجيحها وتجميعها قطاعيا .

د . ابراهيم العيسوي ، د . محمد علي نصار : " محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التي لحقتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ " ، ورقه منشورة في مجلد المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٧٨ ص (١٥٠) .

(٢) تم الحصول على بيانات الاستثمار الاجمالي والقطاعي من المصادر التالية :  
 أ - السنوات (١٩٤٧-١٩٥١) من : الاتحاد العام للصناعات المصرية  
" الكتاب السنوي لعام ١٩٥٢ " ، الملحق الاحصائي رقم (٩) ، ص ٢٩٤  
 وهذا بالنسبة للانفاق الاستثمارى على الخدمات الاجتماعية فى البيان  
 الخاص بمالية الدولية .

ب - السنوات (١٩٥٢ - ١٩٦٠) من :  
 باتريك أوبريان : " ثورة النظام الاقتصادى فى مصر " تعريب خيرى حماد  
 (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر) القاهرة ، ١٩٧٠ ص ٣٦٠ .

ج - السنوات (٦١/٦٠ - ٧١/٧٠) من :  
 وزارة التخطيط " ، تقارير متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى ج . م . ع " ،  
 تقارير متعددة .

د - السنوات (١٩٧٠ - ١٩٨٧/٨٦) من :  
 البنك الاهلى المصرى : " النشرة الاقتصادية " أعداد مختلفة .

(٣) مصدر المعادلات الخاصة بحساب رصيد رأس المال فى أى سنه سابقه أو لاحقه هو :  
 Helen stone Tice: "Depreciation Obsolescence" (Review  
of Income and Wealth) Series s(13); No.(2),  
 June, 1967, P. 122

(٤) يتكون القطاع الصناعى من الصناعات والتعدين ، والكهرباء ، التشييد ،  
 ومعدلات الاهلاك فى كل نشاط فرعى كانت ٥% ، ١٠% ، ١٥% على التوالى .  
 ولذلك تم استخدام هذه المعدلات لحساب المتوسط المرجح لمعدل الاهلاك  
 فى قطاع الصناعة ككل . وتم الترجيح على اساس حجم الاستثمارات فى كل  
 نشاط فرعى خلال الفترة (١٩٦١/٦٠ - ١٩٨٧/٨٦) ، وكان المعدل  
 المحسوب للاهلاك الرأسمالى فى قطاع الصناعات هو ٦٧% .

(٥) أظهرت بعض الدراسات أن معدل الاهلاك الرأسمالى فى مصر على المستوى  
 القومى (٤%) ، فى حين ترى دراسات أخرى أن هذا المعدل يصل الى  
 ٤٢% انظر فى ذلك :

Kamran M. Dadkhah and Fatemeh Zahedi: "Simultaneous  
Estimation of Production Functions and Capital  
Stock for Developing Countries" (The Review  
of Economic & Statistics) VoL.68,1986, P. 449.  
 انظر ايضا :

Victor Lévy: "The savings Gap...." Op. Cit. P. 27

(٦) انظر في نسب التوزيع القطاعي للقروض الخارجية خلال الفترة (١٩٧٣-٦٠)

Said El Nagar: "Foreign Aid to U.A.R." (I.N.P.) Cairo,  
Memo No. 382, 1963, P. 82.

انظر كذلك :

د. عبد الرازق محمد حسن : " القروض الخارجية ومشكلة ميزان المدفوعات  
معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٣ ، ص ٨

(٧) انظر مصدر الجدول رقم (٧) بالملحق

(٨) نظرا لقصر فترة القياس من الناحية الاحصائية فقد تم تقسيم البيانات الى بيانات  
نصف سنوية بحيث ادى ذلك الى مضاعفة عدد المشاهدات ، وتم الاعتماد  
على معادلات التقسيم التالية :

$$a = 1/2 \log(X_1/X_0)$$

حيث :  $X_0$  = قيمة المتغير في السنة الحالية

$$X = X_0 \cdot e^a$$

$X_1$  = قيمة المتغير في السنة التالية

$X$  = قيمة المتغير في نصف السنة

$e$  = أساس اللوغارتم الطبيعي

انظر :

Henry J, Cassidy: "Using Econometrics", (Prentice-Hall.  
Company) Virginia, 1981, P. (24).

(١٦٠)

جدول رقم (١)

رصيد رأس المال الاجمالي (محلي + أجنبي) على المستوى القومي والقطاعي  
خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٧/٨٦

بالاسعار الجارية

بالمليون جنيه

الفترة	$K_{tg}$	$K_{ta}$	$K_{ti}$	$K_{ts}$	$K_{to}$	$P_t$
١٩٧٣	٣١١٢,٢	٥٦٥,٧	١١٨٣,٨	٤١١,٦	٩٥١,١	٨٣,٩
١٩٧٤	٣٥٨٨,٣	٦٠٢,٩	١٣٧٩,١	٥٤٩,٧	١٠٥٦,٦	٩٤,٤
١٩٧٥	٤٦٣٠,٢	٦٧٩,٤	١٧٥٣,٢	٨٦٢,٣	١٣٣٥,٢	١٠٠
١٩٧٦	٥٦٠٦,٥	٧٥٧,٤	٢١٥٤,٧	١١٣٠,٥	١٥٦٣,٩	١١٠,٣
١٩٧٧	٦٩٠١,١	٨٧٣,٢	٢٧٢٢,٣	١٤٣٥,٥	١٨٧٠	١٢١,٧
١٩٧٨	٨٨٤٣,٥	١٠٣٤,١	٣٥٤٢,٠	١٩٤٩,٢	٢٣١٨,٢	١٣٤,٨
١٩٧٩	١١٠٦٩,٢	١٢٥٩,٦	٤٣٢٦,٥	٢٥٩٢,٧	٢٨٩٠,٤	١٥٤,١
١٩٨٠	١٤٤٢٠,٣	١٦٠,٧	٥٣٨٨,١	٣٤٠٠,٢	٤٠٢٥	١٨٠,٢
٨٢/٨١	١٧٨١١,٣	٢٠٠٧,٤	٦٦٠٩,٧	٤٠٣٦,١	٥١٥٨,١	١٩٦,٦
٨٣/٨٢	٢٠٤٣٣,٨	٢٣١٥,٤	٧٧٠١,٣	٤٥١٩,٩	٥٨٩٧,٢	٢١٩,٩
٨٤/٨٣	٢٣٣٧٨,٤	٢٦٧١,٨	٨٩٤٤,١	٥٠٠٤,٤	٦٧٥٨,١	٢٤٥,٤
٨٥/٨٤	٢٨٥٩٢,٥	٣٢٧٩,٣	١٠٩٤٦,٥	٥٦٨٧,٢	٨٦٧٩,٥	٢٧٦,٩
٨٦/٨٥	٣٤٣٢٦,٣	٤١٣٧,٩	١٣٠٥٣,٦	٦٣٩٠,٢	١٠٧٤٤,٦	٣٠٧,٩
٨٧/٨٦	٣٥٢٩٠	٤٩٣٤	١٤٧٩٩	٦٨٦٩	١٣٣٩٠	٣٥٢,٧

المصدر : تم حساب بيانات رصيد رأس المال وفقا لطريقة الاستثمار الصافي المتراكم السابق توضيحها

$P_t$  الرقم القياسى لاسعار الجملة تم تعديله ليصبح عام ١٩٧٥ = ١٠٠ وأخذت بياناته

من : البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد (٤٠) العدد الاول والثانى

١٩٨٧ ، الملحق الاحصائى .

$K_{tg}$  = رصيد رأس المال على المستوى القومى

$K_{ta}$  = رصيد رأس المال فى قطاع الزراعة .

$K_{ti}$  = رصيد رأس المال فى الصناعــــــــــــــــة .

$K_{ts}$  = رصيد رأس المال فى قطاع الخدمات الانتاجية

$K_{to}$  = رصيد رأس المال فى قطاع الخدمات الاجتماعية .

## جدول رقم (٢)

رصيد رأس المال الاجنبي على المستوى القومي والقطاعي خلال  
الفترة (٧٣-١٩٨٧/٨٦)

بالاسعار الجارية

بالمليون جنيه

السنوات	$K_{Fg}$	$K_{FA}$	$K_{FI}$	$K_{FS}$	$K_{FO}$	$P_m$
١٩٧٣	١٢١٠	٢٠٣٢	٥١١,٧	٢٠٠,٨	٢٩٤	٧٢
١٩٧٤	١٣٤٥	٢٢٣,٢	٥٤٠	٢٢٤,٦	٣٥٧,٢	٨٩
١٩٧٥	١٨٨٣	٣١٨,١	٧٠٦,٩	٣١٤,٥	٥٤٣,٧	١٠٠
١٩٧٦	٢٤١٧	٤٠٤,٣	٨٧٠,١	٣٩٩,١	٧٤٣,٣	١٠١
١٩٧٧	٣٤٤٢	٥٩١,٥	١١٨١,٩	٥٧٥,٧	١٠٩٢,٥	١١٠
١٩٧٨	٣٧٢٥	٦٧٢,٣	١٢٣٢,٧	٦٢٣,٨	١١٩٦	١٢٥
١٩٧٩	٤٣٥٧	٧٨٢,٦	١٤١٢,٣	٧٣٢,٧	١٤٢٩,٥	١٤٣
١٩٨٠	٥٣٠٥	٩٥٠,٣	١٧٠٧,٦	٨٧٢,٧	١٧٧٤,٣	١٥٩
٨٢/٨١	٦٠٩٥	١٠٦٠,٢	١٩٨٦,٩	٩٨٦,١	٢٠٦١,٥	١٤٩
٨٣/٨٢	٧٦٧٦	١١٦٤,١	٢١١٧,٤	١٣٩٨,٢	٢٩٩٦,٣	١٤٦
٨٤/٨٣	٩١١٩	١٢٠٠,٩	٢٥٨٥,٣	١٤٣٥,٣	٣٨٩٧,٥	١٤١
٨٥/٨٤	٩٤١٤	١٤٣٦,٣	٢٥٠٠,٥	١٢٩٧,٦	٤١٧٩,٤	١٣٧
٨٦/٨٥	٩٤٤٥	١٤٤١,٤	٢٥٢٤	١٢٨٠,٢	٤١٩٩	١٣٧
٨٧/٨٦	٩٥٥٨	١٤٥٩,٧	٢٦٠٨,١	١٢١٩,٥	٤٢٧٠,٣	١٥١

المصدر : تم حساب هذه الارصدة بطريقة الاستثمار الصافي المتراكم السابق شرحها .  
الرقم القياسي لاسعار السلع المصنعة ونصف مصنعه ، تم الاعتماد عليه  
لتثبيت ( رصيد رأس المال الاجنبي لعام ١٩٧٥ ، ومصدر هذا الرقم :  
International trade. Statistical Yearbook, United Nations, New York,  
1987.

رصيد رأس المال الاجنبي على المستوى القومي  $K_{fg}$   
رصيد رأس المال الاجنبي في الخدمات الانتاجية  $K_{FS}$   
رصيد رأس المال الاجنبي في الزراعة  $L_{FA}$   
رصيد رأس المال الاجنبي في الخدمات الاجتماعية  $K_{FO}$   
رصيد رأس المال الاجنبي في الصناعة  $K_{FI}$   
الرقم القياسي الدولي لاسعار السلع المصنعة  $P_m$

(١٦٣)

جدول رقم (٤)

النتائج المحلي الاجمالي على المستوى القومي والقطاعي خلال

الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧/٨٦)

بالمليون جنيه

بالاسعار الجارية

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	Y <sub>0</sub>	Y <sub>S</sub>	Y <sub>I</sub>	Y <sub>A</sub>	Y <sub>G</sub>	السنوات
٨٢,٣	١٢١٨	١٥٩	٧٨٨	١٠٦٢	٣٢١٧	١٩٧٣
٩١,٧	١٣٤١	١٦٧	٩٦٣	١٢٨٠	٣٧٥١	١٩٧٤
١٠٠	١٧٧٩	٢٤٦	١٢٨٥	١٤٦٩	٤٧٧٩	١٩٧٥
١١١,١	٢٠٠٢	٤٠٦	١٦٣٥	١٧٤٤	٥٧٨٧	١٩٧٦
١٢٨,٧	٢١٤١	٦٠٦	١٩٤٩	١٧٨٧	٦٤٨٣	١٩٧٧
١٣٨,٢	٢٦٠١	٥٧٠	٢٢٨٧	٢٢٣٠	٧٦٨٨	١٩٧٨
١٥٣,٣	٣٠٦٨	٨٣٤	٣٣٦١	٢٥٨٣	٩٨٤٦	١٩٧٩
١٨٩,٤	٣٦٩٩	١٠٠٤	٤٥١١	٢٦٦٨	١١٨٨٢	١٩٨٠
٢٠٩,١	٧٣٠٨	١٧٨٢	٦٦٥٧	٣٨٩٢	١٩٦٣٩	٨٢/٨١
٢٤٠,٢	٨٤٥٥	٢٠٨٠	٧٩٧٥	٤١٧٨	٢٢٦٨٨	٨٣/٨٢
٢٧٨,٨	٩١٦٨	٢٥٢٠	٨٨٣٦	٤٤٧٣	٢٤٩٩٧	٨٤/٨٣
٣٢٦,٣	١١٦٣٩	٣٠١١	١٠٩٧٢	٥١٠٢	٣٠٧٢٥	٨٥/٨٤
٣٦٩,٧	١٣٤٠١	٣٤٥٤	١٢٩٣٠	٥٦٤٧	٣٥٤٣٢	٨٦/٨٥
٤٠٢,٣	١٥١٩٤	٤٤٧٠	١٣٤٩٧	٦٦٥٠	٣٩٨١١	٨٧/٨٦

المصدر : البنك الاهلي المصري، "النشرة الاقتصادية"

السنوات ٧٣-٧٥ من مجلد (٣٢) العدد الاول ١٩٧٩ ص ١٥٧ بالمحلق الاحصائي  
السنوات ٧٦-٨٠ من مجلد (٣٤) العدد الاول ١٩٨١ ص ١١٧ بالمحلق الاحصائي  
السنوات من ٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ من مجلد (٤٠) العدد الاول والثانى  
١٩٨٧ ص (١١٠) بالمحلق الاحصائي

وقد تم اخذ الارقام من هذا المجلد وهي مثبتة بدءاً من عام ٨٢/٨١ على  
اساس عام ٨٢/٨١ أى على اساس نفس العام . لذلك تم تعديل هذه الارقام  
لتصبح بالاسعار الجارية على اساس استنباط الرقم القياسي الذي ثبتت به  
الارقام بدءاً من عام ١٩٨٢/٨١ ، وتحويلها الى الاسعار الجارية باستخدام  
هذا الرقم .

وقد تم الاجراء السابق على النحو التالي :

النتائج بالاسعار الجارية	الرقم القياسي	النتائج بالاسعار الثابتة	السنة
١٩٦٣٩	١٠٠	١٩٦٣٩	٨٢/٨١
٢٢٦٨٨	١٠٧,٥	٢١١٠٥	٨٣/٨٢
٢٤٩٩٧	١١٢,٨	٢٢١٦٠	٨٤/٨٣
٣٠٧٢٥	١٢٥,١	٢٤٥٦٠	٨٥/٨٤
٣٥٤٣٢	١٣٤,٣	٢٦٣٨٣	٨٦/٨٥
٣٩٨١١	١٤٢,٤	٢٧٩٥٧	٨٧/٨٦

وقد تم تحويل هذه السلسلة بالاسعار الجارية تمهيدا لاعادة تثبيتها على اساس عام ١٩٧٥ ، وذلك حتى يمكن توحيد اساس سلسلة القياس لفترة الدراسة .

ويلاحظ أن القفزة التي تحققت بين عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨١ / ١٩٨٢ تعود الى

عاملين أساسيين هما :

- ١- تغيير بدء السنة المالية اعتبارا من عام ١٩٨٢/٨١ طبقا للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ في شأن تحديد السنة المالية ، والتي تبدأ من أول يوليو وتنتهي في آخر يوليو من العام التالي ، وعلى ذلك فقد تم استبعاد العام الوسيط (٨١/٨٠) من السلسلة حتى يكون التقدير عن (١٢) شهر وليس (١٨) شهر . وقد أدى هذا الاسقاط للعام المذكور الى ظهور القفزة كما هو مبين بالجدول .
  - ٢- يعود جانبا من هذه القفزة ايضا الى الزيادة الكبيرة التي تحققت في بند الخدمات من جانب وارتفاع الاسعار من جانب آخر .
- الرقم القياسي لاسعار المستهلكين مأخوذ من :

I.M.F, I.F.S., "Supplement on price statistics" No. (2), 1981, No. (12), 1986, No (14) 1987.

## جدول رقم (٥)

رصيد العمالة على المستوى القومى والقطاعى خلال  
الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧/٨٦)

بالمليون عامل

السنوات	L <sub>g</sub>	L <sub>a</sub>	L <sub>i</sub>	L <sub>s</sub>	L <sub>o</sub>
١٩٧٣	٨,٨٦٠	٤,١٦٤	١,٤٥٠	٤٠٢	٢,٨٤٤
١٩٧٤	٩,٢٤٣	٤,٢١٢	١,٥٠٣	٣٩٩	٣,١٢٩
١٩٧٥	٩,٦٠٦	٤,٢١٨	١,٦٦٤	٤٠٤	٣,٣٢٠
١٩٧٦	٩,٦٤٦	٤,٠٦٨	١,٧٢٧	٤١٤	٣,٤٣٧
١٩٧٧	٩,٩٠٥	٤,١٠٤	١,٧٧٢	٤٤٤	٣,٥٨٥
١٩٧٨	١٠,٥٦٠	٤,١٣٥	١,٨٨٦	٤٤٩	٣,٧٤٦
١٩٧٩	١٠,٥٦٠	٤,١٦٥	٢,٠٤١	٤٥٢	٣,٩٠٢
١٩٨٠	١١,٠٥٧	٤,١٩٣	٢,١٩٤	٥٤٥	٤,١٢٥
٨٢/٨١	١١,٦٨٥	٤,٢٤٨	٢,١٧٦	٥٩٣	٤,٦٦٨
٨٣/٨٢	١٢,١١١	٤,٢٩٦	٢,٢٩٦	٦٠٩	٤,٩١٠
٨٤/٨٣	١٢,٤٦٩	٤,٣٨٥	٢,٤٢٠	٦٣٢	٥,٠٣٢
٨٥/٨٤	١١,٥٩٤	٤,٣٤٥	٢,٠٨٥	٦٨٣	٤,٤٨١
٨٦/٨٥	١٢,٠٠٦	٤,٤٨٠	٢,٢١١	٧١٣	٤,٦٠٢
٨٧/٨٦	١٢,٤١٨	٤,٥٤٣	٢,٢٩١	٧٤٧	٤,٨٣٨

المصدر : البنك الاهلى المصرى ، "النشرة الاقتصادية" اعداد متفرقة ، نقلا عن  
وزارة التخطيط .



( ١٦٦ )

جدول رقم (٦)

الاستثمار الاجمالي والقطاعي بالاسعار الجارية خلال  
الفترة ( ١٦٧٣ - ١٩٨٧/٨٦ )

بالمليون جنية

السنوات	I <sub>g</sub>	I <sub>a</sub>	I <sub>i</sub>	I <sub>s</sub>	I <sub>o</sub>
١٩٧٣	٤٦٥,٢	٥٧,٦	١٨٩,٦	١٢٣	٩٥
١٩٧٤	٦٤٥,٦	٥٤,٢	٢٧٤,٦	١٨٧,٥	١٢٩,٣
١٩٧٥	١٢٤٤,٧	٩٤,٦	٤٦٦,٥	٣٧٨,٦	٣٠٥
١٩٧٦	١٢٥١,١	٩٨,٤	٥١٨,٩	٣٧١,٧	٢٦٢,١
١٩٧٧	١٦٣٦,٣	١٣٨,٥	٧١٢	٤٤٠,٦	٣٤٥,٢
١٩٧٨	٢٣٧٠,١	١٨٧,١	١٠٠٢,١	٦٨٦	٤٩٤,٩
١٩٧٩	٢٧٨٥,٩	٢٥٦,٥	١٠٢١,٨	٨٧٧	٦٣٠,٢
١٩٨٠	٤٠٦٢,١	٣٨٥,٢	١٣٥١,٥	١١١٨,٦	١٢٠٦,٨
٨٢/٨١	٤٣١٦,٢	٤٤٨,٦	١٥٨٢,٦	١٠٤٣,٩	١٢٣٣,٨
٨٣/٨٢	٣٨١٨,٦	٣٦٨,٢	١٥٣٤,٤	٩٦٨,٢	٨٦٢
٨٤/٨٣	٤٢٨٣,٩	٤٢٥,٩	١٧٥٨,٨	١٠٢٦,٩	١٠٠٨,٣
٨٥/٨٤	٦٨٣٦,٤	٦٨٧,٦	٢٦٠١,٧	١٢٨٣,٣	٢٠٩٠,٤
٨٦/٨٥	٧٥٩٣,٥	٩٥٧	٢٨٤٠,٥	١٣٨٥,٥	٢٢٨٢,١
٨٧/٨٦	٧٧٠٠	٩٢٠	٢٦١٩,٩	١٢٤٥,٩	٢٩١٤,٢

المصدر : البنك الاهلي ، النشرة الاقتصادية ، اعداد متفرقة ، نقلا عن وزارة التخطيط .

جدول رقم (٧)  
القروض والمعونات الخارجية على المستوى الكلى والقطاعى  
خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧/٨٦)  
بالاسعار الجارية  
بالمليون جنيه مصرى

السنوات	F <sub>G</sub>	F <sub>A</sub>	F <sub>I</sub>	F <sub>S</sub>	F <sub>O</sub>
١٩٧٣-٦٠	١٦٤٩	٢٧٧	٦٩٧	٢٧٤	٤٠١
١٩٧٤	٢٠٧,١	٢٦,١	٦٢,٥	٤٧,٩	٧٠,٦
١٩٧٥	٦١٦,٩	١٠١,٦	٢٠٣,١	١١٦,٨	١٩٥,٣
١٩٧٦	٦٤٢	٩٥,٧	٢١٠,٥	١٢٢,٤	٢١٣,٣
١٩٧٧	١١٦١,٦	١٩٩,٣	٣٧٠,١	٢٢٤,٥	٣٦٧,٧
١٩٧٨	٤٧٦,٥	٩٨,٥	١٣٠	١١٧,٢	١٣٠,٩
١٩٧٩	٨٣٩,٩	١٣٠,٥	٢٦٢,٢	١٨٣,٨	٢٦٣,٤
١٩٨٠	١١٨٩,٥	١٩١,٢	٣٩٠	٢٢٧,٩	٣٨٠,٥
٨٢/٨١	١٠٨١,٨	١٣٨,٤	٣٩٣,٧	٢١٨,١	٣٣١,٦
٨٣/٨٢	١٩١٥,٦	١٣٥,٧	٢٦٣,٢	٥٣٠,٤	٩٨٦,٣
٨٤/٨٣	١٨٦٢,٥	٧١,٧	٦٠٩,٨	٢٠٤,٩	٩٧٦,١
٨٥/٨٤	٧٧٣,٧	٢٧١,٤	٨٨,٤	٣٤,٥	٣٧٩,٤
٨٦/٨٥	٦٨٢,٧	٢٠٠	١١٣,١	٤١,١	٣٢٨,٥
٨٧/٨٦	٦١٤,٧	٦٦,٥	٢٧٥,٢	٧٧,٦	١٩٥,٤

المصدر: السنوات من ١٩٧٣-٦٠ (تراكم القروض الخارجية) من :  
وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، بالقاهرة ، بيانات غير منشورة  
السنوات من (١٩٧٤ - ١٩٨٥/٨٤) من :  
وزارة التخطيط والتعاون الدولى (التعاون الدولى حاليا) ، القاهرة ، قطاع  
التخطيط والمتابعة ، بيان بتوزيع القروض والمنح المتاحة على الجهات المستفيدة  
وفق مصادر التمويل من ١٩٧٤/١/١ - ١٩٨٥/٦/٣٠ . بيانات غير منشورة .  
عام ١٩٨٧/٨٦ من وزارة التخطيط والتعاون الدولى : "بيان نائب رئيس  
الوزراء ، وزير التخطيط والتعاون الدولى أمام مجلس الشعب عن خطه عام  
١٩٨٧/٨٦" مايو ١٩٨٦ ، مرفق رقم (٦)  
عام ١٩٨٦/٨٥ تم استنباطه بمعادلات التقسيم المذكوره ص (١٥٩) بالملحق  
الاحصائى للفصل الثالث .

( ١٦٨ )

جدول رقم ( ٨ )

الناتج المتوسط لرأس المال الاجنبي على المستوى القوي والقطاع  
خلال الفترة ( ١٩٧٣ - ١٩٨٧/٨٦ )

Y <sub>0</sub>	Y <sub>S</sub>	Y <sub>I</sub>	Y <sub>A</sub>	Y <sub>E</sub>	الفترة
K <sub>FO</sub>	K <sub>FS</sub>	K <sub>FI</sub>	K <sub>FA</sub>	K <sub>Fg</sub>	
٣,٦٢٨	٦٩٢	١,٣٤٧	٤,٥٧٤	٢,٣٢٥	١٩٧٣
٣,٦٤٦	٧٢٦	١,٧٣٠	٥,٥٦٢	٢,٧٠٧	١٩٧٤
٣,٢٧٠	٧٨١	١,٨١٨	٤,٦١٩	٢,٦٠٧	١٩٧٥
٢,٥٧١	٩٢٤	١,٦٩٦	٣,٩٢٥	٢,١٧٧	١٩٧٦
١,٦٧٦	٩٠١	١,٤٠٨	٢,٥٨٢	١,٥٧٨	١٩٧٧
١,٩٦٦	٨٢٨	١,٦٧٨	٣,٠٠٠	١,٨٦٧	١٩٧٨
٢,٠٠١	١,٠٦٣	٢,٢١٩	٣,٠٨٠	٢,١٠٨	١٩٧٩
١,٧٥٠	٩٦٥	٢,٢١٩	٢,٣٥٦	١,٨٨٠	١٩٨٠
٢,٥٢٥	١,٢٨٧	٢,٣٨٧	٢,٦١٤	٢,٢٩٥	٨٢/٨١
١,٧١٥	٩٠٤	٢,٢٩٠	٢,١٨٢	١,٧٩٧	٨٣/٨٢
١,١٩٠	٨٨٨	١,٧٢٨	١,٨٨٣	١,٣٨٦	٨٤/٨٣
١,١٦٩	٩٧٥	١,٨٤٣	١,٤٩٢	١,٣٧٠	٨٥/٨٤
١,١٨٣	٩٩٩	١,٨٩٨	١,٤٥٣	١,٣٩٠	٨٦/٨٥
١,٣٣٦	١,٣٧٥	١,٩٤٣	١,٧٠٩	١,٥٦٣	٨٧/٨٦
٢,١١٦	٩٥٠	١,٨٧٢	٢,٩٣١	١,٩٣٢	المتوسط

المصدر : تم حسابه عن طريق قسمة الناتج في كل قطاع على رصيد رأس المال الاجنبي في كل قطاع ، وتم الاعتماد على الاسعار الثابتة لهذه الارقام من جدول رقم ( ٤ ) ، ( ٢ ) الملحق الاحصائي . للفصل الثالث .

## الفصل الرابع

قياس الاثار الاقتصادية الكلية للقروض الخارجية

## الفصل الرابع

### قياس الآثار الاقتصادية الكلية للقروض الخارجية

#### ١/٤ - مقدمة :

انتهى الفصل الثالث من الدراسة الى نتيجة أساسية مفادها ضعف اسهام القروض الخارجية في تحقيق معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث بلغ معدل نمو الناتج الراجع للقروض الخارجية حوالي ١,٣٪ على المستوى القومي . كما أظهرت نتيجة قياس معامل الكفاءة (  $E_1$  ) على المستوى الكلي انخفاض هذا المعامل عن الواحد الصحيح ، الامر الذي يعكس حقيقة تجاوز مصر للحد الكف للاقتراض الخارجي . غير أن حساب معامل الكفاءة على المستوى القطاعي أظهر استمرار حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة للمزيد من القروض الخارجية . ويرجع هذا التناقض أساسا الى انخفاض كفاءة تخصيص هذه القروض بين الاستهلاك والاستثمار من ناحية ، وبين القطاعات المختلفة من ناحية أخرى .

والامر الجدير بالذكر هنا هو أن القروض الخارجية لا تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي فقط ، ولكنها تؤثر أيضا على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ( كالأستهلاك والادخار والواردات . . . الخ ) ، وقد يأتي هذا التأثير بصفة مباشرة ، أو غير مباشرة عن طريق التداخل القائم بين هذه المتغيرات .

وفي هذا الفصل سوف يتم صياغة نموذج كلي Macro Model لقياس الآثار المباشرة ، وغير المباشرة للقروض الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

#### ٢/٤ - توصيف وصياغة النموذج :

عند قياس آثار التدفق الخارجي على المتغيرات الاقتصادية الكلية — خلال نموذج معادلات آنية Simultaneous Equations Model فلا بد من اجراء مجموعة من الاختبارات المبدئية لتحديد نوعية الاتجاه الذي تأخذه العلاقة بين المتغيرات ، ومدى توافق ذلك مع النظرية الاقتصادية .

وترجع أهمية الاختبارات السابقة كذلك الى اختيار شكل العلاقات ، وتحديد المتغيرات ذات التأثير المعنوي في هذه العلاقات .  
ومن أهم الاختبارات التي تم تطبيقها بصفة مبدئية هي ، اختبار اتجاه السببية بين بعض المتغيرات الاقتصادية ، واختبار تحديد الفجوة المسيطرة في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة ، واختبارات المعنوية الاحصائية للمتغيرات التي يتضمنها النموذج .

#### ١/٢/٤ - اختبارات السببية Causality بين بعض المتغيرات :

يمكن الاعتماد على اختبار جرانجر Granger (١) لتحديد اتجاه السببية بين بعض المتغيرات الاقتصادية . ويتضمن تعريف جرانجر للسببية الاعتبارات الخاصة بخطأ التنبؤ Prediction Errors . حيث يرى أن اضافة متغير آخر في علاقة الانحدار سوف يؤدي الى تقليل خطأ التنبؤ ، وتحسين جودة توفيق العلاقة Goodness of Fit اذا كان هذا المتغير المضاف يرتبط بعلاقة سببية بالمتغير التابع .

فاذا أمكن التنبؤ بقيمة المتغير  $(X_t)$  بشكل أفضل من خلال استخدام القيم الماضية للمتغير  $(Y_t)$  في علاقة الانحدار بالاضافة الى القيم الماضية للمتغير التابع  $(X_t)$  ، فإنه يُقال أن المتغير  $Y$  يسبب المتغير  $X$  ، بمعنى أن  $Y$  يرتبط بعلاقة سببية بالمتغير  $X$  .

ويمكن توضيح الاختبار السابق بالنظر الى كل زوج من المعادلات التالية :

(1) Granger, C.W.J.: "Investigating Causal Relationships by Econometric Models and Cross Spectral Methods", (Econometrica) Vol. (37); 1969, P.P. (424-438).

$$X_t = a_0 + a_1 X_{t-1} \dots \dots \dots (4/1)$$

$$X_t = a_0 + a_1 X_{t-1} + a_2 y_{t-1} \dots \dots \dots (4/2)$$

$$y_t = B_0 + B_1 y_{t-1} \dots \dots \dots (4/3)$$

$$\$ y_t = B_0 + B_1 y_{t-1} + B_2 X_{t-1} \dots \dots \dots (4/4)$$

وبافتراض أن :

$$1) a_2 = 0$$

$$2) B_2 = 0$$

فإذا تحقق الفرض الاول ولم يتحقق الفرض الثاني فان المتغير  $X$  يسبب المتغير  $y$  .  
 وإذا تحقق الفرض الثاني ولم يتحقق الفرض الاول فان المتغير  $y$  يسبب المتغير  $X$  .  
 وإذا تحقق الفرض الاول والثاني فلن توجد علاقة سببية بين هذين المتغيرين .  
 وإذا لم يتحقق أى من الفرضين يُصبح التأثير السببى متبادلا بين المتغيرين ، بمعنى أن المتغير  $X$  يؤثر سببياً على المتغير  $y$  ، كما أن المتغير  $y$  يؤثر سببياً على المتغير  $X$  فى نفس الوقت .

وبالإضافة الى ما سبق فانه يمكن اختبار السببية الانية كذلك بين المتغير  $X_t$  ،  
 $y_t$  فى المعادلة رقم ( 4/2 ) ، ( 4/4 ) . ويتم ذلك باحلال القيمة الجارية للمتغير المستقل فى العلاقة بدلا من المتغير المبطل .

ويتطبيق الاختبار السابق على العلاقة بين القروض الخارجية والادخار المحلى كانت نتائج الاختبار كما يلى :

$$S_t = a_0 + a_1 S_{t-1} + a_2 F_t \dots\dots\dots (4/5)$$

$$S_t = 512.562 + 1.006 S_{t-1} - 0.222 F_t$$

(19.273)      (-1.273)

$R^2 = 0.95$   
 $F = 220$

$$F_t = \beta_0 + \beta_1 F_{t-1} + \beta_2 S_t \dots\dots\dots (4/6)$$

$$F_t = 378.134 + 0.767 F_{t-1} + 0.014 S_t$$

(5.539)      (0.343)

$R^2 = 0.63$   
 $F = 20.1$

ومن الواضح أن قيمة المعلمتين ( $a_2$ ) ، ( $\beta_2$ ) تساويان الصفر نظراً لانخفاض معنوية كل منهما كما هو واضح من الأرقام الواردة بين الأقواس والتي تبين اختبار  $t$ .

والنتيجة السابقة تؤكد ضعف العلاقة السببية بين كل من القروض الخارجية ( $F$ ) والمدخرات المحلية ( $S$ ) ، وذلك على الرغم من أن علاقة الانحدار بين هذين المتغيرين في إطار الدالة الكينزية توضح وجود علاقة سالبة ومعنوية بينهم ، والمعادلة رقم (4/7) توضح هذه العلاقة :

$$S_t = 511.280 + 0.184 y_t - 0.696 F_t \dots\dots\dots (4/7)$$

(14.213)      (2.8)

$R^2 = 0.91$   
 $F = 121$

وتعني نتيجة العلاقة السابقة أن كل جنيه إضافي من القروض الخارجية يؤدي إلى انخفاض المدخرات المحلية بمقدار ٧٠ قرش تقريبا ، وهذا يعني أن القروض الخارجية تحل محل المدخرات المحلية ، فهي بديلة عنها وليست مكملتها .



وتعكس النتيجة السابقة آراء مجموعة من الاقتصاديين أمثال جريفن ، واينوز ، ووايزكوف ، وأنسيور رحمان ، ومن سار على دريهم منذ عام ١٩٧٠ . وهو العام الذي نشر فيه جريفن واينوز دراستهما عن العلاقة بين المعونات الخارجية والمدخرات المحلية . (١) وقد وجد جريفن واينوز علاقة سالبة بين المدخرات المحلية والقروض الخارجية في دراسة مقطعية عن عدد من الدول المتلقية للقروض والمعونات الخارجية .

وقد أصر جريفن على أن العلاقة السالبة بين المدخرات المحلية والقروض الخارجية علاقة سببية . ويرجع ذلك إلى أن تدفق القروض والمعونات الخارجية تؤدي إلى تراخي الجهود الحكومية الخاصة بزيادة وتعبئة المدخرات المحلية .

(١) انظر في ذلك :

K.B. Griffin and J.L. Enos: "Foreign Assistance: Objective and Consequences" (Economic Development and Cultural Changes) vol.(18), April 1970, P.P.(313-327).

Thomas E. Weisskopf: "The Impact of Foreign Capital Inflow on Domestic Savings in Underdeveloped Countries" (Journal of International Economics) No. (2) February 1972 , P.P. (25 -38).

A. Rahman : "Foreign Capital and Domestic savings: A test of Haavelmo's Hypothesis with Cross-Country Data" (Review Of Economics and Statistics) vol. (50)No. (1) February , 1968, P.P. (137-138).

Bharat R. Hazari: "Foreign Aid, Conspicuous Consumption and Domestic Saving: Some Theoretical Observations" (Journal of Development Studies) vol.(12), No.(2), 1976, p.P. (197-207).

والواقع أنه يصعب قبول النتيجة السابقة ، فالعلاقة السالبة قد توجد بين القروض والمدخرات ، ولكنها ترجع الى عوامل اخرى غير تراخي الجهود الحكومية في هذا الشأن . فقد تلجأ الدولة للاقتراض من الخارج بسبب انخفاض مستوى الادخار المحلي وليس العكس .

وعلى أية حال فان نتيجة الاختبار الخاصة بسببية العلاقة بين هذين المتغيرين في الاقتصاد المصري قد جاءت لتؤكد ضعف العلاقة بينهما . (١) .

#### ٢/٢/٤ - اختبار تحديد الفجوة المسيطرة في الاقتصاد المصري :

من المعروف نظريا أن هناك قيودا على النمو ، وتتمثل هذه القيود بصفة أساسية في فجوات الموارد المحلية ، والصرف الاجنبي . وعادة ما تتساوى هاتين الفجوتين في أى فترة ماضية بحكم طبيعة العلاقات بين محددات الدخل ، حيث تتسع الفجوة الاصغر لتتساوى مع الفجوة الاكبر اذا كان الهدف هو الحفاظ على معدل نمو الدخل القوي عند مستوى معين .

وترجع أهمية تحديد نوع الفجوة المسيطرة في فترة ما الى تحديد القيود الاساسى الذى يحكم عملية النمو ، ومن ثم تحديد فعالية القروض والمعونات الخارجية في تحقيق هذا النمو .

(١) يرى كل من بابنك ، ويولز أن غياب السببية بين القروض الخارجية والمدخرات المحلية يضعف الثقة في نتائج دراسات جريفن وأنسيور رحمان ، وفايزكوف ، انظر في ذلك :

Gustav F. Papanek : "The effect of Aid and other Resource Transfers on Saving and Growth in Less Developed Countries" (The Economic Journal) Vol. (82), 1972, P.P. (934-950).

Paul Bowles : "Foreign Aid and Domestic Saving in Less Developed Countries: Some Tests for Causality" (World Development) vol. (15), 1987, P.P. (789-796).

ولكى يمكن تحديد الفجوة المسيطرة في الاقتصاد المصرى فقد تم الاعتماد على اختبار وايزكوف. (١) ويتلخص هذا الاختبار فى نموذج قياسي بسيط يتضمن المتطابقات الكلية الاساسية ، فضلا عن دوال تقديرية للادخار والواردات .

ويحتوى هذا النموذج كذلك على ثلاث متباينات تمثل القيود الاساسية المفترضة للنموذج ، حيث يفترض ان المدخرات الفعلية لن تتجاوز المدخرات المتوقعة ، كما أن الواردات الفعلية لا بد وأن تتساوى على الاقل مع الواردات المطلوبة . وتمثل المتباينة الثالثة القيد الخاص بالطاقة الانتاجية القصوى للمجتمع حيث يفترض أن الناتج المحلى الاجمالى لا يمكن أن يتعدى هذا الحد الاقصى .

هذا ويمكن التعبير عن النموذج فى صورته المختزلة Reduced Form

بالثلاث متباينات التالية : (٢)

$$I - bY \leq a + (1-c) \bar{F} + d\bar{E} \dots\dots\dots (4/7)$$

$$I + B/\gamma Y \leq - a/\gamma + (1/\gamma) \bar{F} + (1/\gamma) \bar{E} \dots\dots (4/8)$$

$$Y \leq \bar{Y} \dots\dots\dots (4/9)$$

(١) انظر فى هذا الاختبار :

Thomas E. Weisskopf: "An Econometric Test of Alternative Constraints on the Growth of Under developed Countries" (Review of Economic and Statistics) Vol . (54) Feb. 1972, P.P. (67-78).

انظر ايضا :

د . هناء خير الدين : "اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبى على تنمية بعض الدول العربية" (مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت) العدد الرابع ، السنة الخامسة ، يناير ١٩٧٨ ص.ص (٢٧-٥٧) .

(٢) الشرطة فوق المتغير تفيد بأنه يتحدد خارجيا .

وتمثل المتباينة ( 4 / 7 ) القيد الخاص بالمدخرات المحلية ، في حين تمثل المتباينة ( 4/8 ) القيد الخاص بالصراف الاجنبي ، والمتباينه ( 4/9 ) تمثل القيد الخاص بالطاقة الانتاجية القصوى للمجتمع .

وباستخدام هذه المتباينات الثلاث بالاضافة الى القيود الخاصة بكون كل من الاستثمار والدخل لا يمكن أن يكونا سالبين . فانه يمكن تحديد المنطقة المحتملة لقيم كل من الاستثمار والدخل . ويتوقف شكل هذه المنطقة ومساحتها على قيم المعلمات التي تتضمنها المتباينات السابقة ، اضافة الى مستوى المتغير الخارجى ( E ) ، أى تدفق رأس المال الاجنبي للدخل .

هذا ويمكن التمييز بين عدة حالات ممكنة . تمثل القيود الاساسية على النمو . وتتلخص هذه الحالات فى ثلاث علاقات بين الاستثمار والمتغيرات الخارجية فى النموذج . ويمكن التوصل الى هذه العلاقات على النحو التالى :-

أولا : من المعادلة رقم ( 4/7 ) والمعادلة رقم ( 4/9 ) يمكن الحصول على القيد المناظر للحالة الاولى ، وهو قيد المدخرات على النحو التالى :-

$$I = a + b \bar{Y} + (1-c) \bar{F} + d\bar{E} \dots\dots\dots (4/10)$$

ثانيا : من المعادلة رقم ( 4/8 ) والمعادلة رقم ( 4/9 ) يمكن الحصول على القيد المناظر للحالة الثانية ، وهو قيد الصراف الاجنبي على النحو التالى :-

$$I = -(a/\gamma) - (B/\gamma) \bar{Y} + (1/\gamma) \bar{F} + (1/\gamma) \bar{E} . \dots\dots\dots (4/11)$$

وحيث أن الواردات ( M ) تمثل حاصل جمع الصادرات وصافى التدفق من الخارج . فان المعادلة رقم ( 4/11 ) يمكن أن تأخذ الصورة التالية :-

$$I = -(a/\gamma) - (B/\gamma) \bar{Y} + (1/\gamma) \bar{M} \dots\dots\dots (4/12)$$

(١٧٧)

ثالثا - من المعادلتين ( 4/7 ) و ( 4/8 ) يمكن الحصول على  
القيد المناظر للحالة الثالثة وهو القيد المختلط على النمو ، بمعنى  
سيطرة الفجوتين في آن واحد ، حيث :-

$$I = \lambda + u \bar{F} + v \bar{E} \dots\dots\dots (4/13)$$

حيث أن :

$$\lambda = (aB - ba) / (B + b\gamma)$$

$$U = ((1 + c) B + b) / (B + b\gamma)$$

$$V = (dB + b) / (B + b\gamma)$$

ويمكن تلخيص الحدود الممكنة للقيم التي تأخذها المعاملات الواردة في  
كل حالة من الحالات الثلاث السابقة في الجدول رقم (١/٤) .

جدول رقم (١/٤)

الحدود الممكنة للمعاملات

القيد	$dI/d\bar{Y}$	$dI/d\bar{F}$	$dI/d\bar{E}$	$dI/d\bar{M}$
الاول	$\geq 0$	$\leq 1$	$\geq 0$	
الثاني	$< 0$			$> 1$
الثالث		$> 0$	$> 0$	

المصدر : Thomas E. Weisskopf, Op.. cit P. (72).

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

أن سيادة أى من القيود السابقة في دولة مافي فترة معينه يتوقف على مستوى اتساق الحدود الممكنة للمعاملات المذكورة في الجدول مع تلك التي يمكن الحصول عليها من تقدير دوال الاستثمار أرقام ( 4/10 ) ، ( 4/12 ) ، ( 4/13 ) على التوالي .

ويتطبيق الاختبار السابق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٨٧/٨٦-٧٣) اتضح ما يلي :

نتيجة اختبار القيد الاول :

$$I_t = 18.627 + 0.047 \bar{Y}_t + 0.716 \bar{F}_t + 0.592 \bar{E}_t$$

(3.149)      (9.933)      (5.886)       $R^2 = 0.98$   
F = 546.263

نتيجة اختبار القيد الثاني :

$$I_t = 130.965 + 0.049 \bar{Y}_t + 0.597 \bar{M}_t$$

(3.116)      (9.757)       $R^2 = 0.98$   
F = 851.383

نتيجة اختبار القيد الثالث :

$$I_t = -332,761 + 0.571 \bar{F}_t + 1.035 \bar{E}_t$$

(3.843)      (23.411)       $R^2 = 0.97$   
F = 429.875

وبمقارنة النتائج السابقه مع القيم المفترضة في الجدول رقم (١/٤) نجد أن النتائج تتطابق مع الحالة الاولى والثالثة ، وهو ما يعنى أنه خلال فترة الدراسة كان هناك سيطرة لفجوة المدخرات من ناحية ( الحالة الاولى ) وخليط بين الفجوتين من ناحية أخرى ( الحالة الثالثة ) .

ومن الواضح أن نتيجة الاختبار لم تكن حاسمة في شأن تحديد الفجوة المسيطرة إلا أنه يمكن ترجيح فجوة المدخرات المحلية على أساس أن الاختبار لم يكن في صالح وجود فجوة الصرف الاجنبي .

وبناءً عليه يُصبح القيد الاساسى على النمو فى الاقتصاد المصرى هو عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمار ، وبذلك يُصبح التدفق الخارجى مكملاً للمدخرات المحلية .

وتتفق النتيجة الاخيرة مع نتائج بعض الدراسات عن الاقتصاد المصرى ، وذلك على الرغم من اختلاف الفترة الزمنية موضع البحث . ففي دراسة (١) د . هـنا خير الدين جاءت نتائج الاختبار فى الفترة (١٩٦٧-٦٠) لتؤكد سيادة القيد المشترك للمدخرات والتجارة الخارجية فى مصر . فى حين كانت نتيجة الاختبار فى صالح كل من قيد المدخرات والقيد المشترك للمدخرات والتجارة الخارجية خلال الفترة (٦٧ - ١٩٧٤) . ويتفق ذلك مع نتيجة الدراسة عبر الفترة (٧٣-٨٦/١٩٨٧) .

وفى دراسة ليفى (٢) عن الفجوة المسيطرة فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٩) . اتضح عدم فعالية قيد الصرف الاجنبى على النمو فى مصر الامر الذى يؤكد سيطرة قيد المدخرات المحلية على النمو فى الاقتصاد المصرى .

٣/٢/٤ - معادلات النموذج الاحصائى :

يتكون النموذج المستخدم فى هذه الدراسة من سبع معادلات ، منها أربع معادلات سلوكية ، وثلاث معادلات تعريفية . ويمكن توضيح النموذج كما يلى :-

(١) د . هـنا خير الدين : " اختبار قياسى لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبى ..... " سبق ذكره ، ص (٢٧-٥٧) .

(2) Victor Levy: "The Savings Gap..." Op... Cit., P.P. (131-32).

أولاً - المعادلات السلوكية :-

$$C_{pt} = a_0 + a_1 C_{pt-1} + a_2 \Delta Y_{pt} + e_1 \dots \dots \dots (1)$$

$$C_{gt} = B_0 + B_{1p} PR_t + B_2 F_t + e_2 \dots \dots \dots (2)$$

$$I_t = \alpha_0 + \alpha_1 F_t + \alpha_2 M_t + e_3 \dots \dots \dots (3)$$

$$M_t = \mu_0 + \mu_1 Y_t + \mu_2 X_t + e_4 \dots \dots \dots (4)$$

ثانياً - المعادلات التعريفية :-

$$Y_t = C_t + S_t \dots \dots \dots (5)$$

$$C_t = C_{pt} + C_{gt} \dots \dots \dots (6)$$

$$S_t = I_t - F_t \dots \dots \dots (7)$$

Endogenous Variables

ثالثاً - المتغيرات الداخلية :-

$$\text{الاستهلاك الخاص} = C_p$$

$$\text{الاستهلاك العام} = C_g$$

$$\text{الاستثمار الاجمالي} = I$$

$$\text{الواردات من السلع والخدمات} = M$$

$$\text{الناتج القومي الاجمالي (GNP)} = Y$$

$$\text{الاستهلاك الكلي (عام + خاص)} = C$$

$$\text{الادخار الكلي} = S$$



رابعاً - المتغيرات الخارجية ومسيقة التحديد Predetermined variables

$$C_{pt-1} = \text{الاستهلاك الخاص بسيطاً بفترة واحدة}$$

$$\Delta Y_p = \text{التغير في الدخل القابل للتصرف}$$

$$PR = \text{الايادات العامة وتشمل ( الضرائب المباشرة وغير المباشرة + فوائض القطاع العام + موارد التمويل الذاتي للاستثمار) .}$$

$$F = \text{صافي التدفق للداخل ويمثل}$$

$$X = \text{الصادرات من السلع والخدمات مضافا اليها صافي عوائد الدخل من الخارج .}$$

$$t = \text{تشير الى الزمن .}$$

وقد تم التعبير عن جميع المتغيرات المستخدمة بالاسعار الجارية ، وفيما يلي توضيحا موجزا للمعادلات المستخدمة في النموذج .

١ / ٣ / ٢ / ٤ - معادلة الاستهلاك الخاص :

عند اختيار شكل دالة الاستهلاك الخاص تم اختبار الاشكال التالية :

$$C_{pt} = a_0 + a_1 Y_{pt} + a_2 C_{pt-1} + U$$

$$C_{pt} = a_0 + a_1 Y_{pt} + a_2 Y_{pt-1} + U$$

$$C_{pt} = a_0 + a_1 Y_t + a_2 C_{pt-1} + U$$

$$C_{pt} = a_0 + a_1 Y_t + a_2 Y_{t-1} + U$$

$$C_{pt} = a_0 + a_1 C_{pt-1} + a_2 \Delta Y_{pt} \quad (1)$$

$$(1) \quad \Delta Y_{pt} = (Y_{pt} - Y_{pt-1})$$

وفي جميع الاشكال وجد أن الاستهلاك في الفترة الماضية ذات تأثير معنوي على الاستهلاك الجارى ، ونظرا لعدم معنوية الدخل القابل للتصرف (١) أو الدخل الكلى فقد تم اسقاطهما من الدالة ، وتم اختبار أثر التغير في الدخل القابل للتصرف والاستهلاك في الفترة الماضية ، وتتوافق هذه الصياغة الاخيرة لدالة الاستهلاك الخاص مع فرضية الدخل النسبى ودورة حياة الدخل Life cycle effects ، حيث يعكس الاستهلاك السابق فرضية الدخل النسبى فى حين يسمح المتغير  $\Delta Y_p$  بقياس أثر التغير فى الدخل القابل للانفاق .

هذا وقد تم اختبار المتغير  $F$  فى الدوال السابقة ، وتم اسقاطه نظرا لعدم معنويته احصائيا . ويفيد ذلك فى أن القروض الخارجية ليست لها تأثير مباشر على الاستهلاك الخاص .

٢/٣/٢/٤ - معادلة الاستهلاك العام :

عند اختيار دالة الاستهلاك العام تم اختبار الدخل الكلى والقروض الخارجية والاستهلاك العام فى الفترة السابقة ، كما تم اختبار أثر الايرادات العامة على الاستهلاك العام . وأظهرت نتائج الاختبار أن الايرادات العامة والقروض الخارجية ذات تأثير معنوي على الاستهلاك العام ، ولذلك أخذت دالة الاستهلاك العام الشكل التالى :

$$C_{gt} = B_0 + B_1 PR_t + B_2 F_t$$

٣/٣/٢/٤ - معادلة الاستثمار الكلى :

عند صياغة دالة الاستثمار تم اجراء العديد من الاختبارات المبدئية لتحديد المتغيرات ذات التأثير المعنوي على الاستثمار . حيث تم اختبار كل من الدخل (  $Y$  ) والواردات (  $M$  ) والقروض الخارجية (  $F$  ) . وقد جاءت نتيجة الاختبار

(١) تم حساب الدخل القابل للتصرف على أنه الدخل الكلى مطروحا منه الايرادات العامة شاملة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والارباح غير الموزعة . الخ ومضافا اليه الدعم .

لتؤكد أن الواردات ، والقروض الخارجية ذات تأثير معنوي على الاستثمار ، ولذلك تم اسقاط الدخل من الدالة ، وأخذت الشكل التالي :

$$I_t = \alpha_0 + \alpha_1 F_t + \alpha_2 M_t$$

٤/٣/٢/٤ - معادلة الواردات :

عند صياغة دالة الواردات تم اختبار الاشكال التاليه لها :-

$$M_t = \mu_0 + \mu_1 Y_t + \mu_2 I_t + \mu_3 F_t$$

$$M_t = \mu_0 + \mu_1 Y_t + \mu_2 F_t$$

$$M_t = \mu_0 + \mu_1 Y_t + \mu_2 I_t$$

$$M_t = \mu_0 + \mu_1 Y_t + \mu_2 P_m^*$$

$$M_t = \mu_0 + \mu_1 Y_t + \mu_2 (P_m/P_w)^{**}$$

$$M_t = \mu_0 + \mu_1 Y_t + \mu_2 X_t$$

وقد أوضحت نتائج الاختبار عدم معنوية كل من  $I_t$  ،  $F_t$  ،  $P_m$  ،  $(P_m/P_w)$  في حين أعطت المعادلة الاخيرة نتائج مرضية ، نظرا لارتفاع المعنوية الاحصائية لكل من الدخل  $Y_t$  ، الصادرات  $X_t$  ، ولذلك فقد تم اختيار هذه الدالة ضمن نموذج المعادلات الانية المستخدمة في هذه الدراسة .

$$P_m^* = \text{الرقم القياسي لاسعار الواردات}$$

$$(P_m/P_w)^{**} = \text{السعر النسبي} = \text{الرقم القياسي لاسعار الواردات} \div \text{الرقم القياسي لاسعار الجمله في مصر}$$

## ٤ / ٢ / ٤ - أسلوب تقدير النموذج :

سبق القول أن النموذج المستخدم يحتوى على مجموعة من المعادلات الآتية حيث تدخل المتغيرات الداخلية كمتغيرات تفسيرية ( مستقلة ) فى المعادلات الأخرى . وبناء على ذلك فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ( OLS ) فى التقدير سوف تؤدى الى تحيز وعدم اتساق التقديرات Biased and Inconsistent نظرا لارتباط عنصر الخطأ فى أى معادلة بالمتغيرات التفسيرية فى هذه المعادلة . ومن ثم فإن المربعات الصغرى العادية لا تصلح لتقدير معادلات تنتمى الى نموذج معادلات آتية . ويعتمد اختيار أسلوب التقدير المناسب على درجة تمييز معادلات النموذج ، وهو ما يعرف بمشكلة تمييز النموذج Identification

وبتطبيق شروط التمييز ( الدرجة order والرتبة Rank ) على المعادلات المستخدمة فى النموذج اتضح أن جميع معادلات النموذج زائدة التمييز over - Identified الأمر الذى يحتم استبعاد أسلوب المربعات الصغرى العادية فى التقدير ، ونفس الأمر بالنسبة لطريقة المربعات الصغرى غير المباشرة ( ILS ) نظرا لان هذه الطريقة تتطلب أن تكون المعادلات مميزة تماما Exactly Identified ( ١ ) .

وعلى هذا الأساس فإن أنسب طريقة للتقدير هى طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين ( 2SLS ) ، وذلك بالنسبة للمعادلات التى تحتوى فى طرفها الايمن على متغيرات داخلية . أما المعادلات التى لا يظهر بطرفها الايمن أى متغيرات داخلية فإنه يمكن استخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية فى تقديرها . وسوف يتم الإشارة الى الأسلوب المستخدم فى تقدير كل معادلة عند عرض نتائج التقدير .

(1)A. Koutsoyiannis: "Theory of Econometrics " Second Edition, (Macmillan Education Ltd) London, P. (366).

٥/٢/٤ - نتائج تقدير النموذج :

قد تم الاعتماد على البيانات الخاصة بالمتغيرات التي تم الحصول عليها من الاحصاء المالي الدولي ، الذي يصدر عن صندوق النقد الدولي باللغة الانجليزية وأخذت البيانات بالاسعار الجارية. (١)

ويمكن بيان نتائج تقدير النموذج المستخدم على النحو التالي :

(1) $C_{pt} = -85.446 + 1.171 C_{pt-1} + 0.312 \Delta Y_{pt}$	$R^2 = 0.99$
$t \quad (31.302) \quad (1.737)$	$\bar{R}^2 = 0.98 \text{ (OLS)}$
S.E. (0.0374) (0.1785)	F = 1574.170
(2) $C_{gt} = 321.953 + 0.386 PR_t + 0.111 F_t$	$R^2 = 0.99$
$t \quad (56.852) \quad (2.391)$	$\bar{R}^2 = 0.98 \text{ (OLS)}$
S.E. (0.0068) (0.046)	F = 2296.518
(3) $I_t = -679.101 + 0.712 F_t + 0.725 M_t$	$R^2 = 0.98$
$t \quad (6.401) \quad (30.919)$	$\bar{R}^2 = 0.97 \text{ (2SLS)}$
S.E. (0.1112) (0.0234)	F = 744.918
(4) $M_t = 1024.977 + 0.058 Y_t + 0.864 X_t$	$R^2 = 0.97$
$t \quad (2.938) \quad (9.817)$	$\bar{R}^2 = 0.96 \text{ (2SLS)}$
S.E. (0.0197) (0.0880)	F = 458.089

٦/٢/٤ - تقييم نتائج تقدير النموذج :

يمكن اختبار نتائج تقدير النموذج وفقا لمعايير النظرية الاقتصادية من ناحية (الاشارة وحجم المعلمة) ، ووفقا للمعايير الاحصائية من ناحية أخرى ، فاذا نظرنا الى اشارات المعلمات الخاصة بمساحلات النموذج المقدر ، فسوف نلاحظ

(١) انظر في هذه البيانات ومصادرها ، الملحق الاحصائي للفصل الرابع .

أن جميع الاشارات تتوافق مع ما تذهب اليه النظرية الاقتصادية . وبالنظر الى حجم المعلمات بالمقارنة بالمدى المتفق عليه نظريا ، فإنه يمكن ملاحظة أن الميل الحسى للاستهلاك الخاص فى الاجل القصير قد بلغ ٣١٢ ، وفى الاجل الطويل فإنه يصل الى حوالى ٦٢٤ . (١)

أما بالنسبة لدالة الاستهلاك العام ، فمن الملاحظ أن الايرادات العامة (الضرائب المباشرة وغير المباشرة + فوائض القطاع العام والهيئات الاقتصادية + موارد التمويل الذاتى المتاحة للاستثمار) كانت ذات تأثير معنوى كبير على الاستهلاك العام ، حيث يلاحظ أن الميل الحدى للاستهلاك العام قد بلغ حوالى (٣٩) من الايرادات العامه . وقد اتضح من دالة الاستهلاك العام أن القروض الخارجية قد أثرت بالفعل على مستوى الاستهلاك العام بما يقرب من (١١) .

وجاءت دالة الاستثمار لتوضح أن مستوى الاستثمار يعتمد بصفة أساسية على كل من الواردات والقروض الخارجية ، وهو أمر متوقع ، وبصفة خاصة اذا علمنا أن القروض الخارجية ما هى الا سلع وخدمات يتم استيرادها لحساب المشروعات التى يتم تمويلها او جانب منها عن طريق القروض الخارجية ، كما أن الواردات السلعية من ناحية أخرى تحتوى على سلع استثمارية و سلع وسيطة تعدت فى بعض السنوات ٦٤ .٪ (٢)

(١) حيث أن دالة الاستهلاك الخاص تعبر عن ان الاستهلاك الجارى يعتمد على ثلاثة متغيرات هى الاستهلاك السابق ، والدخل السابق ، والدخل الجارى وحيث أن  $(\Delta Y_{pt} = Y_{pt} - Y_{pt-1})$  فإن المعلمة المقدرة للتغير فى الدخل الخاص ترتبط بالدخل الخاص الجارى والدخل الخاص السابق ، وبالتالى فإن الميل الحدى للاستهلاك فى الاجل القصير يساوى قيمة هذه المعلمة ، وفى الاجل الطويل يصبح ضعف المعلمة السابق ذكرها .

(٢) البنك الاهلى المصرى : " النشرة الاقتصادية " مجلد (٤٠) العدد الاول والثانى ، ١٩٨٧ ، ص (١٣٨) .

وأخيرا فان دالة الواردات قد أوضحت أن حصيلة الصادرات من السلع والخدمات مضافا اليها صافي عوائد الدخل من الخارج تؤثر على مستوى الواردات بحوالي ٠.٨٦ كما أن الميل الحدى للاستيراد قد بلغ حوالي (٠.٦ ر.)<sup>(١)</sup> ويعكس الانخفاض النسبي لاستجابة الواردات للدخل حقيقة أن الدخل لا يعتبر العامل الاساسى فى زيادة الواردات ، فى حين أن حصيلة الدولة من الصرف الاجنى تعد من أهم عوامل زيادة الواردات من عدمها .

وبالنظر الى المعايير الاحصائية لاختبار نتائج تقدير النموذج فانه يُلاحظ ما يلى :-

أولا - معامل التحديد المتعدد Coefficient of Determination

والذى يعبر عن مدى جودة توفيق العلاقة Goodness of Fit

قد بلغ حوالي ٩٩ فى كل من دالة الاستهلاك الخاص ، ودالة الاستهلاك العام . ويرجع هذا الارتفاع فى قيمة معامل التحديد الى وجود بعض الارتباط الخطى بين المتغيرات التفسيرية ، Multicollinearity ( وهو أمر متوقع خاصة فى معظم الدراسات التطبيقية للسلاسل الزمنية )<sup>(٢)</sup> غير أن هذا الارتباط الخطى لم يكن من الخطورة بحيث يؤثر على توافق النتائج مع التوقعات النظرية .

(١) تتشابه نتيجة تقدير دالة الواردات السابقة مع النتيجة التى توصلت اليها

دراسة د . هـاء خير الدين عن الفترة (١٩٦٠-١٩٧٣) انظر :-

H. A.Kheir - El-Din: "Macro Features of the Egyptian Economy

(1966- 1973) (L. Egypte contemporaine) , Le Caire

No. (367), Janvier, 1977, P. (39).

(2) A. Koutsoyiannis: "Theory of Econometric" Op. Cit, P.(234).

أما في بقية معادلات النموذج فمن الواضح أن قيمة معامل التحديد المتعدد كانت عند مستوى مقبول احصائيا ، وقد بلغ هذا المعامل حوالي ٩٧ في دالة الواردات .

ثانياً - بالنسبة لمعنوية معاملات التقدير ، فيمكن ملاحظة أن جميع المعلمات قد حققت معنوية مرتفعة باستخدام اختبار  $t$  عند مستوى معنوية (٠.٥) فيما عدا المعلمة الخاصة بالمتغير  $\Delta Y_{pt}$  في دالة الاستهلاك الخاص ، حيث أنها معنوية عند مستوى (٠.١) .

ثالثاً - بالنسبة لاختبار معنوية التقدير لمعادلة الانحدار ككل ، فقد تم استخدام اختبار  $F$  . وقد أوضحت نتائج التقدير لجميع معادلات النموذج ارتفاع قيمة  $F$  المحسوبة بالمقارنة بقيمتها الجدولية ، وهو ما يؤكد ارتفاع معنوية التقدير لجميع معادلات النموذج .

٧/٢/٤ - اشتقاق أثر القروض الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية :

يمكن التعرف على أثر القروض الخارجية (  $F$  ) على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تضمنها نموذج الدراسة السابق تقديره على النحو التالي :

١/٧/٢/٤ - الاثر على الناتج القومي الاجمالي :

سبق القول أن تأثير القروض الخارجية يعتمد على تحديد الفجوة المسيطرة في فترة ما . وقد تم اختبار الفجوة المسيطرة في الاقتصاد المصري خلال الفترة الدراسة ، وتبين من نتيجة الاختبار أن فجوة المدخرات المحلية هي التي سادت خلال الفترة (١٩٧٣-٨٦ / ١٩٨٧) .

وأخذاً في الاعتبار النتيجة السابقة فيمكن حساب تأثير القروض الخارجية (  $F_t$  ) على الناتج القومي الاجمالي (  $Y_t$  ) عن طريق اشتقاق الشكل المختزل



Reduced Form لمعادلة الناتج القومي من معادلات النموذج الهيكلي ،  
ومنها يتضح أن : (١)

$$dY_t/dF_t = - 0.185$$

ونظرا لان دالة الانتاج لم تدخل مباشرة في هذا النموذج فان هذا الاثر المشتق لتأثير القروض الخارجية على الناتج يُعد أشرا غير مباشر ، وقد جاء بإشارة سالبة نتيجة لاعتبار القروض تمثل الزيادة في الواردات عن الصادرات ، وبالتالي فهي زيادة في أحد عناصر التسرب من الدخل . ويتضح هذا الامر اذا نظرنا الى معادلة الشكل المختزل للناتج القومي ، حيث يتبين أن الاثر غير المباشر للقروض على الناتج قد جاء من التأثير الايجابي للقروض على كل من الاستثمار والاستهلاك ، وقيمة تصل الى (٨٥٩ر٠) . في حين أن الاثر السلبي قد بلغ حوالي (١٠٤٤ر٠) ، وبذلك يصبح الاثر غير المباشر سلبي ، وقيمة تصل الى حوالي (١٨٥ر٠) . (٢)

وبادخال الاثر المباشر للقروض على الناتج من دالة الانتاج الكلية التي تم تقديرها في الفصل الثالث من الدراسة ، والتي بلغت حوالي (٢١٦ر٠) ، فإن الاثر النهائي للقروض الخارجية على الناتج القومي الاجمالي يصل الى (٠٣١ر٠) .

وتعني النتيجة السابقة أن كل جنيه يتم اقتراضه من الخارج يترك آثار متباينة على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وترجم هذه الاثار في نهاية المطاف فسيشكل زيادة في الناتج القومي بحوالي (٠٣١ر٠) من هذا الجنيه . وتبدو هذه النتيجة ضعيفة الى حد كبير ، ويظهر ذلك بصفة خاصة اذا حاولنا مقارنة هذه الزيادة في الناتج بمعدل الفائدة على القروض الخارجية ( وهو يمثل الحد الأدنى لتكلفة الاقتراض الخارجي ) والذي بلغ حوالي (٠٦٤ر٠) .

(١) انظر في كيفية اشتقاق معادلة الشكل المختزل للناتج القومي ، الملحق الاحصائي للفصل الرابع .

(٢) يتمثل الاثر الايجابي في المعلمة  $(\frac{B2 + \alpha 1}{1 - \alpha 2\mu 1})$  ، أما الاثر السلبي للقروض فانه يتمثل في قيمة المعلمة  $(\frac{1 - \alpha 2\mu 1}{1 - \alpha 2\mu 1})$  .

### ٢/٧/٢/٤ - أثر القروض الخارجية على الاستهلاك الكلي :

لم تظهر نتائج التقدير أية آثار مباشرة للقروض الخارجية على الاستهلاك الخاص ، في حين جاءت نتيجة تقدير دالة الاستهلاك العام لتؤكد وجود هذا الاثر . وذلك يتأثر الاستهلاك الكلي من خلال الاستهلاك الحكومي .

ويوضح الشكل المختزل لدالة الاستهلاك الكلي (١) أن تأثير القروض الخارجية على الاستهلاك الكلي يتحدد من خلال المعلمة ( B2 ) ، وبقيمة تصل الى حوالى (١١) ، بمعنى أن زيادة القروض الخارجية بمقدار جنيه واحد تؤدي الى زيادة الاستهلاك الكلي مباشرة بمقدار (١١) . ومن المفترض أن يكون هناك أثر غير مباشر للقروض على الاستهلاك الكلي من خلال التأثير الايجابي للقروض على الناتج القومي . غير أن هذا الاثر لم يظهر في التقدير نتيجة لان دالة الاستهلاك الخاص تعتمد في تقديرها على الاستهلاك الماضي ، والتغير فى الدخل القابل للتصرف ، وهذا الاخير يُعد متغير خارجى نتج من حاصل طرح الدخل المبطل زنيا من الدخل الجارى . وبذلك لم يظهر في التقدير سوى الاثر المباشر للقروض على الاستهلاك فقط .

### ٣/٧/٢/٤ - أثر القروض الخارجية على الاستثمار الكلي :

يتمثل الدور الاساسى للقروض الخارجية في كونها اضافة مباشرة للاستثمار المحلى . بمعنى أن القروض الخارجية تشترك مع المدخرات المحلية في تمويل الاستثمار الكلي ، غير أن التداخل الآنى بين المتغيرات الاقتصادية يولد آثارا أخرى على الاستثمار .

(١) انظر في كيفية اشتقاق الشكل المختزل لدالة الاستهلاك ، الملحق الاحصائى للفصل الرابع .

ويمكن التعرف على هذه الآثار من معلمات الشكل المختزل لدالة الاستثمار (١) ، ويأتي الاثر المباشر للقروض الخارجية على الاستثمار من المعلمة

$$\left( \frac{\alpha 1}{1 - \alpha 2 \mu 1} \right) \text{ وقيمة موجبة تصل الى (٧٤٣) ر.}$$

أما الاثر غير المباشر فينقسم الى قسمين أحدهما موجب ويأتي من المعلمة

$$\left( \frac{\alpha 2 \mu 1 B 2}{1 - \alpha 2 \mu 1} \right) \text{ وقيمة تصل الى حوالي (٠.٠٥) ر. ، والآخر سالب ويأتي من المعلمة } \left( \frac{\alpha 2 \mu 1}{1 - \alpha 2 \mu 1} \right) \text{ وقيمة تبلغ حوالي (٠.٤٢) ر. ومن ثم فإن الاثر النهائي للقروض الخارجية على الاستثمار يصل الى حوالي (٧٠٦) ر. والنتيجة الاخيرة تعنى أن كل جنيه تم اقتراضه من الخارج أدى الى زيادة الاستثمار بمقدار (٧٠٦) ر من هذا الجنيه .}$$

#### ٤/٧/٢/٤ - أثر القروض الخارجية على الواردات :-

بالرجوع الى الشكل المختزل لدالة الواردات (٢) يتضح أن الاثر الصافى للقروض الخارجية ( F ) على الواردات ( M ) قد بلغ حوالي ( -٠.١ ) ر.

وقد جاء هذا الاثر بشكل غير مباشر من خلال التأثير الايجابى للقروض على كل من الاستثمار والاستهلاك ، ومن ثم الناتج القومى . ونظرا لكون الواردات دالة فى الناتج القومى ، فإن الزيادة فى هذا الناتج تؤدى الى زيادة الواردات . وقد جاء هذا الاثر الايجابى غير المباشر من خلال المعلمة

$$\left( \frac{\mu 1 B 2 + \mu 1 \alpha 1}{1 - \mu 1 \alpha 2} \right) \text{ وقيمة تصل الى حوالي (٠.٥) ر. أما الاثر السلبى للقروض على الواردات فقد جاء من خلال المعلمة } \left( \frac{\mu 1}{1 - \mu 1 \alpha 2} \right) \text{ وقيمة تصل الى حوالي (٠.٦١) ر. وقد نتج هذا الاثر السلبى من ذلك الاعتبار الخاص بجعل القروض الخارجية تمثل الزيادة فى الواردات عن الصادرات .}$$

(١) أنظر فى كيفية اشتقاق الشكل المختزل لدالة الاستثمار ، الملحق الاحصائى للفصل الرابع .

(٢) أنظر فى اشتقاق الشكل المختزل لدالة الواردات ، الملحق الاحصائى للفصل الرابع .

وإذا انتقلنا من ناحيه أخرى الى التأثير المباشر للقروض الخارجية على الواردات ( وهو أمر لم يظهر في دالة الواردات المقدرة نظرا لعدم معنوية معامل F في هذه الدالة ) فإنه يمكن اعتبار أن هذا الاثر يمثل واحد صحيح ، وهو اعتبار منطقي نظرا لان القروض عبارة عن واردات منظورة وغير منظورة . اذن فكل جنيه مقترض من الخارج هو في الاصل عبارة عن واردات .

وبذلك يصل التأثير النهائي للقروض على الواردات ( مباشر وغير مباشر ) الى حوالي ( ٩٩ ) تقريبا .

٥ / ٧ / ٢ / ٤ - أثر القروض الخارجية على الادخار :

الواقع أن بحث أثر القروض الخارجية على الادخار المحلى الاجمالى يعهد على درجة كبيرة من الاهمية ، ويرجع ذلك الى ما استقر عليه الفكر الاقتصادى لفترة طويلة من أن اتاحة القروض الخارجية تجعل حكومات الدول المقترضة أقل اهتماما بتعبئة المدخرات المحلية ، حيث تلجأ عادة هذه الحكومات الى الطريق السهل لتمويل الاستثمار ، وهو طريق الاقتراض من الخارج . وقد حمل لواء الدعوة الى وقف هذه القروض والمعونات من منطلق تأثيرها السلبي على المدخرات وربما النمو كل من جريفين ، واينوز ، ووايزكوف ، وأنيسور رحمان ، وفريدمان ، وباير . . . . الخ . (١)

(١) تنقسم مدارس الفكر المعارض لمنح معونات وقروض للدول النامية الى مدرستين أساسيتين . أما المدرسة الاولى وهى تعرف باسم " المدرسة الراديكالية Radical School " فإنها تعارض منح هذه المعونات على أساس تأثيرها السلبي على المدخرات والنمو ، حيث تتراخى جهود الحكومة نحو تعبئة المدخراته وزيادة الضرائب لتمويل الاستثمار المحلى =

المصرى ، وجد أنه لا يختلف عن الصفر عند جميع مستويات المعنوية . وبصفة خاصة عند بحث سببية هذه العلاقة . ولذلك فقد غاب هذا الاثر المباشر عند محاولة قياس تأثير القروض الخارجية على الادخار المحلى .

أما الاثر غير المباشر للقروض على الادخار فانه يأتي من الاثر الايجابى المتحقق على الناتج القومى . وقد سبق القول أن هذا الاثر الايجابى يقدر بحوالى (٠.٣١) ، ونظرا لان الميل الحدى للاستهلاك الخاص فى الاجل الطويل قد بلغ (٠.٦٢٤) فان الميل الحدى للادخار يصبح (٠.٣٧٦) . وبذلك فان الاثر غير المباشر على الادخار يصبح (٠.١٢) .

وتعنى النتيجة السابقة أن كل جنيه مقترض من الخارج يؤدى الى زيادة الادخار المحلى بمقدار (٠.١٢) من هذا الجنيه .

وتجدر الملاحظة أخيرا الى أن التحليلات السابقة تفترض أساسا أن القروض الخارجية تُعد مكملة للمدخلات المحلية فى تمويل الاستثمار .

= ويؤثر ذلك سلبا على معدل النمو . ومن الجدير بالذكر أن هذه المدرسة تعارض جميع أشكال المعونة بما فيها انتقالات رأس المال الاجنبى الخاص للاستثمار المباشر . أما المدرسة الثانية وهى تعرف باسم المدرسة الارثوذكسية Orthodox School . فانها تتفق مع المدرسة الاولى فى معارضة منح المعونات ، وتختلف معها فى أسباب ذلك ، فهى ترى أن المعونات تؤدى الى زيادة درجة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، والاتجاه نحو التخطيط وفرص قيود على حركة النشاط الخاص . ولذلك فهى تعارض برامج منح المعونات فقط ، فى حين أنها تشجع تحرير الاستثمارات الاجنبية المباشرة من القيود التى قد تفرض عليها من جانب الدول المستقبلية لها . . . . انظر فى هذا التحليل

Umesh C. Gulati: "Foreign Aid, Saving and Growth, Some Further Evidence" (Indian Economic Journal)  
Vol. (24), No. (2), 1977, P.P. (152-160).

## ملحق الفصل الرابع

www.manaraa.com

### المسلحىق الاحصائى

اشتقاق الشكل المختزل لمعادلات النموذج :

أولا - الشكل المختزل لدالة الناتج القومى :

$$Y_t = C_t + S_t$$

بالتعويض عن  $S_t, C_t$  من المعادلات (6), (7) نحصل على

$$Y_t = C_{pt} + C_{gt} + I_t - F_t$$

وبالتعويض عن  $C_{pt}, C_{gt}; I_t$  من المعادلات (1), (2), (3) على التوالى نحصل على :

$$Y_t = a_0 + a_1 C_{pt-1} + a_2 \Delta Y_{pt} + B_0 + B_1 PR_t + B_2 F_t + \alpha_0 + \alpha_1 F_t$$

+  $\alpha_2 M_t - F_t$  وبالتعويض عن  $M_t$  من المعادلة رقم (4) نحصل على :

$$Y_t = a_0 + a_1 C_{pt-1} + a_2 \Delta Y_{pt} + B_0 + B_1 PR_t + B_2 F_t + \alpha_0 + \alpha_1 F_t - F_t$$

$$+ \alpha_2 \mu_0 + \alpha_2 \mu_1 Y_t + \alpha_2 \mu_2 X_t$$

وبإعادة الترتيب وأخذ العوامل المشتركة نحصل على :

$$Y_t = \frac{a_0 + B_0 + \alpha_0 + \alpha_2 \mu_0}{(1 - \alpha_2 \mu_1)} + \frac{a_1}{(1 - \alpha_2 \mu_1)} C_{pt-1} + \frac{a_2}{(1 - \alpha_2 \mu_1)} \Delta Y_{pt} +$$

$$\frac{B_1}{(1 - \alpha_2 \mu_1)} PR_t + \frac{\alpha_2 \mu_2}{(1 - \alpha_2 \mu_1)} X_t + \frac{(B_2 + \alpha_1 - 1)}{(1 - \alpha_2 \mu_1)} F_t$$

ثانياً - الشكل المختزل لدالة الاستهلاك الكلي :

$$C_t = C_{pt} + C_{gt}$$

بالتعويض عن  $C_{pt}$ ،  $C_{gt}$  من المعادلات رقم (1)، (2)

نحصل على :

$$C_t = a_0 + a_1 C_{pt-1} + a_2 \Delta Y_{pt} + B_0 + B_1 PR_t + B_2 F_t$$

وبإعادة الترتيب فإن :

$$C_t = (a_0 + B_0) + a_1 C_{pt-1} + a_2 \Delta Y_{pt} + B_1 PR_t + B_2 F_t$$

ثالثاً - الشكل المختزل لدالة الاستثمار :

$$I_t = \alpha_0 + \alpha_1 F_t + \alpha_2 M_t$$

بالتعويض عن  $M_t$  من المعادلة رقم (4) نحصل على :

$$I_t = \alpha_0 + \alpha_1 F_t + \alpha_2 \mu_0 + \alpha_2 \mu_1 Y_t + \alpha_2 \mu_2 X_t$$

وبالتعويض عن  $Y_t$  من المعادلة رقم (5) نحصل على :

$$I_t = \alpha_0 + \alpha_1 F_t + \alpha_2 \mu_0 + \alpha_2 \mu_1 C_t + \alpha_2 \mu_1 S_t + \alpha_2 \mu_2 X_t$$

وبالتعويض عن  $C_t$ ،  $S_t$  من المعادلات (6)، (7) نحصل على :

$$I_t = \alpha_0 + \alpha_1 F_t + \alpha_2 \mu_0 + \alpha_2 \mu_1 C_{pt} + \alpha_2 \mu_1 C_{gt} + \alpha_2 \mu_1 I_t - \alpha_2 \mu_1 F_t$$

$$+ \alpha_2 \mu_2 X_t$$

وبالتعويض عن  $C_{gt}$ ،  $C_{pt}$  من المعادلات (1)، (2)

على التوالي نحصل على :



(196)

$$I_t = \alpha_0 + \alpha_1 F_t + \alpha_2 \mu_0 + \alpha_2 \mu_1 a_0 + \alpha_2 \mu_1 a_1 C_{pt-1} + \alpha_2 \mu_1 a_2 \Delta Y_{pt} + \alpha_2 \mu_1 B_0$$

$$+ \alpha_2 \mu_1 B_1 PR_t + \alpha_2 \mu_1 B_2 F_t + \alpha_2 \mu_1 I_t - \alpha_2 \mu_1 F_t + \alpha_2 \mu_2 X_t$$

وباعادة الترتيب وأخذ العوامل المشتركة نحصل على :

$$I_t = \frac{\alpha_0 + \alpha_2 \mu_0 + \alpha_2 \mu_1 a_0 + \alpha_2 \mu_1 B_0}{(1 - \alpha_2 \mu_1)} + \frac{\alpha_2 \mu_1 a_1}{(1 - \alpha_2 \mu_1)} C_{pt-1} + \frac{\alpha_2 \mu_1 a_2}{(1 - \alpha_2 \mu_1)} \Delta Y_{pt}$$

$$+ \frac{\alpha_2 \mu_1 B_1}{(1 - \alpha_2 \mu_1)} PR_t + \frac{\alpha_2 \mu_2}{(1 - \alpha_2 \mu_1)} X_t + \frac{\alpha_1 + \alpha_2 \mu_1 B_2 - \alpha_2 \mu_1}{(1 - \alpha_2 \mu_1)} F_t$$

رابعا - الشكل المختزل لدالة الواردات :

$$M_t = \mu_0 + \mu_1 Y_t + \mu_2 X_t$$

بالتعويض عن  $Y_t$  من المعادلة رقم (5) نحصل على :

$$M_t = \mu_0 + \mu_1 C_t + \mu_1 S_t + \mu_2 X_t$$

وبالتعويض عن  $S_t, C_t$  من المعادلات (6), (7) نحصل على

$$M_t = \mu_0 + \mu_1 C_{Pt} + \mu_1 C_{gt} + \mu_1 I_t - \mu_1 F_t + \mu_2 X_t$$

وبالتعويض عن  $I_t, C_{gt}, C_{Pt}$  من المعادلات 1, 2, 3 نحصل على :

$$M_t = \mu_0 + \mu_1 a_0 + \mu_1 a_1 C_{Pt-1} + \mu_1 a_2 \Delta Y_{pt} + \mu_1 B_0 + \mu_1 B_1 PR_t + \mu_1 B_2 F_t$$

$$+ \mu_1 \alpha_0 + \mu_1 \alpha_1 F_t + \mu_1 \alpha_2 M_t - \mu_1 F_t + \mu_2 X_t$$

وباعادة الترتيب وأخذ العوامل المشتركة نحصل على :

$$M_t = \frac{\mu_0 + \mu_1 a_0 + \mu_1 B_0 + \mu_1 \alpha_0}{(1 - \mu_1 \alpha_2)} + \frac{\mu_1 a_1}{(1 - \mu_1 \alpha_2)} C_{Pt-1} + \frac{\mu_1 a_2}{(1 - \mu_1 \alpha_2)} \Delta Y_{Pt}$$

$$+ \frac{\mu_1 B_1}{(1 - \mu_1 \alpha_2)} PR_t + \frac{\mu_2}{(1 - \mu_1 \alpha_2)} X_t + \frac{\mu_1 B_2 + \mu_1 \alpha_1 - \mu_1}{(1 - \mu_1 \alpha_2)} F_t$$

ويمكن أن نرسم لمعادلات الشكل المختزل السابقة كما يلي :

$$Y_t = II_0 + II_1 C_{Pt-1} + II_2 \Delta Y_{Pt} + II_3 PR_t + II_4 X_t + II_5 F_t \dots (1)$$

$$C_t = II_{01} + II_{11} C_{Pt-1} + II_{21} \Delta Y_{Pt} + II_{31} PR_t + II_{41} X_t + II_{51} F_t \dots (2)$$

$$I_t = II_{02} + II_{12} C_{Pt-1} + II_{22} \Delta Y_{Pt} + II_{32} PR_t + II_{42} X_t + II_{52} F_t \dots (3)$$

$$M_t = II_{03} + II_{13} C_{Pt-1} + II_{23} \Delta Y_{Pt} + II_{33} PR_t + II_{43} X_t + II_{53} F_t \dots (4)$$

وفيما يلي القيم الخاصة بمعلمات الشكل المختزل السابقة :

$II_0 = 313.706$	$II_{01} = 236.507$	$II_{02} = 77.199$	$II_{03} = 1043.172$
$II_1 = 1.222$	$II_{11} = 1.171$	$II_{12} = 0.051$	$II_{13} = 0.071$
$II_2 = 0.325$	$II_{21} = 0.312$	$II_{22} = 0.014$	$II_{23} = 0.019$
$II_3 = 0.403$	$II_{31} = 0.386$	$II_{32} = 0.017$	$II_{33} = 0.023$
$II_4 = 0.654$	$II_{41} = 0.11$	$II_{42} = 0.085$	$II_{43} = 0.902$
$II_5 = -0.185$	$II_{51} = \text{----}$	$II_{52} = 0.706$	$II_{53} = 0.048$

(١٩٨)

جدول رقم (١)

البيانات المستخدمة في تقدير النموذج الاحصائي بالفصل الرابع  
خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٧/٨٦  
بالاسعار الجارية

بالمليون جنيه

$F_t$ (٦)	$I_t$ (٥)	$C_{gt}$ (٤)	$C_{pt}$ (٣)	$C_t$ (٢)	$Y_t$ (١)	السنوات
٢٢٧	٥٠٢	١٠٢٠	٢٣٣٩	٣٣٥٩	٣٦٣٤	١٩٧٣
٦١٧	٧٣٠	١١٠١	٢٨٧١	٣٩٧٢	٤٠٨٥	١٩٧٤
١١٢٠	١٣١١	١٢١٣	٣٢٩٣	٤٥٠٦	٤٧١٣	١٩٧٥
٨٩٦	١٥٨٠	١٥٧١	٣٨٦٣	٥٤٣٤	٦١١٨	١٩٧٦
١٢٣٥	٢٣٩٩	١٦٩٧	٤٩١٧	٦٦١٤	٧٧٧٧	١٩٧٧
٢٣٥٤	٣٠٣٤	١٨٤١	٦٢٧٩	٨١٢٠	٨٨٠٠	١٩٧٨
٢٧٨٧	٣٧٩٦	٢٠٥٩	٨٦٢٣	١٠٦٨٢	١١٦٩١	١٩٧٩
٧٤١	٥٢٠٨	٢٨٤٠	١١١٥٥	١٣٩٩٥	١٨٤٦٢	٨١/٨٠
٢٠٩٩	٦٢٥٠	٣٥٨٤	١٢٨٢٢	١٦٤٠٦	٢٢٨٩٤	٨٢/٨١
١٠٠٨	٦٤٩٩	٤١٦٠	١٦١٣٣	٢٠٢٩٣	٢٥٨٠٣	٨٣/٨٢
١٦٢٦	٦٧٩٥	٤٩٥٧	١٩١٨٩	٢٤١٤٦	٢٩٣١٧	٨٤/٨٣
٢١٨٨	٧٣٥٨	٥٧١٢	٢٢٥٠٩	٢٨٢٢١	٣٣٣٩١	٨٥/٨٤
١٨٦٨	٨١٤٢	٦٣٤٠	٢٦٩٠٢	٣٣٢٤٢	٣٩٥١٦	٨٦/٨٥
٢٦٦٤	٨١٥٠	٦٣٣٠	٣٤٢٦٠	٤٠٥٩٠	٤٦٠٧٦	٨٧/٨٦

المصدر ! اعمدة ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ من :

السنوات من ٧٣ - ١٩٧٥ أخذت من :

I.M.F., I.F.S. vol. (XXI), No. (12), December, 1978, P. 134

السنوات من ١٩٧٦ - ١٩٧٩ من :

I.M.F, I.F.S. vol. (XXXVI), No. (1), Jounuary, 1983, P. 150.

السنوات من ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٧/٨٦ من

I.M.F., I.F.S. vol. (XLI), No. (3), March, 1983, P. 198.

عمود رقم (٦) = (عمود رقم (٨) - عمود رقم (٧))

## تابع جدول رقم (١)

$\Delta Y_{pt}$ (١٢)	$Y_{pt}$ (١١)	Sub <sub>t</sub> <sup>**</sup> (١٠)	PR <sub>t</sub> (٩)	M <sub>t</sub> (٨)	X <sub>t</sub> <sup>*</sup> (٧)	السنوات
٣٠٥	٢٣٤٨	١١٣	١٣٩٩	٧٢٩	٥٠٢	١٩٧٣
٣٥٥	٢٧٠٣	٤٣٣	١٨١٥	١٣٩٥	٧٧٨	١٩٧٤
٣٩٨	٣١٠١	٦٤٣	٢٢٥٥	١٩٢٠	٨٠٠	١٩٧٥
٥٩٥	٣٦٦٦	٥٥٤	٣٠٠٦	١٧٧٢	٨٧٦	١٩٧٦
١٩٨٥	٥٦٥١	٦٥٠	٢٧٧٦	٢٥٧٥	١٣٤٠	١٩٧٧
٥٥٢	٦٢٠٣	٧١٠	٣٣٠٧	٣٣١٦	٩٦٢	١٩٧٨
٣١٥٦	٩٣٥٩	١٣٥٢	٣٦٨٤	٥٢٥٤	٢٤٦٧	١٩٧٩
٢١١٧	١٣٢٥٥	٢١٦٦	٧٣٧٣	٧٣٦١	٦٦٢٠	٨١/٨٠
٣٥٧٠	١٦٨٢٥	٢٠٠٠	٨٢٣١	٨١٧٦	٦٠٧٧	٨٢/٨١
١٥٨٧	١٨٤١٢	٢٠٤٠	٩٣٩١	٨٠٨٩	٧٠٨١	٨٣/٨٢
١٣٣٢	١٩٧٤٤	١٦٨٦	١١٢١٩	٩٣٢١	٧٦٩٥	٨٤/٨٣
٢٨٢٨	٢٢٥٧٢	٢٠٥٨	١٢٨٧٧	٩٥٠٥	٧٣١٧	٨٥/٨٤
٣٩٣٠	٢٦٥٠٢	١٩٩٦	١٥٠١٠	٩٠٣٨	٧٢٢٥	٨٦/٨٥
٦٠٩٠	٣٢٥٩٢	١٧٤٦	١٥٢٣٠	١٠٩٢٠	٧١٧٠	٨٧/٨٦

المصدر : عمود رقم ٧ و ٨ من نفس مصدر الاعمدة ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥

عمود رقم (٩) و (١٠) السنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٦ من

د. رمزي زكي : "مشكلة التضخم في مصر" (الهيئة المصرية العامة للكتاب) القاهرة ،

١٩٨٠ ص (٥٤٠).

البنك الاهلي المصري : "النشرة الاقتصادية" ، مجلد (٣٩) العدد الاول ١٩٨٦

ص . ص (٢٨-٢٩) ، مجلد (٤٠) العدد الاول ١٩٨٧ ، ص (١٢٤).

عمود رقم (١١) = عمود (١) - عمود (٩) + عمود (١٠)

عمود رقم (١٢) =  $(Y_{pt} - Y_{pt-1})$

\* الصادرات تشمل صافي عوائد الدخل من الخارج .

\*\* يشير sub الى بيانات الدعم السنوي .

## الفصل الخامس

### سياسة الاقتراض وإدارة الدين الخارجى

بالتفصيل

الاستشارات

## الفصل الخامس

## سياسة الاقتراض وإدارة الديون الخارجية

XX

١/٥ - مقدمة :

ان عملية البحث عن البيانات تعد من أصعب وأشق المهام المتعلقة بدراسة وتحليل أى مشكلة اقتصادية . وتزداد صعوبة هذه المهمة اذا ما تعلق الامر بالبحث عن بيانات الديون الخارجية . وعند محاولة الباحث الحصول على بيانات تفصيلية أو حتى اجمالية عن القروض الخارجية المتراكمة وكيفية استخدامها وتخصيصها بين القطاعات خلال فترة الدراسة ، كانت المفاجأة الصعبة ، وهى عدم توافر أى بيانات دقيقة عن موقف المديونية الخارجية ، أو حتى الالتزامات المستحقة خلال العام القادم . ويرجع ذلك الى عدم وجود قاعدة سليمة للبيانات ، وعدم تعاون الجهات المقترضة فى هذا الخصوص. (١)

ويظهر عدم التناسق فى بيانات الديون الخارجية فى الفصل الثانى والثالث من الدراسة . وفى الفصل الثانى حيث يتم بحث قضية الديون الخارجية وأعبائها فى مصر تم استخدام البيانات التى ينشرها البنك الدولى ، وهى بيانات اجمالية تعبر عن موقف الديون طويلة ومتوسطة الاجل فضلا عن ديون القطاع الخاص المضمونة من جانب الحكومة ، وفى الفصل الثالث تم استخدام البيانات التى أمكن تجميعها من وزارة التعاون الدولى عن تخصيصات القروض الخارجية بين القطاعات .

(١) فى مقابلة شخصية مع السيد وزير الدولة لشئون التعاون الدولى ، قال سيادته أن الوزارة بصدد انشاء قاعدة سليمة للبيانات المتعلقة بالديون الخارجية وأعبائها خلال السنوات القليلة القادمة ، وسوف يتم اقامة هذه القاعدة بالاعتماد على نظام جيد للحاسب الالى .

ولا شك أن هناك عدم اتفاق بين بيانات البنك الدولي وبيانات وزارة التعاون وبالرجوع الى البيانات التي ينشرها البنك المركزي من ناحية وصندوق النقد الدولي من ناحية اخرى نجد اختلافات كبيرة بين كل مصدر . وتطالعنا السفارة الامريكية بالقاهرة ببيانات أخرى عن موقف المديونية الخارجية تختلف في تقديرها عن بيانات المصادر السابقة . (١)

وفي اطار هذا الكم غير المتناسق من البيانات يقف الباحث حائرا . فعلى أى مصدر من هذه المصادر يقيم تحليلية لقضية الديون الخارجية . بيد أن طبيعة التحليل والهدف من الدراسة يرجح الاعتماد على نوعية معينة من البيانات دون أخرى .

وكان الله في عون صانع السياسة في مصر ، ان كيف يمكنه اتخاذ قرارا بشأن عقد قروض جديدة من عدمه في ظل غياب أية تقارير وافية عن حجم القروض التي عقدت في الماضي ، ونسبة المستخدم منها ، وكيفية استخدامها ، ومجالات هذا الاستخدام ، وشروط هذه القروض ومواعيد استحقاقها ، وحجم الالتزامات السنوية . . . . الخ . فبدون هذه المعلومات لا يتمكن صانع السياسة ومتخذ القرار من اتخاذ قرارات صائبة بشأن عقد قروض جديدة من عدمه .

ولا شك أن عدم توافر قاعدة جيدة للمعلومات وادارة سليمة لعملية الاقتراض الخارجى خلال السنوات الماضية كان من نتيجته حدوث تراكم فى المديونية الخارجية ، دون متابعة فعالة لمجالات استخدام هذه الديون وكفاءة استخدامها . ولذلك سارت عملية الاقتراض الخارجى بشكل عشوائى وبدون تخطيط منظم . وقد أدى تدفق الموارد الخارجية على الاقتصاد المصرى بشكل كبير منذ النصف الثانى من عقد السبعينات الى عدم الاحساس لدى صانعى السياسة وبخططى

(1) American Empassy, Cairo: "Economic trends Reports"  
December 1986, March, 1988.

التنمية بوجود مشكلة آنية تتعلق بمدى توافر العملات الاجنبية اللازمة لسداد أعباء الديون الخارجية . ومن هنا فان اقامة قاعدة جيدة للبيانات لم تكن من الامور الملحة من وجهة نظر القائمين على شئون الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة .

والامر الجدير بالذكر هو عدم توافر آية بيانات دقيقة عن حجم الديون العسكرية وعن الاعباء المترتبة عليها . ولذلك يبدأ أى باحث بدراسة قضية الديون الخارجية باستبعاد هذه الديون العسكرية من الدراسة . والواقع أن عدم توفير بيانات الديون العسكرية وأعبائها بحجة المحافظة على الامن القومى والعسكرى لم يعد هناك ما يبرره فى عصر انتشار التكنولوجيا الحديثة والاقمار الصناعية .

ولابد أن يكون المخطط وصانع السياسة على علم تام بجميع أنواع القروض الخارجية والالتزامات المترتبة عليها ، بحيث يمكنه مواجهة هذه الالتزامات فى المواعيد المناسبة ودون تعثر فى السداد ، أو اللجوء الى طلب اعادة الجدولة للديون المستحقة . وهو أمر يؤدي الى تحمل تكاليف اضافية لعملية اعادة الجدولة فضلا عن فقدان الثقة الائتمانية فى أسواق المال الدولية .

والواقع أن الاقتصاد المصرى قد طلب اعادة جدولة ديونه الخارجية فى منتصف عام ١٩٨٧ . ولم يكن ذلك نتيجة الفشل فى السداد ، ولكنه محاولة من جانب المخطط لاعادة ترتيب الاوضاع وفرصة لالتقاط الانفاس (١) . وتتطلب عملية ترتيب الاوضاع واعادة تخصيص الموارد بما يكفل تحقيق الاستخدام الامثل

(١) يرجع هذا الامر بصفة خاصة الى بداية استحقاق أقساط الديون العسكرية للولايات المتحدة الامريكية ( وهى غير خاضعة لعمليات اعادة الجدولة ) ولذلك استلزم الامر ضرورة اعادة جدولة الديون المدنية ، واعادة ترتيب الاوضاع بما يكفل تدبير اعباء الديون العسكرية الامريكية التى تصل الى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠/٨٩ ترتفع الى حوالى بليون فى بداية التسعينات . انظر: The Economist Intelligence Unit: "Country Report..." Op.. Cit, P. (27).



للقروض الخارجية ورفع قدرة الاقتصاد المصري على سداد الالتزامات الخارجية  
التي تستحق في المستقبل وجود سياسات واضحة ومتكاملة الاركان لعملية الاقتراض  
الخارجي .

وفي الصفحات التالية سوف تتم مناقشة الابعاد والمحاوور التي يجب أن ترتكز  
عليها سياسة الاقتراض سالفه الذكر .

#### ٢/٥ - سياسة الاقتراض الخارجي :

تعتمد السياسة السليمة للاقتراض الخارجي على عدة محاور ، تمثل الاهداف  
والادوات اللازمة لتحقيق الهدف النهائي للسياسة ، وهو التخلص من أعباء الديون  
الخارجية وتحقيق الاعتماد على الذات ، وفيما يلي تحليلا موجزا لمحاوور وأبعاد  
هذه السياسة .

#### ١/٢/٥ - محاور وأبعاد سياسة الاقتراض الخارجي :

تتمثل المحاور الرئيسية لسياسة الاقتراض الخارجي في الادارة السليمة  
لتدفقات القروض الخارجية ، والتحديد الدقيق لموقف الديون الخارجية المتراكمة  
من الماضي ، وتعيين الحد الأمثل لحجم الاقتراض الخارجي في ضوء المقدرة على  
السداد وطاقه الاستيعاب وشروط وتكاليف عملية الاقتراض فضلا عن كفاءة الاستخدام  
والتخصيص .

ويتضمن التحليل السابق ضرورة وضع الشروط الكافية بتحقيق الاعتماد على  
الذات والتخلص من الديون القائمة . وسوف يتم تحليل المحاور السابقة على النحو  
التالي :-

#### ١/١/٢/٥ - الادارة السليمة للدين الخارجي :

تشكل الادارة السليمة للديون الخارجية أهم أسس نجاح أى سياسة تتعلق

بالاقتراض الخارجى . والعملية الادارية كما هو معروف تبدأ بالتخطيط وتنتمى الى الرقابة وتقييم الاداء ، وعملية تقييم الاداء ترتبط الى حد كبير بالنتائج المحققة والاهداف المخططة . ولا شك أن ادارة الدين الخارجى يجب أن تحتوى على عناصر العملية الادارية السابقة بما يكفل تحقيق النجاح فى سياسة الاقتراض الخارجى ، ويضمن وضع نظام للانداز المبرح حول الالتزامات الخارجية التى تستحق عند كل نقطة من الزمن .

وتتطلب عملية تخطيط سياسة الاقتراض الخارجى ضرورة تحديد حجم الديون الخارجية القائمة ، وتحديد دقيق لمقدار الالتزامات الخارجية التى تستحق سنويا وأخيرا دراسة الحجم المتوافر فعلا من الاحتياطات الخارجية وامكانيات المحافظة عليه عند المستوى المناسب .

وبلى عملية التخطيط ضرورة تنظيم عملية التعاقد والسحب من القروض وكيفية التوزيع على القطاعات والانشطة التى تتطلب تمويلا خارجيا . وأخيرا فان تقييم الاداء ومتابعة التنفيذ وعلاج الانحرافات تشكل أهم أسس تجنب أزمات الدين الخارجى .

١ / ١ / ١ / ٢ / ٥ - التحديد الدقيق لموقف الديون المترتبة :-

يقتضى التحديد الدقيق لموقف الديون الخارجية تكوين فريق عمل متكامل للقيام بحصر شامل ودقيق لحجم القروض التى تم التعاقد عليها فى الماضى ، وتصنيف هذه القروض وفقا للشروط التى عقدت على أساسها ، وتحديد الهيكل الزمنى لسداد الالتزامات .

ونظرا لما هو معروف من أن القروض الخارجية تتنوع بين العام والخاص (بمعنى أن القطاع العام والهيئات الحكومية تقوم بعقد قروض خارجية تماما كما يفعل القطاع الخاص) فإن الادارة السليمة تتطلب ضرورة تسجيل هذه القروض العامة والخاصة فى جهة رقابية واحصائية واحدة ، بحيث تتمكن هذه الجهة من اعداد تقارير واضحة ودقيقة عن موقف الديون الخارجية ، والهيكل الزمنى لسداد الالتزامات

المرتبة على هذه الديون . وترجع أهمية رصد وتسجيل القروض التي يتعاقد عليها القطاع الخاص ( وبصفة خاصة القروض المضمونة من الحكومة ) الى أن السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي تُعد المسئول الاول عن تدبير العملات الاجنبية المطلوبة لسداد الالتزامات المترتبة على هذه القروض .

والمواقع أن الفرصة الان تُعد مواتية لاعداد التقارير الخاصة بحجم الدين ، وهيكله ، وحجم الالتزامات التي تستحق في المستقبل . ويرجع ذلك الى أن مفاوضات اعادة الجدولة لا بد وأن تُسفر في النهاية عن هيكل محدد ودقيق لكل الديون ، ولكل الالتزامات ، ولجميع الاطراف الدائنة . وبالتالي فإن الحاجة الى الوثائق الاصلية والخاصة بالقروض التي تراكمت في الماضي تصبح غير ملحة ، نظرا لان هذه الوثائق اما أنها غير موجودة أصلا ، واما أنه يصعب تجميعها بشكل عملي بسبب توزيعها على الجهات المقترضة . (١)

وفريق العمل الذي يتولى المهمة السابقة يجب أن يتكون من عناصر بشرية متخصصة في مجالات الاحصاء والمحاسبة والاقتصاد ، ومن عناصر آية تتمثل في نظام متكامل للحاسب الآلي ، ونظم جيدة لحفظ وتخزين واسترجاع المعلومات . (٢) وكل هذه العناصر يجب أن تتبع كما سبق القول هيئة رقابية واحدة ، ولتكن لجنة منبثقة من وزارة التعاون الدولي ، والبنك المركزي ، والجهاز المركزي للتعبيئة العامة والاحصاء ، ووزارة التخطيط والمالية ، على أن يُخول لهذه اللجنة الصلاحيات الكاملة في متابعة القروض ، واصدار الموافقات على القروض الجديدة بعد القيام باجراء المفاوضات الخاصة بشروط كل قرض . ويتيح ذلك عدم منافسة الجهات المقترضة لبعضها البعض وامكان الحصول على القروض بأقل تكلفة ممكنة . (٣)

(١) د . مدحت حسنين : " ديوننا الخارجية ، ما هي حقيقتها " ( الاهرام

الاقتصادي ) عدد " ٨٧٠ " ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص (١٦) .

(2) Nicholas Hope, Thomas Klein: "Issues in External Debt Management, Published in "I.M.F., External Debt in Perspective", Washington, D.C. 1983, P. (22).

(٣) البنك الدولي : "تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٥" ص (٩٣) .

### ٢/١/١/٢/٥ - تحديد الشكل الزمني للالتزامات الخارجية :

يلى عملية تحديد حجم الديون المترتبة ضرورة وضع جدول زمني يتضمن — الالتزامات المستحقة على الأقل خلال السنوات الخمس المقبلة ، مع توضيح المبالغ المستحقة من الاقساط ، والمبالغ المستحقة لسداد الفوائد ، ولا شك أن النظام الآلى لإدارة الدين سوف يسمح بنوع من المرونة فى شأن عمليات الخصم والاضافة لهذه الالتزامات كل سنة ، ومن ثم لا تحدث أية مفاجآت تتعلق بحجم الالتزامات المستحقة فى أى سنة .

ويجب التأكيد مرة أخرى على ضرورة ادراج الديون العسكرية والالتزامات الناشئة عنها فى نظام الحسابات المزمع اقامته ، حتى يمكن التعرف بدقه ومقدما على حجم الالتزامات التى سوف تستحق ، ومن ثم تدبيرها بشكل لا يؤثر على مسار النمو الاقتصادى ، أو يعرض الثقة الائتمانية للدولة الى الاهتزاز فى الاسواق الدولية .

### ٣/١/١/٢/٥ - تحديد الحجم الامثل للاحتياطيات الخارجية :

تعتبر الاحتياطيات الخارجية للدولة من أهم مكونات الأصول الاجنبية ، حيث يتم استخدام هذه الاحتياطيات عند الضرورة لمواجهة الازمات الطارئة فى حصيللة الدولة من العملات الاجنبية . وقد استقر الرأى على أن الحجم المناسب والضرورى لهذه الاحتياطيات يجب ألا تقل عن ٢٠% من حجم الواردات . أو ما يعادل تقريبا واردات ثلاثة أشهر . وتتولى اللجنة السابقة ضرورة التنبيه الى مستوى الاحتياطيات اذا انخفض عن المستوى السابق تحديده .

وقد يقتضى الامر اللجوء للاقتراض من الخارج لدعم مستوى الاحتياطى اذا ما انخفض عن هذا المستوى . ولهذا الامر ما يبرره ، وهو أن مستوى الاحتياطى يعتبر من أهم المتغيرات المستخدمة فى اسواق المال الدولية لتحديد درجة الجدارة الائتمانية لدولة ما . ومن المعروف أن ضعف مستوى

الجدارة الائتمانية يؤدي الى صعوبة الحصول على قروض خارجية بتكلفة منخفضة كما أن الحفاظ على مستوى الاحتياطيات الخارجية عند ٢٠٪ من الواردات يؤدي الى عدم تعرض الدولة لاية ضغوط خارجية ، فضلا عن امكانية علاج أى أزمة طارئة . سواء تعلقت هذه الازمة بصعوبة تدبير الالتزامات الخارجية المستحقة ، أو بتمويل جانب من الواردات الضرورية .

### ٢/١/٢/٥ - الحجم الأمثل للاقتراض الخارجي Optimal Foreign Borrowing

يُعد تحديد الحجم الأمثل للاقتراض الخارجي من أهم المحاور التي يجب أن تقوم عليها أى سياسة سليمة وناجحة للاقتراض الخارجي .

ويتمثل الحجم الأمثل للاقتراض الخارجي في ذلك الحجم الذى يمكن استيعابه بكفاءة وبدون أن يترتب عليه مشاكل في السداد . فاذا افترضنا أن العرض من الارصدة الاجنبية متاح given ، ولا يمثل أية مشكلة من حيث امكانية الحصول على القروض الخارجية . فان الحجم الأمثل للقروض الخارجية ( OFB ) يتوقف على جانب الطلب . ويرتبط الطلب على القروض الخارجية بمجموعة من العوامل التي تمثل أهم المعايير المحددة لحجم الاقتراض من الخارج . وبناء على ما سبق فانه يمكن صياغة دالة للطلب على القروض الخارجية بحيث تأخذ في اعتبارها المعايير التي تحدد الحجم الأمثل لهذه القروض . ويمكن توضيح هذه الدالة على النحو التالي :

$$OFB = F (g , I, S, P , C, X , R) \dots\dots\dots (5/1)$$

حيث :

- الحجم الأمثل للاقتراض الخارجي = OFB
- معدل النمو المستهدف =  $\mathcal{E}$
- حجم الاستثمار الكلى = I
- اجمالي المدخرات المحلية = S

P =	انتاجية القروض الخارجية
C =	تكلفة القروض الخارجية .
X =	حصيلة الدولة من العملات الاجنبية .
R =	حجم الاحتياطات الخارجية .

وتعتبر المتغيرات الثلاثة الاولى (  $S$  ،  $I$  ،  $g$  ) عن طاقة الدولة على استيعاب القروض الخارجية ، أى مقدار الاحتياجات المطلوبة من القروض الخارجية بصرف النظر عن انتاجية هذه القروض أو تكلفة الحصول عليها ، أو مقدرة الدولة على سداد الالتزامات الناجمة عن هذه القروض فى المستقبل .

أما المتغيران (  $P$  ،  $C$  ) فيعبران عن مستوى الكفاءة الاقتصادية فى استخدام القروض الخارجية . فمن خلال هذين المتغيرين يمكن التعرف على معامل كفاءة استخدام القروض على المستوى القومى والقطاعى .

وأخيرا فان المتغيرين (  $X$  ،  $R$  ) يمثلان مقدرة الدولة على سداد الالتزامات الخارجية الناجمة عن هذه القروض .

وفيما يلى تحليلا موجزا لمعايير الاقتراض الامثل وهى ( طاقة الاستيعاب - كفاءة الاستخدام - المقدرة على السداد ) .

#### ١/٢/١/٢/٥ - معيار الطاقة على الاستيعاب وتحديد الاحتياجات :

ان تنظيم عملية الاقتراض من الخارج تتطلب تحديد الاحتياجات المالية المطلوبة من هذه القروض خلال فترة مقبلة ( فترة الخطة ) . وعادة ما يتم استخدام معدل مستهدف للنمو لقياس حجم الاستثمارات المطلوبة ، ثم يلى ذلك محاولة التعرف على حجم الموارد المحلية التى يمكن تدبيرها ، والفرق ( الفجوة ) يتم تمويله اعتمادا على القروض الخارجية .

اذن فحجم القروض الخارجية يعتبر متغيرا تابعا لمعدل النمو المستهدف ومستوى المدخرات المحلية . وهذا الاسلوب المستخدم فى تحديد حجم القروض

الخارجية يهمل المعيار الخاص بطاقة الدولة على استيعاب هذه القروض .  
 ويقصد بطاقة الدولة على الاستيعاب بأنها ذلك الحجم من الاستثمارات والذي  
 يمكن تنفيذه بنجاح خلال فترة معينة . بمعنى أن يتحقق عائد صافٍ على هذه  
 الاستثمارات يتساوى على الأقل مع معدل الخصم المقبول من وجهة نظر المجتمع . (١)  
 ويعتمد معدل الخصم الاجتماعي Social Discount rate على الرؤية المستقبلية  
 للزيادات الصافية في الناتج ، والتي تتحقق من حجم معين من الموارد المستثمرة (٢)  
 وغالباً ما يشار إلى أن هذا المعدل يجب ألا يقل عن التكلفة الحدية لهذه الموارد (٣)  
 والطاقة الاستيعابية بهذا المفهوم تشير إلى أن حجم القروض الخارجية التي  
 يجب الحصول عليها يرتبط بإمكانية استخدامها وتخصيصها بما يحقق أفضل عائد  
 ممكن من هذا الاستخدام . ولا شك أن هناك عدد من القيود التي ترد على  
 إمكانية تحقيق الاستخدام الكفء لهذه القروض، وتتمثل هذه القيود فيما يلي :

(1) Ravi I. Gulhati: "The Need For Foreign Resources,  
 Absorptive Capacity and Debt Servicing Capacity"  
 Published in John H. Adler: "Capital Movement and  
 Economic Development" (Macmillan London, 1967, P(246)).

(٢) انظر في كيفية حساب معدل العائد ومعدل الخصم الاجتماعي على رأس المال :

Arnold C. Harberger and Daniel L. Wisecoraver: " Private  
 and Social Rates of Return to Capital in Uruguay"  
 (Economic Development and cultural changes) vol.  
 (25), April, 1977, p.P. (410-445).

(٣) حول مفهوم الطاقة الاستيعابية أنظر :

د . السيد عبد العزيز دحية : " الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادية " (معهد  
 التخطيط القومي) مذكرة خارجية رقم (١٢٦٥) ، يونيو ١٩٨٠ ص . ص  
 (٤٠٤)

د . كريمة كريم : " دور رأس المال العربي والاجنبي في التنمية الاقتصادية " (مجلة  
 مصر المعاصرة) عدد (٣٧١) ، يناير ١٩٧٨ ، ص (٩٦) .

- أ - عدم توافر رأس المال الاجتماعي المناسب ، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى اتجاه جانب من هذه القروض للاستخدام في مشروعات البنية الأساسية
- ب - عدم توافر القدر الكاف من الخبرات الفنية والادارية الامر الذي يشكل عقبة أساسية أمام اتخاذ القرار الاستثماري في الوقت المناسب .
- ج - عدم توافر برامج متكاملة لمتابعة استخدام القروض التي سبق التعاقد عليها ، أو مقدار ما تم سحبه من ارتباطات هذه القروض .
- د - عدم توافر قاعدة مناسبة للبيانات الاحصائية المطلوبة للقيام بعملية تخطيط الاستثمار ، وهو أمر يجعل عملية التخطيط عملية تحكمية إلى حد كبير .

والواقع أن تدليل هذه العقبات سوف يسهم في التعرف بشكل دقيق على طاقة الاستيعاب للقروض الخارجية .

وإذا نظرنا إلى حجم القروض الخارجية التي حصلت عليها مصر خلال فترة الدراسة يتضح أن هذا الحجم كان أقل من الحجم الذي تقرره طاقة الدولة على الاستيعاب . حيث يلاحظ من الجدول رقم ( ٣ / ٩ ) أن معاملات الكفاءة القطاعية قد ارتفعت عن الواحد الصحيح ، الامر الذي يؤكد استمرار حاجة مصر إلى المزيد من القروض الخارجية ، مع محاولة إعادة تخصيص هذه القروض على القطاعات المختلفة بما يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية على المستوى القطاعي .

٢/٢/١/٢/٥ - معيار الاستخدام الكفء للقروض الخارجية :

لقد سبق التعرض إلى هذا المعيار في الفصل الثالث من الدراسة وهو يأخذ في اعتباره انتاجية كل جنيه اضافي يتم اقتراضه من الخارج ، مقارنة بتكلفة الحصول على هذا الجنيه . وبذلك فان الحجم الامثل للاقتراض الخارجي يتحدد بتساوي الانتاجية الحدية للقروض الخارجية بالتكلفة الحدية لهسا (١)

(1) Norman Gemmell: "Debt and Developing Countries: A Simple Model of Optimal Borrowing" (The Journal of Development studies) vol. (24) No. (2) January 1988, PP. (197 - 213).



وقد جاءت نتيجة تطبيق هذا المعيار لتوضح أن الحجم الأمثل للاقتراض الخارجي لم يصل إليه الإقتصاد المصرى بعد ، وذلك اذا ما أخذنا فى الاعتبار التكلفة المباشرة فقط . وهنا قد يظن ضائع السياسة خطأ بأن هذا الأمر يعهد مبررا لاتخاذ قرارات بالحصول على قروض خارجية ، والظن الخطأ هنا يعود الى أن هذا المعيار لم يأخذ فى الاعتبار سوى الاثر على الناتج فقط ، أما اذا أخذنا فى الاعتبار التكاليف غير المباشرة من ناحية ، وأعباء الديون العسكرية ( وهى مستبعدة من الدراسة ) من ناحية ثانية ومعدل نمو الصادرات من ناحية ثالثة لاتضح أن معيار الاستخدام الكفء لا يستخدم بفرده لتحديد الحجم الأمثل للاقتراض الخارجي . ان لابد من الرجوع الى معيار طاقة الاستيعاب من ناحية ومعيار المقدرة على السداد من ناحية أخرى .

٣/٢/١/٢/٥ - معيار القدرة على تحمل أعباء الدين الخارجى :

قد ينبئ معيار طاقة الاستيعاب ، ومعيار كفاءة الاستخدام عن ضرورة استقدام قروض اضافية ، فى حين تخبرنا تقارير أعباء الدين باحتمالات التوقف عن السداد اذا ما تم الحصول على قروض اضافية فى هذا الوقت .

وفى هذه الحالة قد يكون من الملائم تخفيض معدل النمو المستهدف الى ذلك المستوى الذى يمكن تحقيقه دون اللجوء الى قروض اضافية .

وعلى أية حال فان قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية تتوقف على مدى توافر العملات الاجنبية اللازمة لمواجهة التزامات الدين الخارجى ، وما قد يطرأ على هذه الالتزامات من تغيرات نتيجة لاضافة قروض جديدة الى هيكل الدين ، ونتيجة لتغيرات أسعار الفائدة على القروض الجديدة . ومن هنا فالابد من دراسة مدى حساسية الالتزامات الخارجية للتغيرات فى أسعار الفائدة وأسعار الصرف<sup>(١)</sup> ولاشك أن نظام اعداد تقارير الدين السابق اقترحة فى البند (١/١/٢/٥) سوف يساعد

(١) ح . مهران : " ادارة الدين الخارجى " ( مجلة التمويل والتنمية ) مجلد (٢٣)

رقم (٢) ، يونيو ١٩٨٦ ، ص (٤١) .

الى حد كبير على التعرف وبسرعة على أى تغيرات تحدث لحجم الالتزامات الخارجية قبل موعد الاستحقاق بفترة كافية . وهذه الفترة تسمح بدراسة كافة البدائل الممكنة لمواجهة هذه التغيرات دون الوقوع فى أزمة الدين الخارجى .

ويدخل فى اطار التحديد السابق لقدرة الدولة على تحمل عبء الدين امكانية التنبؤ بحصيلة الصرف الاجنبى من كافة المصادر ، بما فى ذلك موقوف الاحتياطيات الخارجية وامكانية الاقتراض من أسواق المال الدولية . (١) تلك باختصار هى المعايير التى يجب أن تستخدم جنبا الى جنب لتحديد الحجم الامثل للاقتراض الخارجى . ويضاف الى ذلك ضرورة وجود متابعة دقيقة لسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وعلاقة هذه المتغيرات بالدين الخارجى ، والالتزامات المترتبة عليه . ومثال ذلك العلاقة بين معدل نمو الدين الخارجى ومعدل نمو الصادرات ، ومعدل نمو الناتج ، وحجم فجوة الموارد بالنسبة لحجم الدين الخارجى ، وأعباء الدين بالنسبة للصادرات والناتج . . . . الى غير ذلك من المؤشرات التى ينبغى أن يكون هناك رصد كامل لتطورها فى الماضى واحتمالات تغيرها فى المستقبل .

أما بالنسبة لقضية التخلص من الدين القائم ، وأعبائه ، وامكانية الاعتماد على الذات فى التمويل ، ( وتلك أهداف ترتبط الى حد كبير بالاجل الطويل ) فانه يمكن تحليل الشروط الضرورية للوصول الى مرحلة الاعتماد على الذات فى الجزء التالى .

( ١ ) هذه الامكانية تتوقف على مستوى الجدارة الائتمانية . وتلك الاخيرة تعتمد على مدى الالتزام بالسداد فى المواعيد المحددة دون حدوث ارتباكات بشأن تدبير الالتزامات . وبالتالى فان التعرف على حجم الالتزامات فى المستقبل والتنبؤ بحصيلة الصرف الاجنبى قد يوحى بضرورة اللجوء المؤقت الى اعادة تدوير القروض Rollover ، أى سرعة تدبير هذه الالتزامات من خلال الاقتراض قبل حلول موعد الاستحقاق .

٣/١/٢/٥ - امكانيات وشروط الاعتماد على الذات :

يقول رودان " ان الهدف من القروض والمعونات الخارجية هو التعجيل بالتنمية الاقتصادية في الدول المستقلة الى تلك النقطة التي يمكن عندها تحقيق معادل مرضى للنمو ومعتمد على الذات" . (١)

فاذا كان هذا هو الهدف من المعونات والقروض الخارجية ، فان تحقيقه يتطلب توافر مجموعة من الشروط كحد أدنى للتخلص من الديون الخارجية ، والدخول في مرحلة النمو المعتمد على الذات .

ويمكن توضيح هذه الشروط على النحو التالي :

أولا : بافتراض أن القروض الخارجية ( F ) تمثل الفرق بين الصادرات X والواردات ( M ) ، مضافا اليها مدفوعات خدمة الدين ( DSP ) فان :

$$F_t = M_t - X_t + DSP_t \dots\dots\dots (5/2)$$

وباقتراض أن الواردات دالة في الناتج القومي الاجمالي ( Y<sub>t</sub> ) فان :

$$M_t = a_0 + a_1 Y_t \dots\dots\dots (5/3)$$

وباقتراض أن الصادرات دالة خطية في الناتج القومي فان :

$$X_t = B_0 + B_1 Y_t \dots\dots\dots (5/4)$$

وباقتراض أن مدفوعات خدمة الدين تمثل مدفوعات الفائدة مضافا اليها

أقساط سداد الاصل فان :

$$DSP_t = iD_t + \lambda D_t \dots\dots\dots (5/5)$$

(1) Ravi I. Gulhati: "The Need for Foreign Resources, Absorptive Capacity and Debt Servicing Capacity" Published in, John H. Adler : "Capital Movement..... Op. Cit", P.(242).

(٢١٤)

حيث :  $i$  = معدل الفائدة .

$\lambda$  = معدل سداد الاصل

$D_t$  = الرصيد القائم للدين الخارجى فى السنه  $t$

وباحلال المعادلات (5/3), (5/4), (5/5) فى المعادله

رقم (5/2) ومفاضلتها بالنسبة للزمن نحصل على :

$$dF/d_t = (a_1 - B_1) \frac{dY}{d_t} + (i + \lambda) \frac{dD_t}{d_t} \dots \dots \dots (5/6)$$

وتوضح المعادله رقم (5/6) المسار الزمنى للقروض الخارجيه فاذا كانت  $(a_1 - B_1)$  موجبه فان الاعتماد على القروض الخارجيه سوف يستمر عبر الزمن ، ويزداد الرصيد القائم للديون الخارجيه بمعدلات متزايدة . وذلك يبتعد الاقتصاد عن مرحله النمو المعتمد على الذات .

اما اذا كانت  $(a_1 - B_1)$  مساويه للصفر فان الاقتراض الخارجى يتوقف ، غير ان الديون الخارجيه تأخذ فى التزايد بمقدار  $(i + \lambda)$  . واذا كانت  $(a_1 - B_1)$  سالبه وبقيمه مطلقه اكبر من  $(i + \lambda)$  فان رصيد الديون الخارجيه يأخذ فى التناقص عبر الزمن وتكون الدوله بذلك قد دخلت فى مرحله الاعتماد على الذات مع تحقيق فائض يوجه لسداد الديون التى تراكت فى الماضى .

ثانيا : بافتراض ان القروض الخارجيه تمثل الفرق بين الاستثمار الاجمالى

$(I_t)$  ، المدخرات المحليه  $(S_t)$  مضافا اليها مدفوعات خدمه الدين  $(DSP_t)$  فان :

$$F_t = I_t - S_t + DSP_t \dots \dots \dots (5/7)$$

وحيث ان الاستثمار الاجمالى يعتمد على معدل النمو المستهدف  $g^*$  والمعامل الحدى لرأس المال / الناتج  $(K)$  فان :

$$I_t = Kg^* \cdot Y_t \dots \dots \dots (5/8)$$

وبافتراض أن الادخار المحلي دالة خطية في الناتج القومي الاجمالي  
فان :

$$S_t = \epsilon_0 + \epsilon_1 Y_t \dots \dots \dots (5/9)$$

وحيث أن مدفوعات خدمة الدين تمثل مدفوعات الفائدة وأقساط سداد  
الاصل فان :

$$DSP_t = iD_t + \lambda D_t \dots \dots \dots (5/10)$$

وباحلال المعادلات (5/8)، (5/9)، (5/10) في

المعادلة رقم (5/7) ومفاضلتها بالنسبة للزمن نحصل على :

$$dF_t/dt = (Kg^* - \epsilon_1) \frac{dY}{dt} + (i + \lambda) \frac{dD_t}{dt} \dots (5/11)$$

والمعادلة رقم (5/11) توضح أنه اذا كانت  $(Kg^* - \epsilon_1)$  موجبة  
فان الاقتراض الخارجي سوف يستمر عبر الزمن ، حيث يزداد رصيد الديون  
الخارجية بمعدلات متزايد .

أما اذا كانت قيمة  $(Kg^* - \epsilon_1)$  مساوية للصفر فان الاقتراض الخارجي يتوقف  
ومع ذلك يتزايد رصيد الديون الخارجية بمقدار  $(i + \lambda)$  ، واذا كانت قيمة  
 $(Kg^* - \epsilon_1)$  سالبة ومقيمة مطلقة اكبر من  $(i + \lambda)$  فان رصيد الديون  
الخارجية يأخذ في التناقص عبر الزمن وتدخل الدولة مرحلة الاعتماد على الذات مع  
تحقيق فائض يوجد لسداد الديون المتراكمة من الماضي .

وخلاصة التحليل السابق هي أن الشروط الضرورية لتحقيق الاعتماد على  
الذات هي (1) :

$$1) (a_1 - B_1) < 0$$

$$1) (Kg^* - \epsilon_1) < 0$$

(1) لتفصيل هذه الشروط انظر الفصل الثاني من الدراسة .

والمقصود من الشرط الاول هو أن يكون معدل التصدير اكبر من الميل الحدى للاستيراد ، أما الشرط الثانى فيعنى أن الميل الحدى للإدخار اكبر من معدل الاستثمار ، بحيث يؤدي اعمال هذين الشرطين الى تحقيق فائض يمكن توجيهه لسداد الديون المتراكمة . وبذلك تكون الدولة قد دخلت مرحلة التمويل الذاتى للاستثمار أو الاعتماد على الذات .

ولا شك أن تحقيق الشروط السابقة يتطلب متابعة ايجابية لتطور قيم المعدلات السابق ذكرها ، وبحيث تتولى اللجنة المزمع تكوينها القيام برصد وتسجيل التغيرات التى تطرأ على هذه المعدلات واتاحتها لصانعى السياسة ومخططى التنمية ، ويتولى صانوا السياسة اتخاذ القرارات بشأن محاولة توجيه هذه المعدلات بما يتفق وتحقق شروط الاعتماد على الذات .

ويعنى ذلك محاولة زيادة الصادرات وترشيد الواردات وتعبئة المدخرات المحلية فى نفس الوقت . وبغير ذلك يصبح الامر بمثابة النقش على صفحة الماء .

=====

## قائمة المراجع

## أولا - المراجع باللغة العربية

- ( أ ) الكـتـب :
- ١- د . أبو بكر متولى : "الاقتصاد الخارجى ، نظرة تحليلية " ، ( مكتبة عين شمس ) القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٠ .
  - ٢- د . اسماعيل محمد هاشم : "مذكرات فى التطور الاقتصادى" ، ( دار الجامعات المصرية ) الاسكندرية ، ١٩٧٣ .
  - ٣- باتريك أوبريان : "ثورة النظام الاقتصادى فى مصر" ، تعريب خيرى حماد ، (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ) القاهرة ، ١٩٧٠ .
  - ٤- جورج قرم : "التبعية الاقتصادية ، مأزق الاستدانة فى العالم الثالث فى المنظار التاريخى" ( دار الطليعة ) بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ .
  - ٥- د . جلال أمين : " قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على الى اليوم" ( دار على مختار للدراسات والنشر ) القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢ .
  - ٦- د . رمزى زكى : " أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث" ( الهيئة المصرية العامة للكتاب ) القاهرة ، ١٩٧٨ .
  - ٧- \_\_\_\_\_ : " بحوث فى ديون مصر الخارجية " ، ( مكتبة مدبولى ) ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
  - ٨- \_\_\_\_\_ : " مشكلة التضخم فى مصر مع برنامج مقترح لمكافحة الفـ\_\_\_\_\_لاء" ( الهيئة المصرية العامة للكتاب ) القاهرة ، ١٩٨٠ .
  - ٩- \_\_\_\_\_ : " دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية " ( مكتبة مدبولى ) القاهرة ، ١٩٨٣ .
  - ١٠- \_\_\_\_\_ : " أزمة الغروض الدولية " ( دار المستقبل العربى ) القاهرة ، ١٩٨٧ .



١١- فرانسيس مور لاييه وآخرون : " أمريكا وصناعات الجوع " ترجمة د. حسين أبوبكر ،  
( دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ) الطبعة الاولى  
القاهرة ، ١٩٨٦ .

١٢- محمد رشدي : " التطور الاقتصادي في مصر " الجزء الاول ( دار المعارف  
بمصر ) القاهرة ، ١٩٧٢ .

## (ب) المقالات والابحاث والدوريات :

- ١- د . ابراهيم العيسوي ، د . محمد على نصار : " محاولة التقدير الخساء — الاقتصادية التي الحققتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ " — ( بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ) مارس ، ١٩٧٨ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة .
- ٢- د . أمينة عز الدين : " دراسة مقارنة الازمة الديون الخارجية فى سبع دول مختارة " ( مجلة مصر المعاصرة ) ، القاهرة ، عدد (٤٠٦) ، ١٩٨٦ .
- ٣- د . السيد عبد العزيز دحية : " امكانيات وشروط تحقيق التنمية الذاتية فى الدول النامية مع اشارة خاصة للوضع فى ج . م . ع " ( معهد التخطيط القومى ) القاهرة ، مذكرة خارجية رقم (١٢٦٩) يوليو ١٩٨٠ .
- ٤- \_\_\_\_\_ : " الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادىة " ( معهد التخطيط القومى ) القاهرة ، مذكرة خارجية رقم (١٢٦٥) ، يونيو ١٩٨٠ .
- ٥- د . السيد عبد العزيز دحية ، د . رمزى زكى : " تزايد المديونية الخارجية لمصر وآثارها الاقتصادية ، مع بعض مقترحات العلاج " ( معهد التخطيط القومى ) القاهرة ، مذكرة خارجية رقم (١٣٥٧) سبتمبر ١٩٨٣ .
- ٦- د . حسين محمد صالح : " تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية فى ج . م . ع " ( معهد التخطيط القومى ) القاهرة ، مذكرة خارجية رقم (١٤٢١) يوليو ١٩٨٦ .
- ٧- د . رأفت شفيق : " دور القطاع الخاص فى تنمية الصناعات التحويلية بمصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى " ( بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ) مارس ، ١٩٨٠ .

٨- د . زكى شبانه : " الافاق المحتملة لمشكلة الغذاء في مصر " ( بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ) مارس ١٩٨٠ .

٩- د . سعيد النجار : " التطورات الجديدة فى النظام المالى الدولى " ( مجلة مصر المعاصرة ) القاهرة ، العددان ( ٤٠٩ ، ٤١٠ ) يوليو - اكتوبر ١٩٨٧ .

١٠- د . عبدالرحمن يسرى احمد : " استعراض وتحليل تطورات التجارة الخارجية المصرية فى ربع قرن ٥٠ - ١٩٧٥ " ( مجلة مصر المعاصرة ) القاهرة ، عدد ( ٣٧١ ) يناير ١٩٧٨ .

١١- د . عبد الرازق محمد حسن : " القروض الخارجية ومشكلة ميزان المدفوعات " ( معهد الدراسات المصرفية ) ١٩٦٣ .

١٢- د . عبد المعطى السيد البهوشى : " تطور ديون مصر الخارجية ومؤثراتها من ١٩٧٠ - ١٩٨٤ " ( مجلة مصر المعاصرة ) القاهرة ، عدد ( ٤٠٦ ) ، ١٩٨٦ .

١٣- د . عمرو محبى الدين : " تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل " ( بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ) القاهرة مارس ١٩٧٧ .

١٤- د . فرج عبد العزيز عزت : " مشاكل الانتاج الزراعى والغذائى ونمط التركيب المحصولى الامثل للزراعة المصرية " ( بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ) القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٧ .

١٥- د . كريمة كريم : " دور رأس المال العربى والاجنبى فى التنمية الاقتصادية " ( مجلة مصر المعاصرة ) ، القاهرة ، عدد ( ٣٧١ ) يناير ١٩٧٨ .

١٦- كونستانتين ميكالوبولوس : " اقراض البنك الدولى للتكيف الهيكلى " ( مجلة التمويل والتنمية ) مجلد ( ٢٤ ) رقم ( ٢ ) يونيو ١٩٨٧ .

١٧ - د . محمد البنا : " محددات الثقة في المديونية الخارجية للاقتصاد المصري " ( بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ) القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ .

١٨ - د . محمد عبد الوهاب الساكت : " عنصر القسر في المعونات الخارجية " ( مجلة مصر المعاصرة ) القاهرة ، عدد ( ٣٩٧ ) ، يوليو ١٩٨٤ .

١٩ - د . محمد فخرى مكي : " التغيرات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري ( ١٩٧٦ - ٥٢ ) " ( بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ) ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٢٠ - د . محمد سمير مصطفى : " مساعدات الغذاء الامريكية وأثرها على الزراعة المصرية ، جدل قديم وفرص جديدة " ( بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ) القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٧ .

٢١ - د . محمود السيد ، د . فتحية مصطفى : " بعض محددات التنمية الزراعية فى مصر " ( مجلة مصر المعاصرة ) القاهرة ، عدد ( ٣٨٦ ) اكتوبر ١٩٨١ .

٢٢ - محمود محمد فهمى : " الملامح الرئيسية لقانون شركات المساهمة الجديد ولائحته التنفيذية " ( مجله مصر المعاصرة ) ، القاهرة ، العددان ( ٣٨٩ ، ٣٩٠ ) يوليو ، اكتوبر ١٩٨٢ .

٢٣ - د . مصطفى الجبلى : " تقييم التجربة المصرية فى استصلاح الاراضى " ( مجلة مصر المعاصرة ) القاهرة ، عدد ( ٤٠٠ ) ابريل ١٩٨٥ .

٢٤ - د . مصطفى السيد عبد العزيز ، د . سعيد عبد المقصود : " التقييم الاقتصادى لسياسة التوسع الافقى والرأسى فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٨٧ " ( بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ) القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٧ .

٢٥ - مهران ح. : " ادارة الدين الخارجى " ( مجلة التمويل والتنمية ) مجلد ( ٢٣ ) ،  
رقم ( ٢ ) ، يونيو ١٩٨٦ .

٢٦ -- د . نجلاء محمد والى : الميكنة الزراعية واقتصاديات استعمالها فى مصر " ( مجلة مصر المعاصرة ) القاهرة ، عدد ( ٤٠٠ ) أبريل  
١٩٨٥ .

٢٧ - وارين س . بوم واستوكز م . كولميرت : " الاستثمار فى التنمية ، دروس من خبرة  
البنك الدولى ( مجلة التمويل والتنمية ) مجلد ( ٢٢ ) رقم  
( ٤ ) ، ديسمبر ١٩٨٥ .

٢٨ - وارين س . بوم : " دورة مشروعات البنك الدولى " ( مجلة التمويل والتنمية )  
ملحق الاهرام الاقتصادى ) رقم ( ١٥ ) ، يناير ١٩٧٩ .

٢٩ - د . هناء خير الدين : " اختبار قياسى لفعالية كل من قيد الادخار وقيد  
النقد الاجنبى على تنمية بعض الدول العربيه ( مجلة  
العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ) العدد الرابع  
السنه الخامسه يناير ١٩٧٨ .

( ج ) تقارير ونشرات ورسائل :

- ( ١ ) البنك الدولي : " تقرير عن التنمية في العالم " سنوات مختلفة .
- ( ٢ ) البنك المركزي المصري : " المجلة الاقتصادية " اعداد مختلفة .
- ( ٣ ) \_\_\_\_\_ : " تقرير مقدم الى مجلس الشعب عن الاوضاع النقدية والائتمانية خلال السنة الماليه ١٩٨٦/٨٥ " .
- ( ٤ ) البنك الاهلي المصري : " النشرة الاقتصادية " اعداد مختلفة .
- ( ٥ ) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : " الكتاب الاحصائي السنوي " سنوات مختلفة .
- ( ٦ ) الاتحاد العام للصناعات المصرية : " الكتاب السنوي لعام ١٩٥٢ " رقم ( ٩ ) .
- ( ٧ ) دينا جلال ابراهيم : " دور وآثار المعونة الاقتصادية بالامريكية على الاقتصاد المصري خلال الفترة ( ١٩٧٥ - ١٩٨٣ ) " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ( ٨ ) محمد عبد الغفار محمد : " دور البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية مع دراسة خاصة عن مصر ١٩٧٠ - ١٩٨٠ " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، ١٩٨٥ .
- ( ٩ ) مجلس الشورى ، دور الانعقاد العادي الخامس : " تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ " - ١٩٨٣/٨٢ " القاهرة .
- ( ١٠ ) وزارة التخطيط : " تقارير متابعة وتقييم النمو الاقتصادي في ج . م . ع . " اعداد مختلفة .

( ١١ ) وزارة التخطيط والتعاون الدولي ( التعاون الدولي حاليا ) : " بيان  
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولي  
أمام مجلس الشعب عن خطة عام ١٩٨٧/٨٦ " مايو ١٩٨٦

( ١٢ ) وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، قطاع التخطيط والمتابعة : " بيان  
بتوزيع القروض والمنح المتاحة على الجهات المستفيدة وفق  
مصادر التمويل من ١/١/١٩٧٤ حتى ٣٠/٦/١٩٨٥ " ،  
القاهرة .

ثانيا - المراجع باللغة الانجليزية

A - BOOKS :

- 1- Avramovic, Dragoslave,.... et al., "Economic Growth and External Debt" (The Johns Hopkins press) U.S.A. 1964.
- 2- Cline, William R., "International Debt: Systemic Risk and policy Response" (Institute For International Economics ) Washington, D.C., 1984.
- 3- Clifton, Eric V., "International Capital Movements and Capital Accumulation in less developed Countries: Optimal Foreign Borrowing Policies" PH.D., Indiana University, University Microfilms International, Copyright, 1980.
- 4- Cassidy, Henry J., "Using Econometrics", (Prentice-Hall Company ), Virginia, 1981.
- 5- Gulhati, Ravi I., "The need for Foreign Resources, Absorptive Capacity and Debt Servicing Capacity" in J. Adler (ed.), Capital Movements and Economic Development, (MacMillan) London , 1967.
- 6- Koutsoyiannis, A., "Theory of Econometrics", second Edition, (MacMillan Education Ltd.,) London, 1987.
- 7- Melvin, Michael, "International Money and Finance", (Harper and Row Publishers), New York, 1985.
- 8- Mayes, David G., "Application of Econometrics", (Prentice -Hall International), London, 1981.



- 9- Meier, Gerald M., "Leading Issues in Economic Development", (Oxford University Press), New York, Third Edition, 1976.
- 10 - Ul-Haq, Mahbuls, "Tied Credit, A quantitative Analysis" in J. Adler (ed.), (ed.), Capital Movements and Economic Development, (MacMillan) London, 1967.

**B - PERIODICALS :**

- 1 - Adelman, Irma, and Hollis B. Chenery, "Foreign Aid and Economic Development", The case of Greece" (The Review of Economics and Statistics) Vol. (XLV III), No. (1), February, 1966.
- 2 - Abdel Khalek, Gouda, "Economic Development and External Resources " (L' Egypt Contemporaine), Cairo, No. (371), 1978.
- 3 - Agency For International Development, "United States Economic Assistance to Egypt", status Report, September, 1987, 1988.
- 4 - Agency For International Development, Department of state, "Rules and Procedures Applicable to commodity Transactions", Aid Regulation (1).
- 5- Bort, George H., "A theory of Long-Run International Capital Movement", (Journal of Political Economy) Vol. (72), August, 1964.
- 6 - Bhagwati, Jagdish N., "The Tying of Aid", "Study prepared for UNCTAD Secretariat", T.D., 171 Supp. (4), November, 1967.
- 7- Bowles, Poul, "Foreign Aid and Domestic Saving in less Developed Countries, Some Tests for causality", (World Development) vol. (15), 1987.

- 8 - Chenery, Hollis B. & Alan M. Strout, : "Foreign Assistance and Economic Development", (The American Economic Review) vol. (56) No. (4) 1966.
- 9 - Click, Reuven & Homi Kharas, "The Cost and Benefits of Foreign Borrowing" (The Journal of Development) vol. -(22), No. (2), 1986.
- 10- Dooley, Michael.. et al., "An Analysis of External Debt Positions of Eight Developing Countries Through 1990" (Journal of Development Economics) vol. (21) , 1986.
- 11- Desai, Padma; "The productivity of Foreign Resources Inflow to the Soviet Economy", (American Economic Review), vol. (69); May, 1979.
- 12- Dehesa, Guillermo: "Institutional structure for External Debt Management " Published in : Mehran, H. "External Debt Management" (I.M.F.), Washington D.C., 1985.
- 13- Dadkhah, Kamran M., Fatemeh Zahedi, "Simultaneous Estimation of Production Function and Capital Stocks for Developing Countries", (The Review of Economic and Statistics), vol. (68), 1986.
- 14- Dornbusch, Rudiger, "Real Interest Rates, Home Goods, and Optimal External Borrowing" (Journal of political Economy) vol. (91), No. (1) , February, 1983.
- 15- Eaton, J. and Lance Taylor, : "Developing Countries Finance and Debt", (Journal of Development Economics) , Vol. (22), 1986.
- 16- El-Imam, M.M., "Foreign Loans and Economic Development", (The Institute of National Planning), Cairo, Part (3), Memo. No. (779), 1968.

- 17 - El-Imam, M.M., "The Role of Foreign Capital in Long-Term Development",  
(The Institute of National planning), Cairo, Memo. No.(1156),  
1967.
- 18 - El-Naggar, Said, "Foreign Aid to U.A.R.", (The Institute of National  
planning), Cairo, Memo. No. (382), 1963.
- 19 - El-Beblawi, Hazem, "The Oil Decade: An Appraisal in perspective ",  
(L, Egypt Contemporaine), No. (393, 394), July - October,  
1983.
- 20 - Feder, Gershon, "Economic Development, Foreign Loans and Debt Servic-  
ing Capacity of Developing Countries", (World Bank, Staff  
working paper) No. (274), 1978.
- 21 - Feder, Gershon and Richard E. Just, "A study of Debt Servicing Capa-  
city, Applying Logit Analysis", (Journal of Development  
Economics) No. (4) , 1977.
- 22 - Feldstein, Martin S. & Foot, D.K.: "The other Half of Gross Invest-  
ment" (Review of Economics and Statistics) vol. (53), 1971.
- 23 - \_\_\_\_\_ "Debt Crisis in An Increasingly pessimistic ,  
International Market, The case of Egypt Credit 1862 - 1876"  
(The Economic Journal), No. (94), June, 1984.
- 24 - Fei, John C.H. & Douglas S. Paauw, "Foreign Assistance and self-Help",  
(Review of Economic and Statistics), vol. (47), 1965.
- 25 - Frank, Charles R. & William R. Cline", "Measurment of Debt servicing  
Capacity, An Application of Discriminant Analysis", (Journal  
of International Economics) No. (1), 1971.

- 26 - Griffin, K.B. & Enos, J. L., "Foreign Assistance, objective and Consequences", (Economic Development and cultural changes), vol. (18), April, 1970.
- 27 - Granger, C.W.J., "Investigating causal Relationships by Econometric Models and Cross Spectral Methods", (Econometrica), vol. (37), 1969.
- 28 - Gulati, Umesh C., "Foreign Aid, Savings and Growth, some Further Evidence", (Indian Economic Journal), vol. (24), No. (2), 1977.
- 29 - Gemmell, Norman, "Debt and Developing Countries, A simple Model of Optimal Borrowing", (The Journal of Development Studies), vol. (24) No, (2), January, 1988.
- 30 - Hanson, J. A., "Optimal International Borrowing and Lending" (The American Economic Review) vol. (64), No. (4), 1974.
- 31 - Herdt, R.W. & Mandac, A.M., "Modern technology and Economic Efficiency of philippine Rice Farmers", (Economic Development and Cultural changes), vol. (29), No. (2), 1981.
- 32 - Hope, Nicholas & Thomas Klein, "Issues in External Debt Management", Published in "I. M.F., External Debt in perspective", Washington, D.C., 1983.
- 33 - Herberger, Arnold C. & Danial L. Wisecarver: "Private and Social Rates of Return to Capital in Uruguay". (Economic Development and Cultural changes), vol. (25), April, 1977.
- 34 - Hazari, Bharat R., "Foreign Aid, Conspicuous Consumption and Domestic Savings: Some Theoretical observations" (Journal of Development Studies) vol. (12), No. (2) , 1976.

- 35 - I.M.F., "Supplement on price statistics", No. (2, 12, 14) 1981, 1986, 1987.
- 36 - Kheir El-Din, H.A., "Macro Features of the Egyptian Economy (1960-1973)", (L' Egypt Contemporaine) Le Caire, No. (367), 1977.
- 37 - Khan, Mohsin S., & Robert Zahler, "The Macroeconomic effects of changes in Barriers to trade and Capital Flow", (I.M.F., staff papers), vol. (30), No. (2), June, 1983.
- 38 - Kharas, Homi, "The Long-Run Creditworthiness of Developing countries", (Quarterly Journal of Economics), August, 1984.
- 39 - Kimbrough, Kent P. "Foreign Aid and Optimal Fiscal policy", (Canadian Journal of Economics), vol. (XIX) No. (1), 1986.
- 40 - Liviatan, Oded., "A Macro- Absorption Approach for Estimating the Foreign Debt Burden", (Economic Development and Cultural changes) vol. (32) No. (4), 1984.
- 41 - Liviatan, Nissan, "The Concept of Capital in Professor solow's Model", (Econometrica), vol. (34), No. (1), 1966.
- 42 - Loser, Claudio M., "Extenal Debt Management and Balance of Payments Policeis" (I.M.F. staff papers) vol. (24), March, 1977.
- 43 - Levy , victor; "The savings Gap and the productivity of Foreign Aid to a Developing Economy; Egypt", (The Journal of Developing Areas), vol. (19) , October, 1984.
- 44 - McDonald, Donogh C., "Debt Capacity and Developing Country Borrowing A survey of the Literature, (I.M.F., staff papers)vol.(29), No.(4) December 1982.

- 45- Michael, J. Farrel: "The Measurement of production Efficiency". (Journal of the Royal statistical society) vol. (120), No. 1957.
- 46- Marquez, Jaime, "Foreign Constraints, and Growth Possibilities in The LDCs. "(Journal of Development Economics) vol. (19); 1985.
- 47- McCabe, J.L. & Sibley, D.S., "Optimal Foreign Debt Accumulation with Export Revenue Uncertainty" (International Economic Review), Vol. (17) No. (3), 1976.
- 48- Miyamoto, Ichizo, "The Real value of Tied Aid, The case of Indonesia in 1967 -69" (Economic Development and cultural changes), vol. (22) , No. (3) April, 1974.
- 49- Onitsuka, Yusuke., "International Capital Movements and the patterns of Economic Growth "(The American Economic Review) vol. (64), No. (1) 1964.
- 50- OECD, "Development Co-operation, 1984" Statistical Annex.
- 51- Over, Mead A. "An Example of the Simultaneous-Equation Problem: A Note on "Foreign Assistance": Objectives and Consequences" (Economic Development and cultural changes) vol. (23), No. (4) 1975.
- 52- Papanek, Gustav F., "The Effect of Aid and other Resources Transfers on saving and Growth in Less Developed Countries" (The Economic Journal) vol. (82), 1972.
- 53- Rahman, A. "Foreign Capital Requirements for Economic Development" (Oxford Economic papers) vol. (21) , No. (3) 1969.

- 54- Rahman, A. "Foreign capital and Domestic savings: A test of Haavelmo's Hypothesis with cross-country Data" (Review of Economics and Statistics), vol. (54); February; 1972.
- 55- Sjaastad, Larry A., "Causes of and Remedies for the Debt Crisis in Latin America", Published in, cloudon, M.P. (ed). "world Debt crisis" (Ballinger Publishing Company, Cambridge) 1986.
- 56- Tice, Helen stone, " Depreciation Obsalescence" (Review of Income and Wealth), Series (13), No. (2), June, 1967.
- 57- Tanzi, vito: "Fiscal Management and External Debt problems" published in Mehran, H. (ed.), "External Debt Management", (I.M.F.) Washington D.C., 1985.
- 58- United Nations, "International Trade, Statistical Yearbook", New York, 1987.
- 59- Weisskopf, Thomas E. " An Econometric Test of Alternative Constraints on the Growth of Underdeveloped Countries", (Review of Economics and Statistics) vol. (54), February, 1972.
- 60- \_\_\_\_\_ "The Impact of Foreign Capital Inflow on Domestic Savings in Underdeveloped countries" (Journal of International Economics) No. (2), February, 1972.
- 61- World Bank: "world Debt tables: External Debt of Developing countries"; Washington, D.C., various Issues.
- 62- World Bank: "world Development Report" Washington, D.C., various Issues.
- 63- Yamashita, Shoichi., "Macro Economic Effects of Foreign Aid"; (The Developing Economies), vol. (VI), September, 1968.

=====